WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES

الاتحاد البريدي العالمي
UPU

دليل التخليص الجمركي البريدي المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي

أبريل 2018

الفهرس الصفحة

أوَّلاً- المقدمة 6

ثانياً- دور مؤسسات البريد والجمارك 6

أ) مؤسسات البريد والإدارات الجمركية على الصعيد الوطني 6
ب) دور الاتحاد البريدي العالمي 7
'1' تنظيم المسائل البريدية داخل الاتحاد البريدي العالمي ومجلس الاستثمار البريدي 7
ج) دور منظمة الجمارك العالمية 8
'1' بنية أجهزة العمل في منظمة الجمارك العالمية 9
د) التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية 10
'1' بروتوكول الاتفاق بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية 10
'2' لجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية 10

ثالثاً- الأطر والأدوات التشريعية 12

أ) اتفاقيات وأنظمة الاتحاد البريدي العالمي 12
ب) الصكوك والأدوات المعتمدة في منظمة الجمارك العالمية 21
'1' ملفات منظمة الجمارك العالمية الأربعة 21
'2' الصكوك والأدوات الأكثر ارتباطا بحركة البريد 22
'3' صكوك وأدوات أخرى 30
'4' قائمة المصطلحات الجمركية الدولية لمنظمة الجمارك العالمية 30
ج) اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة 31

رابعاً- البيئة التشغيلية 32

أ) المنتجات والخدمات البريدية 32
ب) العمليات الخاصة بالإرساليات البريدية 33
'1' المنظور البريدي 33
'2' وصف السلعة 35
'3' منظور شركة الطيران 35
ج) القبول والإرسال (التصدير) 35
د) مراقبة التصدير 36

هـ) موجز عن نماذج الاتحاد البريدي العالمي ومعايير رسائل التبادل الإلكتروني للمعطيات (بما فيها الرسائل ذات الطابع الجمركي) 37

و) إجراء التخليص الجمركي البريدي في مكتب التبادل 38

ز) المبادئ الأساسية 39

ح) الإجراءات البريدية/الجمركية النموذجية 39

ط) التخليص الجمركي البريدي في مقابل التخليص الجمركي التجاري 40

ي) النموذجان CN 22 وCN 23 ونموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية 41

'1' الإقرار الجمركي CN 22 41

'2' الإقرار الجمركي CN 23 44

'3' نموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية 45

ك) إصدارات الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة 46

'1' دليل التصدير البريدي لنظام الإقرارات الجمركية قائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود 46

'2' مجموعة المسائل الجمركية للاتحاد البريدي العالمي 46

'3' مجموعة بريد الرسائل ومجموعة الطرود البريدية والدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي 47

'4' مناشير المكتب الدولي 48

ل) الإصدارات الأخرى ذات الصلة المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي 48

'1' المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن إعداد مذكرة تفاهم بين السلطات الجمركية والمؤسسات البريدية الوطنية 48

'2' الاستبيان المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن التأهّب لتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة 48

م) أفضل الممارسات بين المؤسسات البريدية والإدارات الجمركية 49

ن) تحسين نوعية المعلومات الواردة في نماذج الإقرارات الجمركية 50

'1' الآثار 50

'2' عامل - خبرة الزبون 51

'3' توصيات 51

'4' المبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال لالتقاط البيانات 53

س) أمثلة عن التعاون المتبادل - عندما تنسّق مؤسسات البريد والجمارك جهودها لدعم متبادل في مهامها 53

ع) المشاريع والنظم والصكوك والأدوات التي تستخدمها المؤسسات البريدية/الإدارات الجمركية 53

'1' النظم المعلوماتية الجمركية 53

’2‘ نموذج المعطيات في منظمة الجمارك العالمية 54

’3‘ رسائل التبادل الإلكتروني للمعطيات بين إدارات البريد-الجمارك في منظمة الجمارك العالمية/الاتحاد البريدي العالمي 55

’4‘ معايير الرسائل في الاتحاد البريدي العالمي 56

’5‘ النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة - نظرة عامة مفاهيمية 58

’6‘ خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة 60

’7‘ نظام الإقرارات الجمركية الخاص بالاتحاد البريدي العالمي 60

’8‘ مشروع SECUREX 61

’9‘ إزالة الطابع المادي عن المستندات الداعمة 61

’10‘ المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية 64

’11‘ مشروع نقل البريد بالسكك الحديدية - إنشاء خدمة دولية لنقل البريد بالسكك الحديدية 65

خامساً- مسائل السلامة والأمن 65

أ) معايير الأمن المادي والإجرائي الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي 66

ب) إطار المعايير "SAFE" في منظمة الجمارك العالمية 66

ج) منح صفة المؤسسة الاقتصادية المعتمدة للمستثمرين المعيَّنين 68

د) إقتران برنامج المؤسسة الاقتصادية المعتَمدة ومعيارَيْ الاتحاد البريدي العالمي S58 وS59 68

هـ) السلسلة اللوجستية الجمركية المتكاملة (معلومات سابقة للوصول والمغادرة) 69

و) المبادئ والعمليات المتعلقة باستخدام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن 70

ز) المادة 8 من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي بشأن الأمن البريدي 71

ح) البضائع الخطرة 73

ط) المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويَّة والمتفجّرة 73

أوَّلاً- المقدمة

يعدُّ دليل التخليص الجمركي البريدي المشترك هذا (دليل) أداة مشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي ويعتبر "مستندا حيّا" من السهل تحديثه وفق الخبرات المكتسبة أو الظروف المتغيّرة.

وهذا الدليل هو مصدر معلومات موجّه إلى موظفيالبريد والجمارك المكلّفين بتخليص البريد من الجمرك. ويكمن الهدف منه بالنسبة إلى مؤسسات البريد في جعل موظّفيها يألفون الأوجه المختلفة للعنصر الجمركي في السلسلة اللوجستية البريدية، بالإضافة إلى المعايير والصكوك والأدوات المعتمدة في منظمة الجمارك العالمية. أمّا بالنسبة إلى الإدارات الجمركية، فالهدف من الدليل هو تعريف الموظّفين المسؤولين عن تخليص البريد من الجمارك (زيادة سريعة في حجم العمل بالنسبة للإدارات الجمركية) على العمليات البريدية الخاصة بتبادل البريد على الصعيد الدولي.

ويقوم هذا الدليل أيضا مقام قاعدة حوار ونقاش مشتركة على الصعيد الوطني بين المستثمرين المعيَّنين في البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي والإدارات الجمركية المنضمة لمنظمة الجمارك العالمية.

وقد وافقت لجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية على إصدار عام 2018 من دليل التخليص الجمركي البريدي المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي. وهو متاح في القسم الخاص بالجمارك على الموقعين الشبكيين لكل من الاتحاد البريدي العالمي (www.upu.int) ومنظمة الجمارك العالمية (www.wcoomd.org).

ثانياً- دور مؤسسات البريد والجمارك

أ) مؤسسات البريد والإدارات الجمركية على الصعيد الوطني

تضطلع مؤسسات البريد بدور مهمّ فيما يخصّ تبادل الرسائل والمستندات المطبوعة والرزم (بريد الرسائل والطرود البريدية والبريد العاجل الدولي) بين أفراد العالم أجمع وتيسير هذه التبادلات.

وينبغي أن تعمل الإدارات الجمركية بالتعاون الوثيق مع المستثمرين المعيَّنين على تيسير التخليص الجمركي للبعائث البريدية مع تطبيق المعايير/الإجراءات بطريقة منسقة بغية تأمين سلسلة الإمدادات البريدية الشاملة، والاضطلاع بمهامها التشريعية الهامة وأهدافها.

وقد تكون مؤسسة البريد هيئة حكومية أو غير حكومية. لكن، في الاتحاد البريدي العالمي، يعيّن البلد العضو المستثمر البريدي المعنيّ بالبريد الدولي. واتفاقية الاتحاد وأنظمته هي في الواقع معاهدات متعدّدة الأطراف بين الحكومات.

ومن ثمّ ترتبط مؤسستا البريد والجمارك في كلّ بلد من البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي بالحكومة.

ومن مصلحة المؤسسة البريدية والإدارة الجمركية والحكومة في كل بلد أن تتعاون المؤسسة البريدية والإدارة الجمركية فيما بينها بصورة فعالة. ولا ينطبق هذا الأمر على المسائل التشغيلية اليومية فحسب، بل يشمل أيضا التخطيط الاستراتيجي وغيره من المبادرات.

ب) دور الاتحاد البريدي العالمي

تتمثل مهمّة الاتحاد البريدي العالمي، وفق دستور الاتحاد وإستراتيجية إسطنبول البريدية (2017 - 2020) في: "تحفيز التنمية المستدامة للخدمات البريدية الفعّالة وسهلة المنال بغية تيسير الاتصالات بين سكان العالم من خلال:

- ضمان حرّية تداول البعائث البريدية في إقليم بريدي واحد مؤلّف من شبكات موصولة ببعضها؛
- تشجيع اعتماد معايير مشتركة وعادلة واستخدام التقنياء؛
- ضمان التعاون والتفاعل فيما بين الأطراف المعنيّة؛
- تشجيع التعاون التقني الفعّال؛
- ضمان الاستجابة للاحتياجات المتغيّرة للزبائن."

'1 تنظيم المسائل البريدية داخل الاتحاد البريدي العالمي ومجلس الاستثمار البريدي

يعدُّ مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي والمكتب الدولي أجهزةَ الاتحاد المعنيّة أكثر بالشؤون الجمركية. ويرد في الموقع الإلكتروني للاتحاد (www.upu.int/fr/lupu/lupu.html) وصف عام لدور كلّ من هذه الأجهزة. ويعنى عموما مجلس الإدارة بالشؤون الجمركية على صعيد الحكومات، في حين يتطرّق مجلس الاستثمار البريدي إلى هذه المسائل من الناحية التشغيلية. أمّا المكتب الدولي فهو الهيئة الداعمة للمجلسين.

ويتألّف كلّ من مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي من بلدان أعضاء في الاتحاد البريدي العالمي تُنتخب وتوزّع على لجان تتفرّع منها أفرقة. ونظرا لطبيعة مهام مجلس الإدارة بالمقارنة مع مجلس الاستثمار البريدي، لا يعنى أيّ فريق تابع لمجلس الإدارة بالمسائل ذات الطابع الجمركي تحديداً، في حين تقوم بذلك بعض الأفرقة التابعة لمجلس الاستثمار البريدي.

ويظهر الرسم البياني الآتي البنية الحالية لمجلس الاستثمار البريدي:

هيكل مجلس الاستثمار البريدي

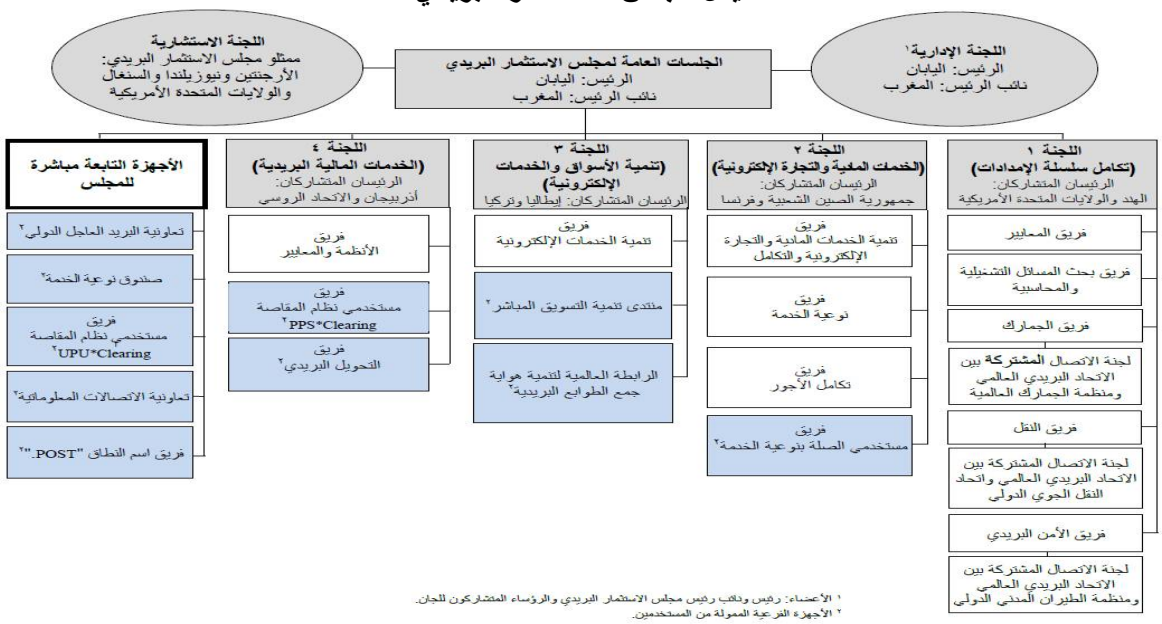

إنَّ فريق الجمارك الذي يرفع تقاريره إلى اللجنة 1 (تكامل سلسلة الإمدادات) هو جهاز مجلس الاستثمار البريدي المعني بالمسائل الجمركية. ولكن، قد يكون لأفرقة مجلس الاستثمار البريدي الأخرى تأثير على المسائل الجمركية، كما أنها تتعاون فيما بينها في إطار المجلس. وقد أُشِير بالأصفر في الرسم البياني على الأفرقة التي قد تتفاعل فيما بينها بصورة متكررة بخصوص المسائل الجمركية.

ج) دور منظمة الجمارك العالمية

منظمة الجمارك العالميةالتي أُسّسـت سـنة 1952 باسـم مجلس التعاون في مجال الجمارك هي هيئة حكومية دولية مستقلة تقضي مهمّتها بتحسين فعاليّة إدارات الجمارك وكفاءتها.

وتمثل المنظمة اليوم 182 إدارة جمركية في العالم تعالج جماعيا 98٪ هي من ثمّ المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمتّع بصـلاحيات فيما يتعلق بالشـؤون الجمركية. وتشـمل هذه الصـلاحيات جميع أنواع الرواج، بما في ذلك الرواج البريدي الذي تبيّن أنه عرضة لمختلف أوجه الأنشطة غير المشروعة.

وتتيح المنظمة، بصـفتها منتدى للحوار وتبادل الخبرات بين المندوبين الجمركيين الوطنيين، مجموعة من الاتفاقيات والصكوك الدولية، بالإضافة إلى مساعدة تقنية وخدمات تدريب توفّرها الأمانة مباشرة أو بمشاركتها. وتدعم الأمانة أعضاءها دعما فعّالا في جهودهم الرامية إلى تحديث القدرات وتعزيزها داخل إداراتها الجمركية الوطنية.

وتُعرف منظمة الجمارك العالمية، بالإضـافة إلى الدور الأسـاسـي الذي تؤدّيه في تعزيز نموّ التجارة الدولية المشـروعة، بالجهود التي تبذلها لمكافحة أنشـطة الاحتيال على السـاحة الدولية. وتشـكّل منهجيّة الشـراكة التي تؤثرها المنظمة أحد العوامل الرئيسية لإقامة علاقات بين الإدارات الجمركية وشركائها. ومن خلال الحثّ على تشكيل بيئة جمركية نزيهة وشفّافة وقابلة للاستشراف، تساهم منظمة الجمارك العالمية مباشرة في رفاه أعضائها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، وفي ظلّ بيئة دولية أصبحت تفتقر مؤخرا إلى الاستقرار وتواجه باستمرار خطر الإرهاب، تكتسـي مهمّة المنظمة القاضـية بتحسـين حماية المجتمع والإقليم الوطني وضـمان أمن التجارة الدولية وتيسـيرها كلّ أهميّتها.

ومنأجل توجيه البرنامج والمشاريع والمبادرات الأخرى التي تنفّذها أمانة منظمة الجمارك العالمية، أُعدّت أداة شـاملة وعالية المسـتوى خاصـة بالسـياسـة العامة. وتُعرّف الخطة الاسـتراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية بأنها مستند حي يتضمن تحديثات سنوية تعكس احتياجات المنظمة وأولوياتها في بيئة جمركية متغيرة باستمرار.

وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية المحددة للفترة من 2016-2017 إلى 2018-2019:

- تعزيز أمن التجارة الدولية وتيسيرها، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها.
- تعزيز التحصيل المنصف والفعّال والفعلي للإيرادات.
- حماية المجتمع والصحّة العامة والسلامة، والمساهمة في مكافحة الجريمة والإرهاب.
- دعم تعزيز القدرات.
- تعزيز الخدمات الجمركية الرقمية بهدف دعم الإدارة الحدودية المنسـقة وتبادل المعلومات بين جميع الجهات المعنية على وجه الخصوص.
- الارتقاء بأداء الإدارات الجمركية وتحسين صورتها.
- إجراء الأبحاث والتحليلات.

- نصّ مهمّة منظمة الجمارك العالمية: توفّر منظمة الجمارك العالمية سـبل تحكّم وتوجيه ودعم لإدارات الجمارك لضـمان أمن التجارة المشـروعة وتيسـيرها وتحقيق الإيرادات وحماية المجتمع وتعزيز القدرات.
- إعلان رؤية منظمة الجمارك العالمية: الحدود تقسّـم بينما الجمارك تربط. ضـمان التحديث والترابط بدينامية في عالم سريع التطوّر.

الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية

'1 بنية أجهزة العمل في منظمة الجمارك العالمية

يســـتند الجهاز التوجيهي لمنظمة الجمارك العالمية، وهو المجلس، إلى مؤهلات وكفاءات أمانة وإلى مجموعة من اللجان التقنية والاستشارية بهدف إنجاز مهمّته. وجهازا العمل المسؤولان خصّيصا عن معالجة المسائل الجمركية في ســـياق حركة البريد هما لجنة الاتصـــال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية واللجنة التقنية الدائمة التي تشرف على لجنة الاتصال هذه. غير أنّ المسائل التي تعالجها أغلبية أجهزة العمل (من قبيل لجنة مكافحة الاحتيال وفريق الخبراء التقنيين في أمن البضـــائع الجويّة واللجنة الفرعية لإدارة المعلومات وفريق العمل المعني بإطار معايير تأمين وتيســـير التجارة العالمية، وفريق العمل المعني بالتجارة الإلكترونية، إلخ.) تثير اهتمام القطاع البريدي.

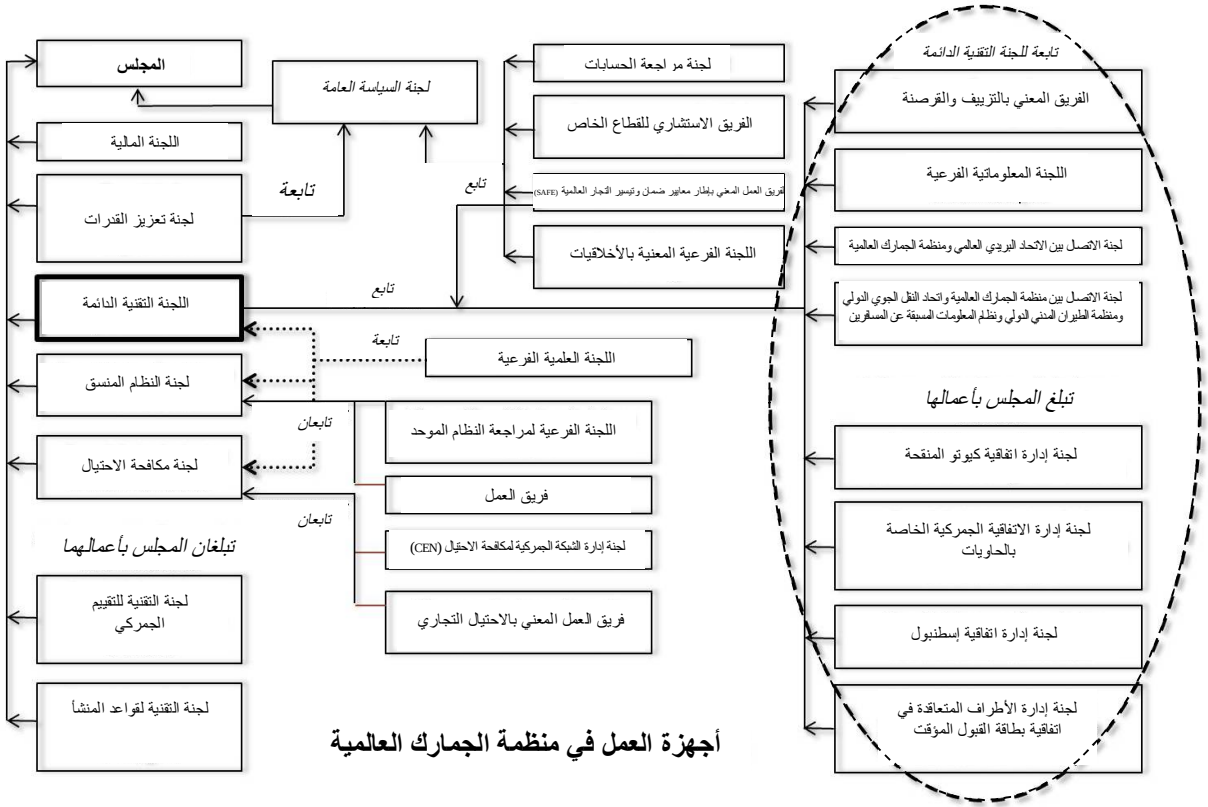

أجهزة العمل في منظمة الجمارك العالمية

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنظمة على الموقع الشبكي لمنظمة الجمارك العالمية (www.wcoomd.org).

د) التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية

'1' بروتوكول الاتفاق بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية

يتعاون الاتحاد البريدي العالمي ويتشـــاور مع منظمة الجمارك العالمية منذ زمن بعيد. ولعلّ بروتوكول الاتفاق الذي وقعته المنظمتان والمتاح في القســـم الخاص بالجمارك على الموقعين الشـــبكيين لكل من الاتحاد البريدي العالمي (www.upu.int) ومنظمة الجمارك العالمية هو خير دليل على هذا التعاون منذ زمن طويل. ويحدد هذا الاتفاق مجالات التعاون والتشاور، بالإضافة إلى توجيهات معيَّنة.

'2' لجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية

أُنشئت لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي في سنة 1965بموجب اتفاق أُبرم بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي طبقا لحكم اعتمده الاتحاد البريدي العالمي خلال مؤتمره الخامس عشر الذي عُقد في فيينا. وتُعالج المسائل المشتركة بين المؤسسات البريدية والجمارك في المقام الأول من خلال هذه اللجنة المشتركة. وتضمن لجنة الاتصال أن يكون لمنظمة الجمارك العالمية فرصة الإعراب عن وجهات نظرها في المسائل التي تخص الاتحاد البريدي العالمي والعكس بالعكس.

وطابع لجنة الاتصـال هو طابع فريق عمل دائم. وتقدّم استنتاجاتها إلى الأجهزة المختصـة في المنظمة والاتحاد لتوافق عليها. وجهاز منظمة الجمارك العالمية المختص هو اللجنة التقنية الدائمة. والجهاز المختص في لاتحاد البريدي العالمي هو مجلس الاستثمار البريدي. ثانياً، ترفع لجنة الاتصـال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي تقاريرها إلى فريق الجمارك في إطار مجلس الاستثمار البريدي.

ووفقاً لاختصاصات لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي، فإن كل منظمة من المنظمتين تمثلها في اللجنة ثمانية بلدان أعضاء وأمانة كلّ منهما. ولا تتضمن اللجنة ممثلي مؤسسات بريد وجمارك البلد عينه، غير أنّه من الممكن (واللازم) أن تشارك مؤسسة بريد ممثّل رسمي لإدارة جمركية في لجنة الاتصال في أعمال هذه الأخيرة بصفة مراقب. وتعود هذه المشاركة المشتركة من بلد واحد بنفع كبير على عمل لجنة الاتصال.

ويعاد تشكيل لجنة الاتصال كلّ أربع سنوات بناء على قرار من الهيئات العليا في كلتا المنظمتين، أي مجلس منظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الاتحاد البريدي العالمي.

وتعالج لجنة الاتصال المسائل ذات المصلحة المشتركة وتسعى، على وجه الخصوص، إلى تسريع الإجراءات الجمركية في إطار الخدمة البريدية وتبسيطها. وتحقيقا لهذا الغرض، تسعى لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي إلى تحقيق ما يلي:

أ) أداء دور نقطة اتصال بين المنظمتين فيما يخص المسائل التي تثيرها؛

ب) تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل ذات المصلحة المشتركة في مجال الحركة البريدية، ولاسيما المسائل المتعلقة بالتخليص الجمركي للبعائث البريدية؛

ج) تيسير الإجراءات الجمركية وتبسيطها وتنسيقها وضمان مراقبة جمركية فعالة للبعائث البريدية، ولاسيما في إطار التجارة الإلكترونية؛

د) ضمان اتخاذ تدابير أمنية فعالة خلال عملية نقل كل البعائث البريدية عن طريق تطبيق المعايير الأمنية لمنظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي والمعايير الأمنية الأخرى ذات الصلة تطبيقا متّسقا؛

هـ) تيسير أعمال الجمارك الرامية إلى تشجيع وضمان حركة التبادلات التجارية المشروعة من خلال الشبكة البريدية؛

و) تعزيز المراقبة الجمركية خلال عمليات التصدير عن طريق تحسين الامتثال للقواعد والأنظمة؛

ز) إحداث معايير وأدوات والترويج لتطبيقها ولاسيما تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية وحماية خصوصية البيانات؛

ح) تطوير وتحيين دليل المسائل الجمركية لمنظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي وأدوات أخرى للمساعدة على ضمان الامتثال للمعايير وتحسين نوعية البيانات؛

ط) تعزيز أنشطة بناء القدرات من خلال الترويج لتنظيم حلقات عمل مشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن المسائل الجمركية في مختلف أنحاء العالم.

وتعد لجنة الاتصال بمثابة الوسيلة التي يستخدمها الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية بهدف التنسيق في مجالات من قبيل الاقتراحات التنظيمية التي تؤثر على مؤسسات البريد والجمارك على حدّ سواء، ووضع معايير مشتركة لقطاعي البريد والجمارك، والمبادرات المشتركة التي تخدم المصالح البريدية والجمركية على حدّ سواء.

ويمكن لأعضاء المنظمتين الاطلاع على تقارير اجتماعات لجنة الاتصال المنشورة على الموقع الإلكتروني لكل منظمة (http://www.upu.int وhttp://www.wcoomd.org).

ثالثاً- الأطر والأدوات التشريعية

أ) اتفاقيات وأنظمة الاتحاد البريدي العالمي

يحيل كل من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظام الاتفاقية مرات عديدة إلى المسائل ذات الطابع الجمركي. وتُتاح هذه الإحالات في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي، وبالتحديد في القسم الخاص بوثائق الاتحاد.

ويتضمّن الجدول الآتي القواعد التي تعدّ الأكثر أهميّة في هذا الخصوص، بالإضافة إلى التعليقات الخاصة بتفسيرها من الناحية التشغيلية. ويدلّ الهلالان الواردان على الشكل الآتي ("...") على أنّ جزءا من المادة أو النظام قد حذف ليصبح النصّ أقصر في الجدول. ويمكن الاطلاع على النصوص كاملة في دليلي بريد الرسائل والطرود البريدية، باستثناء مواد الاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر الدوحة لعام 2012.

يقوم فريق "الجمارك" بتحديث هذا الجدول بانتظام. ويُراجَع بعد كلّ دورة من دورات مجلس الاستثمار البريدي بهدف تضمينه التعديلات التي يقوم بها المجلس.

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
الأمن البريدي	المادة 8-1 من الاتفاقية	1- يلتزم كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين بالمتطلبات الأمنية المعرَّفة في المعايير الأمنية للاتحاد البريدي العالمي ويقرون وينفذون استراتيجية عمل في مجال الأمن على جميع مستويات الاستثمار البريدي للحفاظ على ثقة عامة الجمهور في الخدمات البريدية التي يقدمها المستثمرون المعيَّنون وتعزيز تلك الثقة، وذلك في صالح كل الموظفين المعنيين. وتتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف المحددة في النظام، كما تتضمن مبدأ الامتثال للمتطلبات القانونية المتعلقة بتوفير بيانات إلكترونية مسبقة بشأن البعائث البريدية المحددة في أحكام التنفيذ (بما في ذلك نوع البعائث البريدية ومعاييرها) التي اعتمدها كل من مجلس الاستثمار البريدي ومجلس الإدارة وفقا لمعايير الترسيل التقنية للاتحاد البريدي العالمي. على أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضاً تبادل المعلومات المتعلقة بالحفاظ على أمن وسلامة نقل وعبور الإرساليات فيما بين البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين.	تحدّد هذه المادة مسؤولية مؤسسة البريد عن تفتيش البعائث البريدية في مسعى إلى ضمان أمن الملاحة الجوّية. ويتعلق الأمر هنا أيضا باستراتيجية تهدف إلى تقديم بيانات إلكترونية مسبقة بالمعلومات المجمّعة من الإقرارات الجمركية. والنصّ الوارد بالبنط العريض هو ذاك المعتمد خلال مؤتمر عام 2016 والذي دخل حيّز التنفيذ في 1 يناير 2018. وتحيل هذه المادة إلى المعيار التقني "S58" (التدابير الأمنية العامة) والمعيار "S59" (أمن مكاتب التبادل والبريد الجوّي الدولي) المدرجين في برنامج معايير الاتحاد البريدي العالمي. وهما أيضا مذكوران في قسم الأمن البريدي في الموقع الإلكتروني للاتحاد. وتتضمّن الفقرة المعنونة "العمليات المقبلة ودور نظام تبادل المعطيات الإلكترونية الجمركية في توفير معلومات مسبقة" مزيدا من المعلومات عن الإستراتيجية المذكورة في هذه المادة.

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
معالجة البيانات الشخصية	المادة 10 من الاتفاقية	1- لا يجوز استخدام البيانات الشخصية للمستخدمين إلا للأغراض التي جمعت من أجلها وفقا للتشريع الوطني. 2- لا يجوز إفشاء البيانات الشخصية للمستخدمين إلا لأجهزة مرخّص لها بالنفاذ إليها بموجب التشريع الوطني. 3- يحرص كلّ من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين على ضمان سرّية وأمن البيانات الشخصية للمستخدمين، وفقا لتشريعهم الوطني ووفقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. 4- يخطر المستثمرون المعيَّنون زبائنهم بطريقة استخدام بياناتهم الشخصية، ولا سيّما الغرض من تجميعها.	تكتسي الأنشطة البريدية طابعا معولما متزايدا. وأصبحت من ثمّ مسائل الأمن ومعالجة البيانات محطّ نقاشات منتظمة في المحافل الدولية. فمن المهمّ جّدا أن تتطرّق الاتفاقية ليس فحسب إلى سرّية البيانات التي يجّمعها المستثمرون المعيَّنون بل أيضا إلى حماية هذه البيانات وأمنها. وتشدّد المادة على ضرورة إعلام الزبائن والحصول على موافقتهم قبل استخدام بياناتهم ذات الطابع الشخصي. وهي تنصّ على ضرورة إخطار الزبائن بالغرض من تجميع البيانات ذات الطابع الشخصي.
مسؤولية مؤسسات البريد إزاء المعلومات الخاصة بالإقرارات الجمركية	المادة 23 من الاتفاقية المادة 20-001 من النظام	انتفاء مسؤولية البلدان الأعضاء والمستثمرين المعيَّنين 3- لا تتحمّل البلدان الأعضاء والمستثمرون المعيَّنون أيّ مسؤولية من جرّاء الإقرارات الجمركية مهما كان الشكل الذي حرّرت به والقرارات التي تتخذّ ها خدمات الجمارك عند التحقّق من البعائث التي تخضع للمراقبة الجمركية. 1- لا يتحمّل المستثمرون المعيَّنون أيّ مسؤولية من جرّاء الإقرارات الجمركية. ويدرج إعداد الإقرارات الجمركية ضمن المسؤولية المطلقة للمرسل. ومع ذلك يتعيّن على المستثمرين المعيَّنين أن يتّخذوا كافة التدابير المعقولة لإعلام زبائنهم حول أساليب إتمام الإجراءات الجمركية، ولا سيّما التأكد من الإعداد الكامل للإقرارات الجمركية CN 22 وCN 23 بحيث يسهل التخليص الجمركي السريع عن البعائث.	تؤكد هذه المادة أن المرسل وليس المؤسسة البريدية هو المسؤول عن المعلومات الواردة في الإقرارات CN 22 وCN 23. كما ينبغي أن تعتمد مؤسسات البريد إجراءات (من قبيل تدريب الموظّفين) لتقديم المشورة إلى المرسلين ومساعدتهم على استيفاء الإقرارات. ولا بدّ في هذا السياق من ذكر النصّ الوارد في الجهة الخلفية من الإقرارات الجمركية CN 22 وCN 23، نظرا إلى انّه قد يتعثّر على مؤسسة البريد في المصدر قراءة المعلومات المقدّمة في الإقرار: "بغية التعجيل بالتخليص الجمركي، يتعيّن استيفاء الإقرار الجمركي بالفرنسية أو بالإنجليزية أو بلغة مقبولة في بلد المقصد (...)".
الممنوعات والقيود والبضائع الخطرة	المادة 19 من الاتفاقية	2- ممنوعات تشمل جميع فئات البعائث 2-1 يحظر إدراج الأشياء المبيَّنة في ما يلي في جميع فئات البعائث. (...)	تتطرّق هذه المادة من الاتفاقية، شأنها في ذلك شأن مواد نظام الاتفاقية، إلى الأشياء المحظورة (غير المقبولة في بلدان المقصد) أو الخاضعة لقيود (المقبولة لكن بشروط خاصة بالتغليف والترخيص والكمّيات مثلا) كما هي الحال مع البضائع الخطرة.

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
الممنوعات والقيود والبضائع الخطرة (تابع.)	المواد 001-19 و002-19 و003-19 و004-19 و005-19 و006-19 و007-19 و008-19 و009-19 من النظام	1-3 يحظر إدراج البضائع الخطرة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية والنظام داخل أي فئة من فئات البعائث. (...) 3-3 تُقبل بصورة استثنائية البضائع الخطرة في العلاقات بين البلدان الأعضاء التي تعرب عن استعدادها لقبول هذه البضائع بصورة ثنائية أو في اتجاه واحد شريطة أن تمتثل للقواعد والأنظمة الوطنية والدولية الخاصة بالنقل (...) 4- الحيوانات الحيّة (...)	وهي تحدّد البضائع الخطرة غير المقبولة في البعائث البريدية وتقدّم الشروط (التغليف ووضع اللصائق) التي يُسمح بموجبها إرسال بعض البضائع الخطرة. وينبغي لمؤسسات البريد أن تحدّد بوضوح الممنوعات والقيود الخاصة ببلدانها قبل أن ينشرها المكتب الدولي. وتشجع هذه المواد مؤسسات البريد على القيام بذلك وتتيح لها ذلك الجهود بغية: - ضمان معرفة المرسِلين للبضائع الخطرة وثم تفادي إرسالها؛ - ضمان أن قائمة الممنوعات والقيود التي وضعوها قد صيغت صياغة واضحة ودقيقة؛ - ضمان بذلهم قصارى جهدهم لإعلام الزبائن بالأشياء التي من المرجّح أن تكون محظورة أو خاضعة لقيود في بلدان المقصد.
	المادة 003-17 من النظام	المعلومات التي ينبغي للمستثمرين المعيَّنين تقديمها: 1- يجب على المستثمرين المعيَّنين أن يبلغوا المكتب الدولي، على نماذج يرسلها هذا الأخير، بالبيانات المفيدة المتعلقة بتنفيذ الخدمة البريدية.	
	المادة 004-17 من النظام	نشرات المكتب الدولي 2- ينشر استنادا إلى المعلومات التي يقدّمها البلدان الأعضاء و/أو المستثمرون المعيَّنون (...) (...) 5-2 قائمة الأشياء الممنوعة (...)	

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
الـــرســـــوم والأجور	المادة 20 من الاتفاقية	المراقبة الجمركية. الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى. 1- يرخّص للمستثمر المعيَّن لبلد المصدر والمستثمر المعيَّن لبلد المقصـد أن يعرضـا البعائث على المراقبة الجمركية وفقا لتشـريع هذين البلدين. 2- يجوز أن تفرض على البعائث الخاضـعة للمراقبة الجمركية لصـالح البريد نفقات خاصـة بالعرض على الجمارك يحدّد مبلغها الإرشـادي في الأنظمة. وتحصّـل هذه النفقات فقط مقابل العرض على الجمارك والتخليص الجمركي عن البعائث التي فرضت عليها رسوم جمركية أو أيّ رسوم أخرى من نفس النوع. 3- يرخّص للمسـتثمرين المعيَّنين الذين حصـلوا على ترخيص إجراء التخليص الجمركي نيابة عن الزبائن، سواء باسم الزبون أو المسـتثمر المعيَّن في بلد المقصـد، أن يحصّـلوا من الزبائن أجرة تعتمد على التكاليف الفعليّة للعملية. ويمكن أن تحصّل هذه الأجرة، فيما يتعلّق بجميع البعائث المصـرّح بها لدى الجمارك، طبقا للتشـريع الوطني، بما فيها البعائث المعفاة من الرسـوم الجمركية. وينبغي أن يُعلم الزبائن مقدّما بخصـوص الأجرة المعنيّة حسـب الأصول المرعية. 4- يرخّص للمستثمرين المعيَّنين أن يحصّلوا من المرسلين أو المرسـل إليهم، تبعا للحالة، الرسـوم الجمركية وجميع الرسـوم المحتملة الأخرى.	تحدّد هذه المادة من الاتفاقية المواصفات الرئيسية لتخليص البريد من الجمرك (عند اختلافها عن مواصـفات التخليص الجمركي التجاري). وتتطرّق الفقرة الثانية إلى حالة نموذجية يسمح فيها لمؤسسة البريد في المقصـد أن تحصّـل رسـوما وأجورا من المرسـل إليهم. وهي تجيز للمؤسـسـة البريدية أن تفرض على الزبون (الذي يكون عموما المرسـل إليه) رسـوما خاصـة بالعمليات المعتمدة التي تنطوي عليها جمع هذه الرسـوم والأجور. وهي لا تجيز في المقابل تحصيل هذه الرسوم من البعائث المعفاة من الرسوم والأجور. أمّا الفقرة الثالثة، فهي تتناول حالة غير اعتيادية يكون فيها البلد ملزما بأن يقرّ بجميع البعائث إلى الجمارك، بما فيها تلك المعفاة من الرسـوم أو الأجور فيفرض رسـوما إضـافية[1]. وتجيز الاتفاقية في هذه الحالة لمؤسـسـة البريد فرض رسـوم على الزبون خاصـة بجميع البعائث، بما فيها تلك المعفاة من الرسوم والأجور. وتقوم عادة مؤسـسـة البريد في المقصـد بتحصـيل رسـوم وأجور من المرسـل إليهم، غير أن الفقرة الرابعة تسـمح بنماذج تجارية أخرى بحسب التشـريعات الوطنية، مثل نموذج "السعر الشامل لتكلفة التفريغ" الذي يدفع في سياقه المرسل الرسـوم والأجور لمؤسسة البريد في بلد المصدر التي تدير بدورها عملية الدفع للجمارك في المقصد.

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
معرّفات البعائث بالرموز ذات الخطوط على الرزم الصغيرة بريد الرسائل[1]	البند 6-4 من المادة 17-107 من النظام	يضع المستثمرون المعيَّنون معرفاً وحيداً برموز ذات خطوط مطابقاً للمعيار التقني S10 الخاص بالاتحاد البريدي العالمي على الرزم الصغيرة التي تحتوي على بضائع حتى يتسنى توفير الإخطار الإلكتروني الجمركي المسبق عبر الحدود. بيد أن وجود هذا المعرف لا يعني بالضرورة تقديم خدمة تأكيد التوزيع (...).	وبخلاف الطرود وبعائث البريد العاجل الدولي والرزم الصغيرة المسجّلة ليس من اللازم وضع معرّف برموز ذات خطوط على الرزم الصغيرة غير المسجّلة، حتّى لو كانت خاضعة للمراقبة الجمركية. لكنّ هذا النوع من المعرّفات قد يكون جدّ مهمّ للعمليات التى تعني الجمارك. تدخل الأحكام التي تقضي بوضع معرف وحيد برموز ذات خطوط مطابق للمعيار التقني S10 الخاص بالاتحاد البريدي العالمي على الرزم الصغيرة العادية التي تحتوي على بضائع حيز النفاذ اعتبارا من 1 يناير 2018.
إرفاق إقرار CN 22 بالبعيثة	البند 2-1 من المادة 20-001 من النظام	يجب أن تزوّد البعائث التي تخضع للمراقبة الجمركية بإقرار جمركي CN 22 أو ببطاقة متحرّكة من نفس النموذج. ويوضع الإقرار الجمركي CN 22 في جهة العنوان، وبقدر الإمكان في الزاوية العليا اليسرى، وعند الاقتضاء تحت اسم وعنوان المرسل منه اللذين ينبغي إجباريا أن يظهرا على البعيثة.	تضمن هذه المادة إبراز الإقرار الجمركي CN 22 بوضوح لأنّ ذلك مهمّ للمعالجة الجمركية في المقصد.
النقل الإلكتروني لمعطيات CN 22	البند 2-2 من المادة 20-001 من النظام	حينما يتّفق المستثمرون المعيَّنون، يمكن أن ترسل إلكترونيا المعطيات الجمركية المقدّمة طبقا للتعليمات المنصوص عليها بالإقرار الجمركي CN 22 أو CN 23، بما فيها اسما المرسل والمرسل إليه وعنوانهما إلى المستثمر المعيَّن في بلد المقصد. ويمكن أن يشاطر المستثمر المعيَّن في المصدر جميع هذه المعطيات المذكورة أعلاه أو جزءا منها مع إدارة جمارك بلد المصدر لأغراض التصدير. كما يمكن للمستثمر المعيَّن في المقصد أن يشاطر جميع المعطيات المذكورة أعلاه أو جزءا منها مع إدارة جمارك بلد المقصد، وذلك لأغراض الاستيراد.	تسمح هذه المادة لمؤسسات البريد بالتبادل الإلكتروني للمعطيات الواردة في الإقرارات CN 22 أو CN 23 على أساس ثنائي، وذلك بواسطة الرسائل من قبيل ITMATT مثلا (المعروضة في فقرة لاحقة من هذا الدليل). وجرى التذكير أيضاً بالمسائل الخاصة بسرّية هذه المعطيات.

[1] يوضّح الفرق بين الرزمة الصغيرة في بريد الرسائل والطرد بمقتضى أحكام نظام الاتفاقية في فقرة لاحقة من هذا المستند.

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
استخدام إقرار CN 23 على الرزم الصغيرة	البند 2-5 من المادة 20-001 من النظام	إذا تجاوزت قيمة المحتويات التي صرّح بها المرسل منه 300 وحدة من حقوق السحب الخاصة أو إذا فضّل المرسل منه ذلك، ترفق فضلا عن ذلك بالبعائث إقرارات جمركية منفصلة CN 23 وبالعدد المقرّر. وينبغي إجباريا أن يوضع أحد هذين الإقرارين على البعيثة. وإذا لم يكن الإقرار مرئيا مبشارة على وجه البعيثة، يلصق على وجه البعيثة الجزء القابل للاقتطاع فقط من الإقرار الجمركي CN 22. ويجوز أيضا الاستعاضة عن الجزء القابل للاقتطاع من الإقرار الجمركي CN 22 بلصيقة مصمغة أو ذاتية الالتصاق بيضاء أو خضراء وتحمل العبارة التالية: قيد باللون الأسود **مدرج نموذج CN 23** **يجوز فتح تلقائيا** **CN 23 incluse** **Peut être ouvert d'office** (Dimensions 50 x 25 mm, couleur blanche ou verte)	تحدّد هذه المادة شروط استخدام الإقرار CN 23 بدلا من CN 22 في بعائث بريد الرسائل، من قبيل الرزم الصغيرة والأكياس M.
المظروف الشقّاف اللاصق	البند 2-6 من المادة 20-001 من النظام	تربط الإقرارات الجمركية CN 23 بالبعيثة من الخارج بطريقة متينة ويفضّل أن تدرج في مظروف شقّاف لاصق.	تحثّ هذه المادة على استخدام المظاريف الشقّافة بحيث يكون الإقرار CN 23 بارزا لكن يسهل سحبه لتتحقّق منه الجمارك قبل إعادته إلى المظروف.

اللون أبيض أو أخضر

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
إلزامية الإقرارات الجمركية للرزم الصغيرة	البند 2-8 من المادة 20-001 من النظام	إنّ الرزم الصغيرة يجب أن يرافقها دوماً إقرار جمركي (...)	توضح هذه المادة أنه يجب أن تحمل رزم بريد الرسائل الصغيرة الإقرار CN 22 أو الإقرار CN 23
البعائث ذات الأولويّة	البند 4-3 من المادة 17-113 (نصّ مشابه في البند 3-1 من المادة 20-001)	أولويّة معالجة البعائث ذات الأولويّة والبعائث الجوّية 4- يتّخذ المستثمرون المعيَّنون كافة الإجراءات المفيدة من أجل: (...) 3-4 تعجيل العمليات الخاصة بالمراقبة الجمركية للبعائث ذات الأولويّة والبعائث الجوّية الموجّهة إلى بلدهم.	تنطبق تشريعات مماثلة على الطرود. وتنصّ هذه المادة على أنّ الأولويّة في مؤسسات البريد في المقصد تعطى للبريد الجوّي/ذي الأولويّة في وجه البريد البحري/السطحي المنقول جوّا/غير ذي الأولويّة. وتعطى هذه الأولويّة عادة من خلال تنظيم العمليات في مكاتب التبادل عند وصول البريد بطريقة يقدّم فيها البريد الجوّي/ذو الأولويّة إلى الجمارك قبل البريد البحري/السطحي المنقول جوّا/ غير ذي الأولويّة.
البعائث المعادة أو المعاد توجيهها	البند 1 من المادة 20-003 من النظام	1- يتعهّد المستثمرون المعيَّنون بأن يتدخلوا لدى الخدمات المعنية في بلدهم لإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على البعائث: 1-1 المعادة إلى مصدرها؛ 2-1 التي أعدمت بسبب العطب التام للمحتويات؛ 3-1 التي استؤنف إرسالها إلى بلد ثالث؛ 4-1 في حالة الطرود بالأخص: 1-4-1 تخلى عنها المرسِل؛ 2-4-1 فقدت أو حدث بها عبث أو عطب في خدمتهم.	تنصّ هذه المادة على ضرورة اعتماد آليات بين مؤسسات البريد والجمارك تسمح بإلغاء الرسوم والأجور المفروضة على البعائث المعادة أو تلك التي يعاد توجيهها.

الموضوع	*الإحالة*	*النَص*	*التعليقات*
التصنيف بحسب المقاسات	المادة 17 من الاتفاقية	4- تصنف بعائث بريد الرسائل تبعا لسرعة معالجتها ومحتواها، وفقا للنظام. 5- في إطار أنظمة التصنيف المشار إليها في البند 3، يجوز أيضاً أن تصنَّف بعائث بريد الرسائل بحسب مقاسها باعتبارها رسائل صغيرة (P)، أو رسائل كبيرة (G)، أو رسائل مُزحمة (E) أو رزم صغيرة (E). وتُبيَّن حدود الحجم والوزن في النظام.	تتطرق المادة 17-5 من الاتفاقية إلى الفرز بحسب المقاسات. وتجيز لمؤسسات البريد فرز بعائث بريد الرسائل في حاويات بحسب مقاس البعيثة، وتشجعها على القيام بذلك. وعلى سبيل المثال، قد تتفّق مؤسسات البريد في إطار اتفاقات ثنائية على اعتماد حاويات (أكياس) تحتوي على رزم صغيرة لا غير، في حين توضع الرسائل/الأوراق المطبوعة في حاويات مختلفة (أي عدم الخلط بين الرزم الصغيرة والرسائل/الأوراق المطبوعة). وقد تساهم هذه المنهجيّة، في جملة المزايا التي تقدّمها، في زيادة فعاليّة عمليات التخليص الجمركي في المقصد.

وإضافة إلى هذه القواعد، ثمة قواعد أخرى مهمة في شكل تعليمات واردة على ظهر النماذج CN 22 وCN 23. وسيجري التطرّق إليها في فقرة لاحقة من هذا الدليل. كما أنّ أحكام المؤتمر تعلم عموما أجهزة الاتحاد البريدي العالمي (مثل مجلس الاستثمار البريدي ومجلس الإدارة والمكتب الدولي) بالإستراتيجيات والأولويّات المعتمدة في هذا الشأن.
ويمكن للمستخدمين المسجلين في الموقع الشبكي للاتحاد أن يطّلعوا على الحكم المتعلق بالجمارك الصادر عن آخر مؤتمر (الحكم C 24/2016، اقتراح العمل 013 من خطة أعمال إسطنبول الوارد في مستند (المؤتمر- المستند 14- الملحق 13) والمنشور على الموقع.

ب) الصكوك والأدوات المعتمدة في منظمة الجمارك العالمية

منظمة الجمارك العالمية هي منظمة تضع المعايير وقد قامت خلال السنوات الخمس والستّين الأخيرة بإعداد عدد كبير من الصكوك والأدوات لمساعدة إدارات الجمارك في العالم أجمع على تحقيق أهدافها. وهذه الأدوات والصكوك مرتبطة إلى حدّ كبير بجميع وسائل حركات التوجيه وهي تتماشى مع حركة البريد في ما يخصّ المعاملات الجمركية.

ويقدّم هذا الفصل المزيد من المعلومات عن ملفات منظمة الجمارك العالمية الأربعة التي تشكّل إطارا تندرج فيه الصكوك والأدوات، وأفضل الممارسات. وهو يتضمّن خصوصا معلومات عن الصكوك الأكثر ارتباطا بالسلسلة اللوجستية البريدية.

'1' ملفات منظمة الجمارك العالمية الأربعة

أعدّت منظمة الجمارك العالمية أربعة ملفات لدعم اعتماد ممارسات تخليص جمركي عصرية وإدارتها إدارة جيّدة. ومن شأن هذه الملفات أن تعزز الوعي إزاء الدور الحيوي للجمارك في التجارة الدولية. وهي تتضمّن الأدوات الرئيسية والمهارات والمساعدة التقنية والصكوك الجمركية التي تدعم تحقيق الأهداف الرئيسية للجمارك، ولا سيّما منها تحصيل الإيرادات وتيسير المبادلات التجارية وضمان أمن الحدود ومكافحة التهريب. وهذه الملفات الأربعة هي الآتية:

- الملف الخاص بالإيرادات.
- الملف الخاص بالقدرة التنافسيّة الاقتصادية.
- الملف الخاص بمراقبة الاحتيال ومكافحته.
- الملف الخاص بالتطوير التنظيمي.

ويشمل الملف الخاص بالإيرادات أدوات منظمة الجمارك العالمية التي تدعم التحصيل المنصف والفعّال للإيرادات، ولا سيّما في ما يتعلّق بتصنيف المنتجات وتقييمها وقواعد المنشأ. ولا يزال تحصيل الإيرادات الأولويّة المطلقة في عدّة إدارات جمركية، وخصوصا في الاقتصادات حيث تشكّل الرسوم الجمركية جزءا كبيرا من العائدات الحكومية. ويجب أن تطبق الإدارات الجمركية العصرية الصكوك والأدوات ذات الصلة التي صمّمتها منظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات الدولية تطبيقا منّسقا بغية تحصيل الإيرادات تحصيلا منصفا وفعليا وفعّالا.

أمَّا الملف الخاص بالقدرة التنافسيّة الاقتصادية، فهو يشتمل على أدوات من إعداد منظمة الجمارك العالمية تدعم القدرة التنافسيّة الاقتصادية من خلال تيسير التبادلات وضمان أمنها، لا سيّما منها اتفاقية كيوتو المنقّحة وإطار المعايير "SAFE". وتتعاون المنظمة مع أعضائها لتحقيق النموّ من خلال ضمان القدرة التنافسيّة الاقتصادية وتعزيزها. وتشكّل التبادلات الآمنة والميسّرة أحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الدول وهي على ارتباط وثيق بالأهداف الوطنية المتعلّقة بالرفاه الاجتماعي والحدّ من الفقر والتنمية الاقتصادية للبلدان وسكانها.

وتشكّل منظمة الجمارك العالمية أيضا منتدى لتطوير صكوك وأدوات يكون الهدف منها تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها.

ويعزز ملف مراقبة الاحتيال ومكافحته حماية المجتمع بفضل أدوات مرتبطة بمكافحة الاحتيال وشراكات مع جهات فاعلة في هذا المجال وتكنولوجيا وبنى تحتية متطوّرة، فضلا عن تنسيق عمليات مكافحة الاحتيال. وتساهم هذه الأدوات في ضمان الامتثال للقوانين والتشريعات الخاصة بالبضائع والأفراد ووسائل النقل، فضلا عن الحفاظ على مجتمعات آمنة مؤمنة والقدرة التنافسيّة الاقتصادية للدول ونموّ التجارة الدولية وتنمية السوق

العالمية. وستواصل منظمة الجمارك العالمية وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المناسبة بهدف حماية المجتمع والحفاظ عليه. ويعدّ تبادل المعلومات والاستعلامات الجمركية المرتبطة بمكافحة الاحتيال أساسيا في الاستراتيجية المعتمدة في هذا الخصوص في منظمة الجمارك العالمية. وتقوم المنظمة لهذه الغاية بتنسيق مبادرات مكافحة الاحتيال وأنشطة تشغيلية وتنفيذها بمساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال.

ويتضمن ملف التطوير التنظيمي أدوات أعدّتها منظمة الجمارك العالمية لتنمية الموارد البشرية والمؤسسات تنمية شاملة من خلال تقديم دعم استشاري لضمان التزام الجهات الفاعلة ونزاهتها وتعزيز هاتين الميزتين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل كلّ ملف في المستندات الخاصة بها. وتعدّ الإدارات الجمركية الفعّالة والفاعلة أساسية لتنمية الدول اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا. وتضطلع منظمة الجمارك العالمية، بصفتها قطب امتياز عالميا للجمارك، بدور محوري في تطوير المعايير والإجراءات والنظم الجمركية وتعزيزها ودعم تنفيذها. وهي تحتلّ مرتبة الصدارة عالميافي ما يخصّ تعزيز القدرات. وقد سلّطت لجنة تعزيز القدرات الضوء على ثلاثة عناصر مرتبطة بتطوير أدوات لتحسين القدرات تعدّ رئيسية للتنمية المستدامة والتجديد ألا وهي الإرادة السياسيّة والأشخاص والشراكات.

وتشكّل من تمّ الملفات الأربعة مجموعة من الأدوات وسبل مساعدة تقدّمها منظمة الجمارك العالمية لمساعدة الإدارة الجمركية في تحقيق أهدافها. ولا شكّ في أنّ هذه الملفات متداخلة بطبيعة الحال، بمعنى أنّ الأداة عينها قد تساهم في تحقيق أهداف مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد تصلح مجموعة إدارة المخاطر في حلّ مسائل تحصيل الإيرادات والقدرة التنافسيّة الاقتصادية ومكافحة الاحتيال. ويمكن لكلّ عضو من أعضاء المنظمة أن يتأكد من أنّ كلّ ملف يتضمن الأدوات الضروريّة لبلوغ هدفه الرئيسي.

'2' الصكوك والأدوات الأكثر ارتباطا بحركة البريد

تُعتبر بعض الصكوك والأدوات المعتمدة في منظمة الجمارك العالمية مخصّصة للإجراءات الجمركية المتعلّقة بحركة البريد (أو على ارتباط كبير بها). وهي تشمل اتفاقية كيوتو المنقّحة (الملحق الخاص "ياء"، الفصل الثاني) والتوجيهات الخاصة بالتسريح الفوري والتوصية الخاصة بفرض الضرائب المقطوعة والتوصية الخاصة بقبول الهدايا وإعفائها من الضرائب، فضلا عن مجموعةإدارة المخاطر (المجلّد الثاني، مؤشّرات المخاطر ومختصر البعائث البريدية/السريعة) واتفاقية النظام المنسّق. ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ أغلبية الصكوك والأدوات المعتمدة في منظمة الجمارك العالمية مرتبطة بجميع وسائل حركة التوجيه ويجب من ثمّ أن تأخذها المؤسسات الجمركية في الحسبان عند إدارة الإجراءات المتصلة بحركة البريد. ويعدّ إطار المعايير "SAFE" المفصّل في الفصل الخامس والمرتبط بإجراءات الأمن والسلامة البريدية والجمركية جدّ مهمّ في هذا الخصوص.

اتفاقية كيوتو المنقّحة، الملحق الخاص "ياء"، الفصل الثاني

دخلت الاتفاقية الدولية بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها (المعروفة باتفاقية كيوتو) حيّز التنفيذ في عام 1974وُنقّحت وحُيّنت بغية ضمانتماشيها مع المتطلّبات الحالية للحكومات ومعايير التجارة الدولية.

وقد اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية اتفاقية كيوتو المنقّحة في يونيو 1999 باعتبارها نموذجا للإجراءات الجمركية العصرية والفعّالة في القرن الحادي والعشرين. وتحثّ هذه الاتفاقية على تيسير المبادلات التجارية وعمليات المراقبة الفعّالة من خلال أحكام تشريعية تفصّل تطبيق الإجراءات البسيطة والفعّالة في الوقت عينه. وتنصّ اتفاقية كيوتو المنقّحة على عدّة مبادئ توجيهية رئيسية، أبرزها:

- الشفافيّة وقابلية استشراف الخطوات الجمركية؛
- توحيد إقرارات البضائع والمستندات التبريرية وتبسيطها؛

- إجراءات مبسّطة للأشخاص المفوّضين؛
- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات؛
- الحدّ الأدنى من المراقبة الجمركية الضروريّة لضمان التماشي مع التشريعات؛
- اعتماد استراتيجيات إدارة المخاطر وعمليات المراقبة بالتدقيق؛
- عمليات تدخّل منسّقة مع وكالات حدودية أخرى؛
- شراكات مع قطاع التجارة.

دخلت اتفاقية كيوتو المنقّحة حيّز التنفيذ في 3 فبراير 2006. وحتى أكتوبر 2017 كانت تضـــمّ 112 طرفا متعاقداً. وعلاوة على ذلك، تخضـــع الاتفاقية لمراجعة وتحيين منتظميْن في إطار اللجنة الإدارية لاتفاقية كيوتو المنقحة.

وتغطّي اتفاقية كيوتو المنقّحة الأنشطة الجمركية على نطاق واسع. ويقدّم المرفق الخاص "ياء" في فصله الثاني إجراءات تخليص جمركي مبســـطة للحركة البريدية، بما يضـــمن الامتثال لصـــكوك الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية على حد سواء، وللمتطلبات التنظيمية الوطنية. وبحلول نهاية عام 2017، انضم 26 بلدا إلى الفصل 2 من المرفق الخاص ياء.

ويتضـمّن النص الذي تم تحيينه في إطار لجنة الاتصـال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي والذي وافقت عليه اللجنة الإدارية لاتفاقية كيوتو المنقحة في نوفمبر 2016، خمسة تعاريف وأحد عشر معيارا وممارســة واحدة موصــى بها. وتُعرض جميعها في الفقرة الآتية مرفقةً بتفسـيرات من الاتحاد البريدي العالمي بهدف تمكين المؤسسات البريدية من فهم مطبوع منظمة الجمارك العالمية على نحو أفضل.

وينبغي تعميم هذا المستند على نطاق واسع بين المسؤولين من الأجهزة التي تعالج السياسات العامة والشؤون التشغيلية المتعلقة بالحركة البريدية على المستوى الوطني ليستخدمها كل منهم. وهو يساعد على ضمان التماشي مع التزام الخدمة الشـــمولية المعتمد في الاتحاد البريدي العالمي ومفهوم الإقليم البريدي الواحد. وهو يحمي التبادلات الشـــمولية للبريد ويكمّل وثائق الاتحاد البريدي العالمي وأنظمته. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن المعايير تركّز بشكل خاص على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة.

وفي وقت أصبحت فيه سرعة التخليص الجمركي أساسية لضمان نوعية الخدمة، بات من مصلحة الاتحاد البريدي العالمي أن ينضـــمّ أكبر عدد من أعضـــاء منظمة الجمارك العالمية إلى اتفاقية كيوتو المنقّحة وإلى الفصـــل 2 من المرفق الخاص "ياء". ومن مصلحة المستثمرين المعيَّنين والإدارات الجمركية على حد سواء أن ينضم أكبر عدد ممكن من البلدان إلى اتفاقية كيوتو المنقّحة وإلى المرفق الخاص "ياء 2"، بغية تحســين العمليات المشــتركة بين الإدارات الجمركية والمؤسسات البريدية. ويكتسي ذلك أهمية أكبر مع تنامي حجم التجارة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تزايد الطلب من حيث نوعية التخليص الجمركي والتوزيع البريدي وسرعتهما، مع ضرورة الامتثال لمختلف المتطلبات التنظيمية.

	النَص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*[1]
التعريف	النماذج **CN22/CN 23**: هي نماذج خاصة للإقرارات المطبّقة على البعائث البريدية وهي مذكورة في وثائق الاتحاد البريدي العالمي المعمول بها حاليا.	يسمح هذا التعريف لموظفي الجمارك باستخدام النماذج البريدية CN 22 وCN 23 لأغراض جمركية. ومن ثمّ، ينبغي استشارة منظمة الجمارك العالمية قبل إجراء أيّ تعديل في هذه النماذج.
التعريف	**الإجراءات الجمركية المطبّقة على البعائث البريدية**: جميع العمليات التي ينبغي للجهات المعنيّة والجمارك تنفيذها في ما يخصّ حركة البريد.	يبين هذا التعريف تمييزا بين التخليص الجمركي البريدي والتخليص الجمركي التجاري.
التعريف	**البعائث البريدية**: بعائث بريد الرسائل والطرود التي تنقلها خدمات البريد أو تنقل لحسابها، وفق الوصف المقدّم لها في وثائق الاتحاد البريدي العالمي المعمول بها حاليا.	تقبل منظمة الجمارك العالمية هذا التعريف بالصيغة التي قدّم بها في وثائق الاتحاد البريدي العالمي.
التعريف	**خدمة البريد**: هيئة عامة أو خاصة خوّلتها الحكومة تقديم خدمات دولية تُنظّم بمقتضى وثائق الاتحاد البريدي العالمي المعمول بها حاليا.	كانت خدمة البريد (المشار إليها بمصطلح المستثمر المعيَّن) سابقا هيئة عامة أساسا، لكنّها باتت اليوم في عدد متزايد من البلدان هيئة خاصة خوّلتها الحكومة تقديم خدمات دولية تُنظّم بمقتضى وثائق الاتحاد البريدي العالمي.
التعريف	**الاتحاد البريدي العالمي**: منظمة حكومية دولية أسّست في عام 1874 بموجب معاهدة برن تحت اسم الاتحاد العام للبريد قبل أن تسمّى في عام 1878 الاتحاد البريدي العالمي وتصبح في عام 1948 وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتّحدة.	
المعيار 1	تمتثل المعايير الجمركية المطبّقة على البعائث البريدية لأحكام هذا الفصل، فضلا عن أحكام الملحق العام في حدود تنفيذها.	يتطرّق الفصل الثاني من الملحق الخاص "ياء" بالتحديد إلى البعائث البريدية، غير أنّ هذا المعيار يشدّد على أنّ أحكام الملحق العام باتفاقية كيوتو المنقّحة تسري على جميع الملاحق الخاصة، بما في ذلك الملحق الخاص "ياء" بفصله الثاني. وتنصّ توجيهات اتفاقية كيوتو المنقّحة على أهميّة الفصل الثالث من الملحق العام الخاص بالتخليص الجمركي وغيره من الإجراءات الجمركية والفصل السادس الخاص بالمراقبة الجمركية والفصل السابع الخاص بتكنولوجيا المعلومات وضرورة الاطلاع عليها في ضوء أحكام الفصل الثاني من الملحق "ياء" الخاص بحركة البريد.

[1] في بعض الحالات، أضيف النصّ الوارد في مستند منظمة الجمارك العالمية "التوجيهات الخاصة بالفصل الثاني من الملحق "ياء" الخاص (حركة البريد)". وترد بعض النصوص المقتبسة من هذا المستند أيضا في فقرات لاحقة من هذا الدليل.

	النَص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*[1]
المعيار 2	تحدّد التشريعات الوطنية المسؤوليات والالتزامات المنوطة بالجمارك وبالخدمة البريدية في ما يخصّ المعالجة الجمركية للبعائث البريدية.	يوضّح هذا المعيار أن الخدمة البريدية والجمارك تُحمّل مسؤوليات والتزامات منصوص عليها في وثائق الاتحاد البريدي العالمي، علما أنّ تلك المنوطة بالجمارك قد حدّدت بالتشاور معها وهي تتعلّق خصوصا بالمستندات المرفقة بالبعائث البريدية والمعلومات الواجب تقديمها والوسائل المعتمدة لنقل البعائث والمستندات. ويمكن الاتفاق على مسؤوليات والتزامات أخرى توكل إلى خدمات البريد والجمارك بمقتضى اتفاقات متبادلة بين الهيئتين.
المعيار 3	يجب تخليص البعائث البريدية من الجمارك في أسرع وقت ممكن.	لما كانت البعائث البريدية تقتضي عادة دفع رسوم وأجور وتخضع للتشريعات الوطنية فيما يخص الممنوعات والقيود، فإنه لا شك في أن يكون لذلك أثر في آجال التسليم. ويلزم المعيار 3 الجمارك بتخفيض هذا الأثر قدر المستطاع، لكن ينبغي ألا يعتبر أيّ عنصر في هذا الحكم عنصرا مقيّدا لعمليات المراقبة الجمركية. وتحدّد توجيهات اتفاقية كيوتو المنقّحة ثلاثة مستويات يمكن لخدمة البريد التدخّل فيها على صعيد التخليص الجمركي للبضائع المستوردة بالبريد ألا وهي أ) عندما تقدّم خدمة البريد بعائث يجب أن تخضع للتخليص الجمركي ب) عندما تنفّذ خدمة البريد بعض العمليات تحت إشراف الجمارك تكون عادة من مسؤوليات الجمارك ج) عندما تقوم خدمة البريد مقام موظف الجمارك، لا سيّما في ما يخصّ إدارة بعائث البريد العاجل الدولي.
المعيار 4	يجوز تصدير البضائع في البعائث البريدية، سواء كانت هذه البضائع تصدّر بالتداول الحرّ أو خاضعة للنظام الجمركي.	يؤكّد هذان المعياران أنّه ينبغي السماح بالاستيراد والتصدير، بغضّ النظر عن النظام الجمركي الذي تخضع أو ستخضع له البضائع. وينطبق هذا المبدأ أيضا على جميع البعائث البريدية، شرط الخضوع لجميع الإجراءات العادية المنصوص عليها في النظام المعتمد.
المعيار 5	يجوز استيراد البضائع في البعائث البريدية، سواء كانت هذه البضائع ستخلّص من الجمرك لأغراض الاستخدام المنزلي أو لأغراض نظام جمركي آخر.	
المعيار 6	تحدّد الجمارك لخدمة البريد البعائثَ البريدية التي يجب أن تقدّم لها لأغراض المراقبة، بالإضافة إلى إجراءات هذا الإنتاج.	يوضّح هذا المعيار أن الإدارة الجمركية هي التي تحدّد البريد الذي ينبغي أن تقدّمه المؤسسة البريدية للجمارك. ويقصد بـ "أسلوب الإنتاج" (أي التقديم) المستندات بنسخها المادية والإلكترونية على سبيل المثال.

	النَص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*[1]
المعيار 7	لا تطلب الجمارك بأن تقدّم لها البعائث البريدية لتخضعها للمراقبة الجمركية عند تصديرها، إلا في حال كانت تحتوي على: - بضائع ينبغي الحصول على رخصة لتصديرها؛ - بضائع خاضعة للممنوعات أو القيود عند تصديرها أو بضائع قد تفرض عليها رسوم وأجور عند تصديرها؛ - بضائع تتخطّى قيمتها تلك التي تحدّدها التشريعات الوطنية؛ - بضائع تُختار للخضوع للمراقبة الجمركية اختيارا انتقائيا أو عشوائيا.	يؤكد هذا المعيار أنّه ينبغي أن تكون عمليات المراقبة الجمركية عند التصدير محدودة. لكن لا بدّ من أن تكون مراقبة البعائث الصادرة كافية بموجب إستراتيجيات إدارة المخاطر وشروط الانتقائية.
الممارسات الموصى بها 8	ينبغي عموما ألا تطلب الجمارك أن تقدّم لها البعائث البريدية التي تنتمي للفئات الآتية: أ) البطاقات البريدية والرسائل التي تحتوي على رسائل شخصية لا غير. ب) المصنّفات المخصّصة للمكفوفين. ج) المطبوعات غير الخاضعة للرسوم والأجور عند الاستيراد.	تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر يتعلق هنا بممارسة موصى بها وليس بمعيار. ويبين هذا أن تحديد البعائث التي ينبغي تقديمها للجمارك هي مسألة تُبتّ على الصعيد الوطني. كما أنّ استخدام كلمة "عموما" يمنح هذه القاعدة مرونة تسمح للجمارك مثلا بأن تطلب أن يُعرض عليها البريد الوارد برمّته من بلد معيَّن بانتظام أو في بعض الأحيان.
المعيار 9	عندما تكون جميع المعلومات التي تطلبها الجمارك واردة في النموذج CN 22 أو CN 23 وفي المستندات التبريرية، يشكّل النموذج CN 22 أو CN 23 الإقرار بالبضائع، إلّا في الحالات الآتية: - عندما تتخطّى قيمة البضائع تلك التي تحدّدها التشريعات الوطنية؛ - عندما تكون البضائع خاضعة للممنوعات أو القيود أو لرسوم وأجور عند تصديرها؛ - عندما ينبغي الحصول على رخصة لتصدير البضائع؛ - عندما تكون البضائع المستوردة خاضعة لنظام جمركي غير ذلك المخصّص للاستهلاك المنزلي. - في هذه الحالات، يُطلب تقديم تصريح منفصل عن البضائع.	يوضّح هذا المعيار أنّ نماذج CN 22 أو CN 23 والمستندات التبريرية، من قبيل الفاتورة الجمركية، هي العناصر الوحيدة المطلوبة للتخليص الجمركي، إلّا في الحالات المذكورة التي تطلب فيها إقرارات مختلفة للبضائع. وبموجب التوجيهات، قد يكون الإقرار بالبضائع مستندا وطنيا هو عينه المطلوب لوسائل نقل أخرى أو مستندا أعدّ خصّيصا لتخليص البريد جمركيا. كما تقبل بعض الإدارات الجمركية مستندات دولية، مثل بطاقة القبول المؤقّت ATA.

	النَص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*[1]
المعيار 10	لا تطبّق الإجراءات الجمركية على البعائث البريدية بالعبور.	يؤكّد هذا المعيار أنَّ البريد في الأوعية المرسلة بالعبور المغلق أو بالعبور المكشوف لا يخضع للإجراءات الجمركية في إدارة الجمارك في بلد العبور. وبالاستناد إلى الرأي الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي فيما يخص البعائث المرسلة بالعبور المغلق أو المكشوف التي يشتبه في أنّها تحتوي على مخدّرات أو مؤثّرات عقلية، يمكن للجمارك في بلد العبور أن تتخّذ التدابير اللازمة لإبلاغ جمارك المقصد بشبهاتها.
المعيار 11	يجب أن تعتمد الجمارك آليات بسيطة قدر المستطاع تحصيل الرسوم والأجور المفروضة على البضائع المرسلة في بعائث بريدية.	يوضّح هذا المعيار أهميّة التبسيط في التخليص الجمركي للبعائث البريدية ويقرّ بأنّ وسطاء الجمارك لا يعيّنون عموما من قبل مستخدمي إجراءات التخليص الجمركي، إلا في الحالات التي تنصّ فيها التشريعات الوطنية على وجوب المرور عبر الجمارك رسميا. ويوصى أيضا، بمقتضى التوجيهات، باعتماد تقييم جزافي للبضائع غير التجارية المستوردة للاستهلاك المنزلي بقيمة محدّدة في التشريعات الوطنية، فضلا عن قبول الهدايا مع إعفائها من الرسوم والأجور المعتمدة للاستيراد.

المبادئ التوجيهية بشأن الفصل 2 المتعلق بالحركة البريدية من المرفق الخاص ياء باتفاقية كيوتو المُنَقَّحَة

حُيّنت في عام 2016 المبادئ التوجيهية المُنَقَّحَة بشأن الفصل 2 المتعلق بالحركة البريدية من المرفق الخاص ياء باتفاقية كيوتو المُنَقَّحَة، وذلك في إطار لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي وبموافقة اللجنة الإدارية لاتفاقية كيوتو المنقحة.

ويتعلق الفصل 2 من المرفق الخاص ياء بالحركة البريدية، ويحتوي على خمسة تعاريف و11 معياراً وممارسة واحدة موصى بها، كما أنه يحدِّد إجراءات التخليص الجمركي للحركة البريدية.

وتوضح المبادئ التوجيهية المفاهيم والمبادئ الأساسية المحددة في الفصل 2 من المرفق الخاص ياء. كما تعرض هذه المبادئ التوجيهية الالتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتق المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية في إطار الأعمال اليومية. وقد سُلط الضوء في المبادئ التوجيهية المحينة بصفة خاصة على استخدام تكنولوجيا المعلومات. وأُضيف نص جديد بشأن البيانات الإلكترونية المسبقة (بما في ذلك رسم بياني عن البيانات المسبقة)، فضلاً عن مجموعة من المعلومات عن معيار اعتمده كل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن إرسال البيانات الجمركية إلكترونياً، بالإضافة إلى تعليقات بشأن التوجهات المستقبلية فيما يخص تبادل البيانات الجمركية إلكترونياً بين المستثمرين المعيَّنين والجمارك.

ونظرا لأن الجمارك تشكل حلقة أساسية في سلسلة الإمدادات البريدية، يوصى بإدراج هذين المستندين الأساسيين المتعلقين بالمرفق الخاص ياء 2 ومبادئه التوجيهية المحينة في برنامج تدريب موظفي البريد والجمارك من أجل توفير التدريب اللازم على المسائل المتعلقة بالجمارك والبريد.

ويمكن الاطلاع على هذين المستندين باللغتين الإنجليزية والفرنسية في القسم الخاص بالجمارك على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي.

اتفاقية النظام المنسّق

إنّ النظام المنسّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (المعروف عموما بالنظام المنسّق) هو مجموعة أسماء منتجات دولية متعدّد الأغراض من إعداد منظمة الجمارك العالمية. وهو يخضع لأحكام الاتفاقية الدولية بشأن النظام المنسّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها التي اعتمدت في يونيو 1983 ودخلت حيّز التنفيذ في يناير 1988. ويشمل هذا النظام 5 آلاف مجموعة من البضائع تقريبا كلّ منها معرّف برمز ذي ستة أرقام ومرتّب وفق هيكلية قانونية ومنطقية تدعمها قواعد واضحة التعاريف لتشكّل تصنيفا موحّدا.

ويستخدم هذا النظام في أكثر من 209 بلد واقتصاد كقاعدة للتعرفات الجمركية ولجمع الإحصاءات التجارية الدولية الخاصة بها. وحتّى تاريخ سبتمبر 2017، كان 156 بلدا من هذه البلدان طرفا متعاقدا في اتفاقية النظام المنسّق. وتجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من 98٪ من البضائع المتبادلة على الصعيد الدولي مصنّفة بموجب النظام المنسّق.

ويساهم النظام المنسّق في مواءمة الإجراءات الجمركية والتجارية وتبادل المعطيات التجارية المرتبطة بها من دون استخدام الورق، الأمر الذي يخفّض التكاليف المترتبة على التجارة الدولية. وهو يستخدم أيضا على نطاق واسع في أوساط الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لأغراض متعدّدة أخرى، من قبيل فرض الضرائب الداخلية واعتماد السياسات التجارية والإشراف على البضائع الخاضعة للمراقبة وتحديد قواعد المنشأ وتعريفات الشحن، فضلا عن جمع الإحصاءات الخاصة بالنقل ومراقبة الأسعار والحصص وجمع الحسابات الوطنية وإجراء الأبحاث والتحليلات الاقتصادية. ويعدّ النظام المنسّق من ثمّ مجموعة رموز ومصطلحات اقتصادية عالمية للبضائع وهو يشكّل أداة لا غنى عنها في التجارة الدولية.

وتندرج صيانة النظام المنسّق في قلب أولويّات منظمة الجمارك العالمية وهي تشتمل على تدابير تهدف إلى ضمان تفسير موحّد للنظام وتحديثه بانتظام على ضوء تطوّر التكنولوجيا وتغيّر النماذج التجارية. وتدير منظمة الجمارك العالمية هذه العملية بوساطة لجنة النظام المنسّق (التي تمثّل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية النظام المنسّق) التي تتطرّق إلى المسائل ذات الطابع السياسي وتتخذ القرارات بشأن إجراءات التصنيف وتفضّ النزاعات وتعدّ التعديلات في الملاحظات التفسيرية.

كما تحضّر اللجنة تعديلات تحديث النظام المنسّق كلّ خمس سنوات من أجل عرضها على مجلس منظمة الجمارك العالمية للموافقة عليها. وتدخل القرارات الخاصة بتفسير النظام وتطبيقه، مثل قرارات التصنيف والتعديلات في الملاحظات التفسيرية أو مجموعة الآراء في التصنيف، حيزّ التنفيذ بعد شهرين من موافقة اللجنة عليها، على افتراض أنه لم تُقدم أي تحفظات.

وأخيرا، فإن طبعة عام 2017 من تسميات النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية هي النسخة الصحيحة المطبقة في المعاملات التجارية الدولية. ويمكن الاطلاع على المعلومات ذات الصلة من خلال الرابط: http://www.wcoomd.org/en/topics/nomenclature/instrument-and-tools/hs-nomenclature-2017-edition.aspx

التوصية الخاصة بفرض الضرائب المقطوعة

اعتمدت توصية مجلس التعاون الجمركي بشأن تطبيق نظام لفرض ضرائب مقطوعة على البعائث المرسلة إلى أفراد في بعائث صغيرة أو الموضوعة في حقائب المسافرين سنة 1968، مع الأخذ في الحسبان ضرورة إدارة الكميّات الكبيرة من البضائع المرسلة في بعائث صغيرة وتنوعها إدارة سريعة التدبير. ويوصى باعتماد الضرائب المقطوعة كنظام من شأنه تبسيط التخليص الجمركي لهذا النوع من البضائع وتسريعه، وحماية إيرادات الأعضاء ومصالحهم الاقتصادية رهنا بشروط محددة. وهذه التوصية مرهونة بالطابع غير التجاري لعمليات الاستيراد، وألا تتجاوز القيمة الإجمالية للواردات حداً معيَّنا، وإن أمكن ألا تقل عن 60 دولارا أمريكيا.

التوصية الخاصة بقبول الهدايا وإعفائها من الضرائب

اعتمدت توصية مجلس التعاون الجمركي الخاصة بقبول البعائث التي تشكّل هدايا وإعفائها من الضرائب كي يوصي الأعضاء بالسماح بإعفاء البعائث التي تحتوي على هدايا والتي لا تتخطّى قيمتها 30 وحدة من حقوق السحب الخاصة من الرسوم والأجور. وهي تحدّد أيضا ما يمكن اعتباره في جملة الهدايا.

التوجيهات الخاصة بالتسريح الفوري

قامت منظمة الجمارك العالمية، اعترافا منها بضرورة التخليص الجمركي الفوري لجزء من المبادلات التجارية لبلد ما، بإعداد مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتسريح/بالتخليص في بداية التسعينيات بغية مساعدة إدارات الجمارك والشركات على تسريع التخليص الجمركي للبضائع التي تتطلّب تسريحا فوريا، لا سيّما منها المستندات والبضائع المنخفضة القيمة. وإثر تنقيح اتفاقية كيوتو ومبادرات أخرى، بما فيها وضع نموذج المعطيات المعتمد في منظمة الجمارك العالمية من جهة، وفي ظلّ بعض المخاوف التي أعربت عنها إدارات الجمارك والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من جهة أخرى، تمّت مراجعة التوجيهات وتحيينها. وقد اعتمدت التوجيهات المراجعة المعروفة اليوم بـ "التوجيهات الخاصة بالتسريح الفوري" في مارس 2003 من قبل اللجنة التقنية الدائمة. وتنصّ هذه التوجيهات خصوصا على ضرورة قيام الجمارك فورا بتسريح/تخليص جميع البضائع، شريطة احترام الشروط التي تحدّدها الجمارك وإرسال المعلومات الضروريّة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية قبل وصول البضائع. ويعود الفضل في التسريح الفوري للبضائع بشكل خاص إلى إمكانية تبادل البيانات إلكترونيا بين المستثمرين المعيَّنين (بما في ذلك الخدمة البريدية) والجمارك وإلى تقييم المخاطر الذي أُجري قبل وصول البضائع. وتصنّف البضائع، وفق التوجيهات، في فئة من الفئات الأربعة التالية: 1- المراسلات والمستندات 2- البعائث المنخفضة القيمة التي لا تحصّل منها رسوماً وأجوراً 3- البعائث المنخفضة القيمة الممكن أن تخضع لرسوم وأجور 4- البعائث المرتفعة القيمة.

مجموعة إدارة المخاطر

أثّرت التغيّرات في المشهد الاستراتيجي لبيئة الجمارك التشغيلية والنموّ على المدى الطويل في أحجام المبادلات التجارية والأسفار على طريقة إدارة المؤسسات الجمركية وطريقة تنفيذ هذه الأخيرة لمهامها. وفي ظلّ الشكوك المتزايدة، دفعت هذه التطوّرات عدّة مؤسسات إلى البحث عن منهج أكثر تنظيما ومنهجية لإدارة المخاطر.

وكانت إدارة المخاطر من أبرز المحرّكات للجهود التي بذلتها مؤسسات الجمارك لتلبية متطلّبات البيئة التشغيلية تلبية أفضل في القرن الحادي والعشرين الذي تضطرّ فيه المؤسسات الجمركية إلى معالجة المخاطر أينما كانت وبأسرع ما أمكن في السلسلة اللوجستية.

وقد سمح وضع إطار لإدارة المخاطر بالاستناد إلى الاستعلامات وتطبيقه، بالإضافة إلى انتشار ثقافة إدارة المخاطر في أوساط المنظمات الجمركية، باتّخاذ قرارات أفضل على الأصعدة جميعها في المنظمة وفي مجالات الأخطار جميعها. وتعتبر اليوم إدارة المخاطر من المبادئ التوجيهية المرتبطة بالمؤسسات الجمركية العصرية.

وتتضمن مجموعة إدارة المخاطر في الجمارك الصادر عن منظمة الجمارك العالمية[1] مجلّدين مختلفين لكنّهما مترابطين ويقدّم المجلّد الأوّل المتاح للجمهور الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر مع تفاصيل عن عملية إدارة المخاطر، مستعرضا العناصر التأسيسية المختلفة لإطار الإدارة التنظيمي ومتناولا مسألة إدماج إدارة المخاطر باعتبارها ثقافة تنظيمية، وقدرة على إدارة المخاطر.

أما المجلّد الثاني، فهو يتطرّق إلى أدوات تقييم وتشخيص واستهداف المخاطر التشغيلية التي تستند إليها معايير الاختيار لتحديد الشحنات شديدة الخطورة والركاب ووسائل النقل والمستثمرين الاقتصاديين وغيرهم من الأطراف المعنية، وذلك لأغراض تدخل الجمارك. ويتضمّن أيضاً مستندات "تطبيق" أعدَّت لأغراض جمركية بحتة، بما فيها العديد من الدلائل ونماذج عملية لتقييم المخاطر.

[1] الرابط الإلكتروني إلى الدليل: www.wcoomd.org/en/topics/enforcement-and-compliance/instruments-and-tools/rmc.aspx.

وقدأُدمج المستند المعنون "مؤشّرات المخاطر ومختصر البعائث البريدية/السريعة" في المجلّد الثاني من مجموعة إدارة المخاطر في مجال الجمارك الصادر عن منظمة الجمارك العالمية. ويمكن استخدام المؤشرات الواردة في المستند لاختيار الحركات/الشحنات شديدة الخطورة التي تنطوي على جميع أنواع الاحتيال الجمركي (حماية الإيرادات، والمخدرات، والأمن، وحقوق الملكية الفكرية، إلخ).

برنامج الأمن لمنظمة الجمارك العالمية

إن الإرهاب وانتشار الأسلحة ومواد الدمار الشامل والاتجار بالأسلحة الصغيرة والمتفجرات والتحويل غير المشروع للبضائع ذات الاستخدام المزدوج تشكل تهديدا خطيرا ليس فقط لأمن وسلامة الناس وإنما أيضا للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي للبلدان في جميع أنحاء العالم.

ويركز برنامج الأمن لمنظمة الجمارك العالمية على تعزيز قدرة الإدارات الجمركية على التعامل مع المسائل المتصلة بالأمن على المستوى الوطني، ويهدف إلى تيسير قدرة المجتمع الجمركي العالمية على التعامل مع هذه التهديدات على المستوى الدولي.

وتتألف أنشطة هذا البرنامج من خمسة مجالات عمل رئيسية تشمل تدابير الرقابة على المسافرين، والأجهزة المتفجرة المرتجلة - الدرع العالمي، والتجارة الاستراتيجية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك،أُعدت وحدات الهواء في "نظام استهداف البضائع" (CTS) و"برنامج مراقبة الحاويات" (CCP).

'3- صكوك وأدوات أخرى

كما ذكر سابقا، أعدّت منظمة الجمارك العالمية صكوكا وأدوات أخرى عديدة، من بينها إطار المعايير "SAFE" ونموذج المعطيات المعتمد في منظمة الجمارك العالمية ومجموعة الشبّاك الواحد والتوجيهات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصيات وتوجيهات بشأن الفحص الرجعي، فضلا عن اتفاقيات إسطنبول ونيروبي وبطاقة القبول المؤقّت ومجموعة التقييم في الجمارك، على سبيل التعداد لا الحصر. وسيتمّ التطرّق إلى البعض منها في فصول لاحقة. ومعظمهذه الصكوك والأدوات متوفّر للجمهور عبر الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية، في إطار الملفات الأربعة.

'4- قائمة المصطلحات الجمركية الدولية لمنظمة الجمارك العالمية

تهدف قائمة المصطلحات الجمركية الدولية إلى جمع تعاريف بعض المصطلحات الجمركية في مستند واحد بغية إنشاء مصطلحات جمركية مشتركة، في مسعى إلى تسهيل عمل منظمة الجمارك العالمية وأيضا مساعدة الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على اعتماد منهج موحّد لاستخدام مصطلحات الجمارك. وتقدّم القائمة تعاريف محيّنة بغية تسهيل تفسير بعض الصكوك والتوجيهات الرئيسية لمنظمة الجمارك العالمية.

كما أنَّ قائمة المصطلحات أداة مهمّة لعامة الجمهور والأوساط التجارية بمعناها الأوسع لأنّها تسمح بضمان فهم أعمق ومتّسق للمسائل الجمركية. وينبغي ألّا يُستخفّ بالاستخدام المتّسق للمصطلحات الجمركية، لا سيّما عند إعداد القواعد والتشريعات.

وتُحيّن قائمة المصطلحات الجمركية الدولية باستمرار. ويرجع ذلك إلى تطور دور الجمارك والتجارة الدولية على مدى السنوات القليلة الماضية، والتطورات المعتبرة التي شهدتها بيئتا الجمارك والتجارة الدولية، كما أنه جاء نتيجة لاستحداث العديد من الصكوك.
وقائمة المصطلحات لعام 2017 منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية (http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/glossary-of-international-customs-terms/glossary-2017-word-version-en.pdf?db=web)

ج) اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

أبرم اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في مؤتمر بالي الوزاري لعام 2013، ودخل حيز النفاذ في 22 فبراير 2017 بعد أن صدق عليه ثلثا أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وينفّذ أعضاء منظمة التجارة العالمية حاليا التدابير ذات الطابع الإلزامي من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة على مراحل استنادا إلى تصنيفهم لمختلف التدابير الواردة في 12 مادة. وتشير الفئة ألف إلى التدابير التي نفذت بالفعل وقت بدء نفاذ الاتفاق، في حين تشير الفئة باء إلى التدابير التي تتطلب وقتا أطول، أما الفئة جيم فتشير إلى تلك التدابير التي تتطلب بناء قدرات إضافية. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل من خلال الرابط التالي: http://www.tfafacility.org.

ويدعو اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة إلى تسريع تنقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها تخليصا جمركيا، ويشمل ذلك أيضا البضائع العابرة. وعلاوة على ذلك، فإنه يحدد مجموعة من التدابير الكفيلة بضمان التعاون الفعال بين الجمارك والسلطات المعنية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بتيسير التجارة والامتثال الجمركي. ويتضمن أيضا أحكاما متعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال.

ولدى منظمة الجمارك العالمية سلة من الصكوك والأدوات لدعم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة على نحو سريع ومنسق: http://www.wcoomd.org/en/topics/wco-implementing-the-wto-atf.aspx.

وبالنسبة للمستثمرين المعيَّنين، يتمثل تدبير التيسير الأكثر أهمية في المادة 7 من الاتفاق، والتي تشمل أحكاما متعلقة بالإفراج عن البضائع وتخليصها تخليصا جمركيا. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، المعالجة ما قبل الوصول، وإدارة المخاطر، والإرساليات السريعة. ويضمّ اتفاق تيسير التجارة جميع الوكالات الحكومية، بما في ذلك المستثمرين المعيَّنين وليس فقط الجمارك، وذلك بهدف تسهيل تنفيذ الاتفاق.

وتنص المادة 23-2 من اتفاق تيسير التجارة على أن يقوم كل عضو بإنشاء لجنة وطنية معنية بتيسير التجارة و/أو المحافظة على استمراريتها، أو تعيين آلية قائمة لتسهيل التنسيق المحلي لأحكام هذا الاتفاق وتنفيذها. وينبغي للمستثمرين المعيَّنين أن يضمّوا جهودهم إلى جهود اللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة وأن يسعوا جاهدين إلى الانضمام إليها من أجل الاضطلاع بدور نشط في الإشراف على الاتفاق وتنفيذه.

وتعدّ اللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة بمثابة محفل ملائم لتسليط الضوء على العمل الذي تقوم به لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي، فضلا عن السعي إلى الحصول على دعم رفيع المستوى في سبيل تحديد أولويات تنفيذ المسائل الرئيسية المشتركة بين البريد والجمارك، مثل البيانات الإلكترونية المسبقة.

وأخيرا، فقد عكفت منظمة الجمارك العالمية من خلال مبادرتها الاستراتيجية المتعلقة ببناء القدرات (برنامج Mercator الذي بدأ تنفيذه في عام 2014) على مساعدة الحكومات في مختلف أنحاء العالم على تنفيذ تدابير تيسير التجارة على نحو منسق باستخدام صكوك منظمة الجمارك العالمية وأدواتها. وقد يشكل هذا البرنامج وسيلة لمعالجة مسألة بناء

القدرات على النحو المطلوب في اتفاق تيسير التجارة، ليس فقط بالنسبة للإدارات الجمركية ولكن أيضا للأطراف المعنية الرئسية الأخرى، بما في ذلك المستثمرين المعيَّنين.

رابعاً- البيئة التشغيلية

أ) المنتجات والخدمات البريدية

يظهر الرسم البياني الآتي المنتجات والخدمات المعتمدة في الاتحاد البريدي العالمي، مسلّطا الضوء على تلك التي تخضع عموما للمراقبة الجمركية:

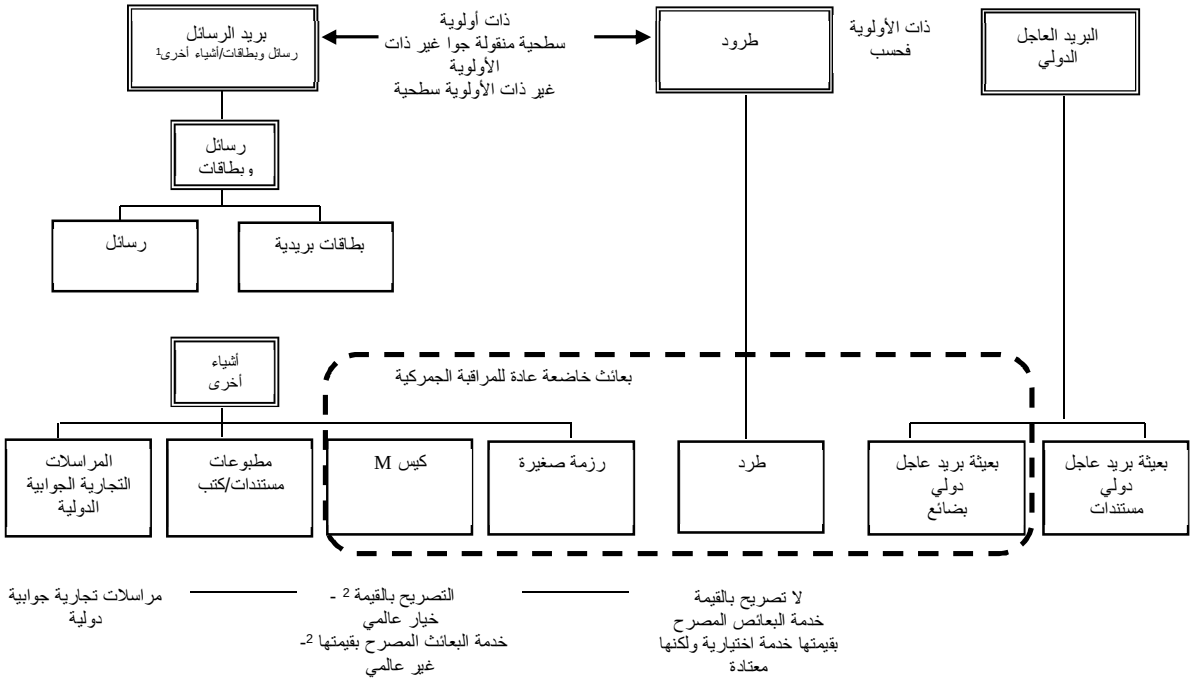

كما يظهر في الرسم البياني أعلاه، تقسّم المنتجات البريدية إلى بريد الرسائل والطرود البريدية وبعائث البريد العاجل الدولي. ويتضمّن بريد الرسائل بعائث من قبيل الرسائل والبطاقات البريدية التي لا تخضع عادة للمراقبة الجمركية الممنهجة. ويشمل أيضا بريد الرسائل الرزم الصغيرة وأكياس "M" (الأكياس المباشرة من الورق المطبوع الموجّهة إلى العنوان عينه) التي تخضع بدورها للمراقبة الجمركية. وكلّ الطرود البريدية تقريبا خاضعة للمراقبة الجمركية. وقد تحتوي بعائث البريد العاجل الدولي إمّا على مستندات أو على بضائع. وتخضع هذه الأخيرة للمراقبة الجمركية. أمّا المستندات، فهي قد تخضع أو لا تخضع لمراقبة الجمارك، وذلك بحسب بلد مقصدها.

وغالباً ما يكون التمييز بين الرزمة الصغيرة في بريد الرسائل والطرد مصدر لبس. وبالنسبة إلى الزبون، الأمران سيان وكذلك هما بالنسبة إلى الجمارك، إذ أنّ الرسوم والأجور المقدّرة هي عينها للرزمة وللطرد. غير أنّ اللصائق الموضوعة على البعائث ومعالجة المؤسسات البريدية لها والأجور المتّفق عليها بين مؤسسات البريد تختلف كلّها بين الرزم الصغيرة والطرود، كما يظهر في الجدول الآتي:

1 غالبا ما يشار إلى بريد الرسائل باللفظة المختصرة "LC/AO" ويقصد بها باللغة الفرنسية "Lettres et carte/autres objets" وباللغة الإنجليزية "Letters and Cards/Other Objects".

2 قرر مؤتمر الدوحة لعام 2012 أن تقتصر خدمة البعائث المسجلة وخدمة البعائث المصرح بقيمتها على البعائث ذات الأولوية وذلك اعتبارا من الأول من يناير "كانون الثاني" 2014.

	الرزمة الصغيرة	*الطرد*
الأساس التنظيمي	نظام بريد الرسائل	نظام الطرود البريدية
الإقرار الجمركي	CN 22 - CN 23 اختياريا	CN 23 (قد يكون جزءاً من نموذج الربطة CP 72)
الوزن	بين صفر وكيلوغرامين اثنين	بين صفر و20 كيلوغراما (حتّى 30 كيلوغراما اختياريا)
الأجور المتّفق عليها بين مؤسسات البريد	النفقات الختامية	الحصص البرّية للوارد
فاتورة الإرسال/اللصائق على الأوعية	بيان الإرسالية CN 31/لصائق الأوعية CN 34 أو CN 35 أو CN 36	قائمة الطريق الخاصة بالطرود CP 87/لصائق الأوعية P 83 أو CP 84 أو CP 85
معرّف البعيثة بالرمز ذي الخطوط	اعتباراً من عام 2018، توضع معرفات الرموز ذات الخطوط المطابقة للمعيار S10 الخاص بالاتحاد البريدي العالمي على الرزم الصغيرة التي تحتوي على بضائع. والغرض من معرفات الرموز ذات الخطوط هذه ليس التتبع، إلا في حال ما إذا كانت للبعيثة خصائص أخرى تنطوي على التتبع (مسجلة أو بقيمة مصرح بها أو خاضعة للتتبع).	يعدّ معرّف البعيثة برمز ذي خطوط من 13 حرفا وبنسق S10 إلزاميا. وهو قد يوضع بشكل منفصل أو يدمج في النموذج CN 23.

ب) العمليات الخاصة بالإرساليات البريدية

'1' المنظور البريدي

تشكّل العمليات الخاصة بالإرساليات البريدية أساس جميع العمليات البريدية والمحاسبية في مؤسسات البريد. وهذه العمليات هي مهمّة أيضا بالنسبة إلى الجمارك (وشركات الطيران)، إذ أنّها ضروريّة لضمان مراقبة السلسلة اللوجستية البريدية. وتجري العمليات، في أبسط أشكالها، على النحو الآتي:

الإرسالية البريدية

ترقّم كلّ إرسالية مرسلة من مكتب تبادل في المصدر إلى مكتب تبادل في المقصد بالنسبة لكل فئة فرعية من البريد (على النحو المحدد في قائمة الرموز 117 الخاصة بالاتحاد البريد العالمي) ترقيما تسلسليا. ويعاد الترقيم من الأوّل مع الإرسالية الأولى من السنة التقويمية. ويشكّل هذا الترقيم ما يُعرف بـ "رقم الإرسالية". ترفق كلّ إرسالية ببيان إرسالية أو قائمة طريق (رسالة أو طرد) يصف ما في داخلها ويقدّم مثلا عدد الأوعية والوزن أو ما إلى ذلك، وذلك ما لم يوافق المستثمرون المعيَّنون على تبادل المعلومات إلكترونيا بصورة حصرية. وفي ما يخصّ الإرسالية الأولى من كلّ سنة تقويمية، يُذكر رقم الإرسالية الأخيرة من السنة التقويمية السابقة أيضا في بيان الإرسالية أو قائمة الطريق (رسالة أو طرد).

ويصـنِّف مكتب التبادل في المقصـد بيانات الإرسـاليات أو قوائم الطريق (رسـالة أو طرد)[1] وفق ترتيب أرقام الإرساليات لكلّ مكتب تبادل في المصدر ولكلّ منتج. وبفضل هذه العملية، يمكن رصد الإرسالية الناقصة فور استلام الإرسالية التالية.

فعلى سـبيل المثال، إذا تمّ اسـتلام رقم إرسـالية بريد رسـائل ذات أولوية 0123 لعام 2017 مُرسـلة من مكتب التبادل في زيوريخ إلى مكتب التبادل في مونتريال، لكنّ رقم الإرسـالية 0122 لم يسـتلم، يتبيّن لمكتب مونتريال على الفور أنّ الإرسالية 0122 قد تكون مفقودة، فيفتح تحقيق في هذا الخصوص.

وقد تتضـمّن الإرسـالية وعاءً واحداً (مثل كيس أو علبة) أو عدّة أوعية بحسب حجم البريد المرسل في تلك الفترة. لكن مع الأسـف، لا تبقى الأوعيةالمتعدّدة التي تتألّف منها الإرسـالية الواحدة دوما معا خلال تقدّمها في السـلسـلة اللوجستية. ويرد في بيان الإرسالية أو قائمة الطريق (رسالة أو طرد) عدد الأوعية المرسلة بحيث يضمن المكتب في المقصد أنّه ما من إرساليات ناقصة وأنّه جرى استلام كلّ أوعية الإرسالية. وفي إطار عملية ورقية، من المهمّ جدّا أنّ يتلقّى المكتب في المقصـد البيان، لذا يوضـع حرف «F» كبير (الذي يشـير بالفرنسـية إلى مصـطلح «formules» أي نماذج) على لصيقة الوعاء المرفقة بالبيان. ويعرف عادة هذا الوعاء بـ "كيس F".

وتشكّل هذه المبادئ لترقيم الإرساليات والأوعية وعمليات التحقّق من الاستلام قاعدة العمليات اليدوية والمؤتمتة في إطار تبادل البريد بين البلدان، وتضمن من ثمّ سلامة السلسلة اللوجستية. ومن المهمّ جدّا أن تطبّق مؤسسات البريد هذه المبادئ بحذافيرها.

البعيثة البريدية[2]

كما ذكر سـابقاً، قد لا تنقل جميع أوعية الإرسـالية معا وفي وسـيلة النقل عينها التي كان من المقرّر اسـتخدامها عند تكوين الإرسالية. وقد تنقل أوعيةإرساليات مختلفة في وسيلة النقل عينها. وقد تتلقّى مؤسسة البريد أوعية كوّنتها مؤسسة بريد أخرى وتنقلها مع الأوعية التي كوّنتها هي في مصدرها (وتُعرف هذه العملية بالعبور المغلق).

من ثمّ، تُعتبر البعيثة بمثابة قائمة بالأوعية المعدّة لوسـيلة نقل محددة، بغضّ النظر عن الإرسـالية (أو الإرسـاليات) التي تنتمي إليها الأوعية. وتُرفق الإرسالية عادة ببيان إرسالية أو قائمة طريق للطرود (النمـاذج CN 31 وCN 32 وCP 87)، في حين تُرفق البعيثة بقائمة تسليم (نماذج CN 37 وCN 38 وCN 41).

وتسـمح هذه النماذج التي يعدّها الاتحاد البريدي العالمي (قوائم التسـليم ولصـائق الأوعية) بنقل الإرسـالية من عهدة شـركة الطيران في المطار إلى مؤسسـة البريد لتصبح تحت مسؤولية مكتب تبادل البريد الوارد (الذي قد يكون بعيدا عن المطار) بهدف تخليصها جمركيا.

وتأتي تراتبية المصطلحات الشائعة الاستخدام في المؤسسات البريدية عند تبادل البريد على هذا النحو:

- البعيثة البريدية: الرسـالة والبطاقة البريدية والرزمة الصـغيرة من بريد الرسـائل وكيس M من بريد الرسائل والطرد وبعيثة البريد العاجل الدولي، إلخ.
- الوعاء البريدي: عنصـر من العناصـر التي تتكون منها الإرسـالية يأتي عموما على شـكل كيس أو علبة ويحمل معرّفا للوعاء برمز معياري ذي خطوط مؤلف من 29 حرفاً. وتلجأ المؤسسات البريدية وشركات الطيران على حدّ سواء إلى الأوعية.

[1] بالإضافة إلى ما يوازي بيان الإرسالية CN 31 للبريد العاجل الدولي.
[2] يُستخدم مصطلح "البعيثة" في عدّة سياقات في أنظمة الاتحاد البريدي العالمي وهو يرد في هذه الحالة بالمعنى الذي جاء فيه في المادة 190 من نظام بريد الرسائل.

- الإرسالية البريدية: يمثل الوعاء عنصرا من العناصر التي تكوّن الإرسالية البريدية التي تحمل معرّفا معياريا للإرسالية مؤلفا من عشرين حرفا هو جزء من معرّف الوعاء المؤلّف من 29 حرفا.
- سلسلة الإرساليات البريدية: تُرقّم الإرساليات البريدية ترقيما تسلسليا في إطار سلسلة إرساليات يُتّفق عليها فيما بين مكتب التبادل في المصدر ومكتب التبادل في المقصد. وتتضمّن سلسلة الإرساليات 15 حرفا وهي أيضا جزء من معرّف الوعاء.
- البعيثة البريدية: توضع الأوعية أيضا في بعائث لأغراض النقل. من ثمّ، فإنّ البعيثة هي قائمة الأوعية المعدّة لوسيلة نقل محددة، بغضّ النظر عن الإرسالية (أو الإرساليات) التي تنتمي إليها الأوعية.

'2' وصف السلعة[1]

من منظور جمركي وأكثر من ذلك من منظور بريدي، إنّ وصف السلعة هو مستوى آخر من التراتبية وهو يستعرض محتويات البعائث البريدية على نحو ما هو وارد في الخانات المعنونة "وصف المحتويات" في نماذج CN 22 أو CN 23. فعلى سبيل المثال، قد تحتوي البعيثة البريدية التي تأتي على شكل طرد على ثلاثة أطباق مسطّحة وستة فناجين قهوة. ومن ثم، يجري في وصف السلعة ذكر الثلاثة أطباق وستة فناجين القهوة. ويعدّ وصف السلعة عاملا رئيسيا في عمليات جمركية عديدة. وهذا الوصف مرتبط برمز النظام المنسّق الذي قد يرد في الإقرارات الجمركية للزبائن التجاريين. ويعدّ رمز النظام المنسّق أساسيا لضمان تخليص جمركي فعّال من الرسوم وهو مهمّ أيضا لأحجام المبادلات التجارية الإلكترونية. وتنص اتفاقية النظام المنسق على التنسيق القائم على ستة أرقام، ولكن يمكن للبلدان أن تعتمد حتى 8 أو 10 أرقام، حسبما تنص عليه تشريعاتها الوطنية.

'3' منظور شركة الطيران

إنّ قوائم التسليم (من قبيل CN 38) ولصائق الأوعية (من قبيل CN 35 وCN 36 وCP 84 وCP 85) هي جدّ مهمّة بالنسبة إلى شركات الطيران لأسباب عديدة، بما فيها تلك الخاصة بالجمارك والمطارات. وبالنسبة إلى شركات الطيران، تشير قوائم التسليم ولصائق الأوعية المعيارية للاتحاد البريدي العالمي إلى أنّ الإرسالية قد أرسلت بالبريد وليس في حمولة أو شحنة وتسمح لها بتطبيق العمليات لخاصة بالبريد.

ج) القبول والإرسال (التصدير)

من المهمّ جدّا استيفاء الإقرارات الجمركية وفق الأصول بالإنجليزية أو الفرنسية أو أيّ لغة أخرى تقبل في بلد القصد. كما من المهمّ أن تكون هذه الأخيرة قابلة للقراءة. ولا بدّ من أن تكون أيضا واضحة ويسهل الوصول إليها على الفور، أي مرفقة كما ينبغي بالبعيثة من الخارج ومحميّة في الوقت عينه من ظروف النقل الصعبة.

ومن المهم جداً أن تكون قيمة البعيثة التي صرّح بها المرسل دقيقة.

ويؤدّي عادة عدم الالتزام بهذه التوجيهات إلى فتح البعيثة البريدية في المقصد (إمّا من قبل المؤسسة البريدية أو السلطات الجمركية) لتفتيش السلع وتقدير قيمتها قبل إعادة تغليفها. وتؤخّر هذه العمليات تسليم البعيثة وتزيد كثيرا من التكاليف التي يتكبّدها المقصد. كما تتسبّب في تأخير تسليم بعائث أخرى نظرا لتخصيص الموارد لإدارة هذه المسائل.

[1] يُعرف هذا المفهوم وفق معايير ITMATT وCUSITM وCUSRSP بـ "محتوى-القطعة".

وقد تؤثّر نقطتان حرجتان في السلسلة اللوجستية في المصدر على المعالجة الجمركية في المقصد ألا وهما القبول والإرسال.

- القبول: إنّ قبول البعيثة من قبل الزبون في مكتب البريد هو المرحلة الوحيدة التي يمكن التأكد خلالها من أنّ المعلومات الواردة في الإقرارات الجمركية قد استوفيت وفق الأصول وأنّ النموذج وُقّع كما ينبغي. وصحيح أنّ المرسل هو المسؤول عن المعلومات الواردة في الإقرارات الجمركية، غير أنّ مؤسسة البريد مسؤولة عن تدريب الموظفين المعنيين بقبول البعائث والذين ينبغي أن يتأكدوا من أنّ النموذج قد استوفي ووقّع وأرفق بالبعيثة وفق الأصول. وفي حال تعذّر على المرسل استيفاء الإقرار الجمركي أو لم يرغب هذا الأخير في توقيع الإقرار، يجب على مؤسسة البريد عدم قبول البعيثة المرسلة منه. وقد تختلف العمليات التي تسمح بضمان نوعية الإقرارات الجمركية للزبائن التجاريين (الذين قد يتعاملون مع أحجام كبيرة ويستخدمون أحيانا نظما مؤتمتة لإصدار الإقرارات الجمركية) عن تلك المطبّقة على الزبائن المستهلكين الذين قد يرسلون البعائث الدولية من حين لآخر. ويجب أن تتأكد مؤسسات البريد من أنّ عملياتها الضامنة لجودة النوعية في مرحلة القبول تشمل نوعي الزبائن المذكورين. ولابد من المؤسسات البريدية أن تتأكد من أن عمليات الامتثال للنوعية عند قبول البعائث تراعي كلا النوعين من الزبائن وأن هذين النوعين من الزبائن يتقيّدان بها.
- الإرسال: تشكّل عملية الإرسال من مكتب تبادل البريد الصادر النقطة الثانية والأخيرة من السلسلة اللوجستية التي يمكن في إطارها تقييم نوعية الإقرارات الجمركية. وينبغي لمؤسسات البريد أن تدرّب موظفيها في مكاتب التبادل لكي يصبحوا قادرين على التحقّق بسرعة من الإقرار الجمركي خلال عملية إرساله ولكي تتوفر لديهم الآليات اللازمة لمعالجة البعائث التي تكون إقراراتها الجمركية غير كاملة أو غير قابلة للقراءة أو فيها خلل آخر قد يؤثّر على معالجتها الجمركية في المقصد.

د) *مراقبة التصدير*

بحسب التشريعات الوطنية، قد تحدّد بلدان المصدر شروطا خاصة لعمليات مراقبة التصدير بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في منشورات الاتحاد البريدي العالمي (والتي تغطّي عموما البضائع الخطرة والممنوعات والقيود الخاصة في بلد معيَّن).

وقد تختلف عمليات مراقبة التصدير باختلاف بلدان المقصد وقيمة البعائث وكميّة المنتجات الأساسية المحدّدة.

وينبغي لمؤسسة بريد المصدر المزوّدة بهذا النوع من الآليات لمراقبة التصدير أن تدرّب موظفيها المعنيين بقبول البعائث تدريبا ملائما على تنفيذ عمليات المراقبة هذه تنفيذاً فعّالاً.

هـ) موجز عن نماذج الاتحاد البريدي العالمي ومعايير رسائل التبادل الإلكتروني للمعطيات (بما فيها الرسائل ذات الطابع الجمركي)

المستوى	*نموذج الاتحاد البريدي العالمي لبريد الرسائل*	*نموذج الاتحاد البريدي العالمي للطرود البريدية*	*النموذج المشترك للرسائل والطرود البريدية*	*المعيار التقني المعتمد في الاتحاد البريدي العالمي*	*معيار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بتبادل الرسائل*
وصف السلعة	الإقرار الجمركي				
	CN 22	CP 72[1]	CN 23[2]		M33 ITMATT M43 CUSITM M44 CUSRSP
البعيثة	اللصائق الخاصة بمستوى البعيثة				
	CN04 للبعائث المسجَّلة CN 05bis للبعائث الخاضعة للتتبع CN 06 للبعائث بقيمة مصرَّح بها	CP 73 للطرود العادية CP 74 للطرود المصرَّحة القيمة		S10 لمعرّف البعيثة (رمز ذو خطوط مؤلف من 13 حرفاً)	M40 EMSEVT
	النماذج الخاصة بقائمة البعائث				M41 PREDES
	قائمة CN 33 الخاصة بالبعائث المسجّلة القائمة الخاصة CN 16 - البعائث بقيمة مصرح بها	قائمة الطريق CP 87[3]			
الوعاء	اللصائق الخاصة بمستوى الوعاء				
	CN 34 لأوعية البريد السطحي CN 35 لأوعية البريد الجوّي CP 84 لأوعية البريد السطحي المنقول جواً	CP 83 لطرود البريد السطحي CP 84 لطرود البريد الجوّي CP 85 لطرود البريد السطحي المنقول جوّا		S9 لمعرّف الوعاء (رمز ذو خطوط مؤلف من 29 حرفاً) S47 للصيقة الوعاء	
الإرسالية	النماذج الخاصة بمستوى الإرسالية				
	بيان الإرسالية CN 31 بيان الإرسالية CN 32 للبريد بالجملة	قائمة الطريق CP 87		S8 لمعرّف الإرسالية	M41 PREDES M13 RESDES

[1] إنّ نموذج CP 72 هو نموذج ربطة يتضمّن الإقرار الجمركي CN 23 ولصيقة الطرد CP 73.
[2] قد يستخدم نموذج CN 23 اختياريا لبريد الرسائل محلّ النموذج CN 22.
[3] يسجّل كلّ طرد على حدة في بيان الطرد CP 87 الذي يشبه عمليا نموذج CN 33 للبعائث المسجّلة في بريد الرسائل.

المستوى	*نموذج الاتحاد البريدي العالمي لبريد الرسائل*	*نموذج الاتحاد البريدي العالمي للطرود البريدية*	*النموذج المشترك للرسائل والطرود البريدية*	*المعيار التقني المعتمد في الاتحاد البريدي العالمي*	*معيار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بتبادل الرسائل*
الشحنة		النماذج الخاصة بمستوى الشحنة			
			قائمة التسليم CN 37 لإرساليات البريد السطحي قائمة التسليم CN 38 لإرساليات البريد الجوّي قائمة التسليم CN 41 لإرساليات البريد السطحي المنقول جوّا قائمة التسليم CN 47 للأوعية الفارغة	S32 لمعرّف الشحنة	M10 PRECON M12 RESCON M48 CARDIT و M49 RESDIT

و) إجراء التخليص الجمركي البريدي في مكتب التبادل

إجراء التخليص الجمركي البريدي في مكتب التبادل

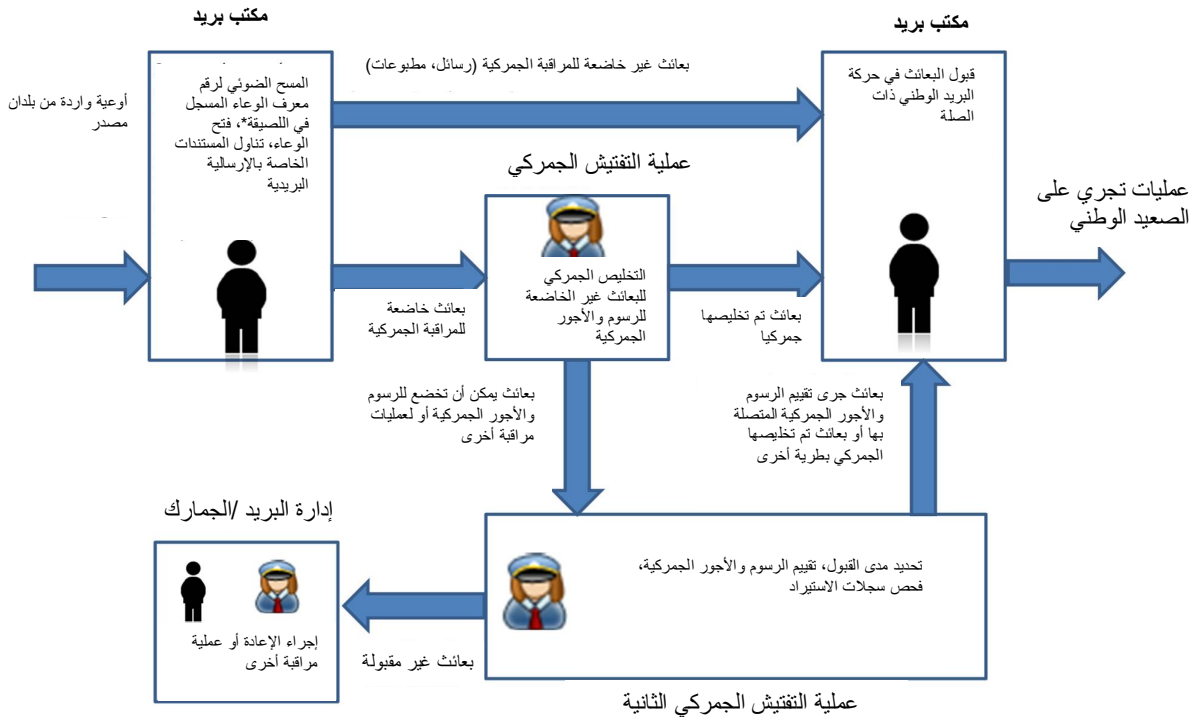

* يتعلق الأمر هنا بالمعرف ذي التسعة والعشرين حرفا المحدد وفقا لمعيار الاتحاد البريدي العالمي S9. ويمكن إجراء مسح ضوئي للمعرف منذ وصوله إلى مكتب التبادل أو في إطار عملية الفتح.

ز) المبادئ الأساسية

تعرض المبادئ الأساسية للتخليص الجمركي البريدي في الفصل الثاني من الملحق "ياء" الخاص باتفاقية كيوتو المنقّحة. وسيتمّ التطرّق إليها في فقرة لاحقة من هذا الدليل. وهي تقوم على مبادئ الخدمة البريدية الشمولية للأشخاص في أنحاء العالم أجمع مع هدف رئيسي يقضي بالتبسيط قدر المستطاع.

ح) الإجراءات البريدية/الجمركية النموذجية

في الرسم البياني المعروض سابقاً:

- تحدَّد عادة الإدارة الجمركية البعائث التي تخضع للمراقبة الجمركية، مع مراعاة التشريعات الوطنية الخاصة بالجمارك وبالوكالات الحكومية الأخرى التي تلجأ إلى الجمارك لمكافحة الاحتيال (انظر المعيار 6 في الفصل الثاني من الملحق "ياء" الخاص باتفاقية كيوتوالمنقّحة). وتجدر الإشارة إلى أنّه يحقّ للجمارك تفتيش جميع البعائث البريدية. ويخضع الحقّ في فتح الرسائل للتشريعات الوطنية.
- يسمح عموما التفتيش الجمركي الأوّل بتسريح عدد كبير من البعائث بسرعة فائقة تشمل عادة الرزم الصغيرة والهدايا وغيرها من البعائث المعفاة من الرسوم والأجور.
- قد تتّفق المؤسسة البريدية التي تتلقّى رسائل ومستندات مطبوعة في علب وليس في أكياس مع الجمارك على عدم إخضاع هذا النوع من البريد للمراقبة الجمركية، مسرّعة من ثمّ العمليات البريدية والجمركية.
- قد تقسّم العمليات التي تنفّذ في مكتب التبادل لأغراض التفتيش الجمركي الأوّل بحسب فئة البريد، أيّ أنّه يتمّ اعتماد عملية مختلفة لكلّ من بريد الرسائل والطرود البريدية وبعائث البريد العاجل الدولي. غير أنّ العمليات المختلفة المعتمدة لكلّ فئة بريدية لا تطبّق عموما خلال التفتيش الجمركي الثاني.
- قد تكون عمليتا التفتيش الأولى والثانية منفصلتين من الناحية المادية، كما هو مبين آنفا، لكنّهما قد تكونان متكاملتين.
- ينبغي للمؤسسة البريدية أن تقدّم البريد إلى الجمارك بطريقة تضمن فيها أن بعائث البريد الجوّي/ذي الأولويّة وبعائث البريد البحري/غير ذي الأولويّة تستوفي على حدّ سواء متطلّبات نوعية الخدمة (الإحالة: المادة 17-113 من نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي بشأن المعالجة ذات الأولويّة للبعائث الجوّية والبعائث ذات الأولويّة، والمادة المقابلة لها في نظام الطرود البريدية).
- في ما يخصّ البعائث الواجب فتحها لأغراض التفتيش الجمركي، يمكن لإدارة الجمارك أو الإدارة البريدية أن تقوم بفتحها وإعادة إغلاقها، تماشيا مع التشريعات الوطنية.

قد تتفّق الإدارات البريدية والجمركية على نماذج مختلفة من نهج العمل المعروض في الرسم البياني أعلاه، فعلى سبيل المثال[1]:

- قد تقدّم المؤسسة البريدية المستندات (CN 22 وCN 23 والفاتورة التجارية) أو صورا عن المستندات للتفتيش الجمركي بدلا من البعائث المادية بحدّ ذاتها.
- قد تتصرف المؤسسة البريدية لحساب الجمارك في بعض العمليات. وفي ما يلي بعض الأمثلة:
  - قد تقوم المؤسسة البريدية بالتفتيش الجمركي الأوّلي بفضل توجيهات خاصة بالإجراءات ذات الصلة وتدريب ملائم من قبل الجمارك.
  - قد تحدّد المؤسسة البريدية الرسوم الواجب تحصيلها وتصدّق الجمارك على إجراءات المؤسسة البريدية وتساعد الخدمة البريدية في حال واجهت صعوبات مرتبطة بتحديد التعريفة المفروضة على بعيثة ما.
  - قد تقوم المؤسسة البريدية مقام وكيل التخليص الجمركي، ممثّلة صاحب الإقرار (الذي يكون عادة المرسل إليه) تمثيلا مباشرا أو غير مباشر. وفي هذه الحالة، تحوّل المؤسسة البريدية الرسوم والأجور للجمارك وتحصل بدورها على المدفوعات التي يسدّدها المرسل إليه.

[1] يتضمّن مستند منظمة الجمارك العالمية المعنون "التوجيهات الخاصة بالفصل الثاني من الملحق الخاص "ياء" (حركة البريد)" بعضا من هذه البدائل.

وينبغي وضـــع نُهج مرنة للأنواع الثلاثة من الأعمال المذكورة آنفا بهدف تلبية الاحتياجات المحلية مع مراعاة التشـريعات الوطنية والاعتبارات المتصـلة بالموارد والالتزام الوطني المتعهد به بموجب وثائق الاتحاد البريدي العالمي.

ولتعزيز فعالية عملية التخليص الجمركي، فضـلاً عن أمن وسـلامة سلسـلة الإمدادات البريدية، ينبغي أن تسـعى الخدمة البريدية إلى استخدام الوصـلات البينية الإلكترونية مع كل من الجمارك وبريد المصـدر لإرسـال بيانات المحتوى إلكترونياً قبل الوصـــول الفعلي للبعيثة إلى بلد المقصـــد، من أجل تمكين الســلطات الجمركية أو وكيل التخليص الجمركي من إجراء التخليص قبل وصول البعيثة أو التحضير لإجراء التخليص على الاستيراد.

وأخيراً، ينبغي تشجيع التبادل الإلكتروني للإقرارين الجمركيين CN 22 وCN 23 أو المعلومات المتعلقة بالفواتير بين بريد المصدر وبريد المقصد كوسيلة للإسراع في إجراء التخليص على البعائث البريدية. ومن أجل ضمان استخدام هذه المعلومات لأغراض التخليص المالي، من الضـروري أن تكون البيانات المرسلة صـحيحة وكاملة وذات نوعية جيدة.

ط) التخليص الجمركي البريدي في مقابل التخليص الجمركي التجاري

قد تقتصـــر خبرة الموظفين البريديين العاملين في مكتب تبادل أو الذين يتعاملون مع الزبائن على التخليص الجمركي البريدي من دون أن تشمل التخليص الجمركي التجاري. وقد يطلب من الموظفين استيعاب الفرق بين المفهومين وحتّى شـرحه. وفي ما يلي، عرض موجز لأوجه التشـابه والاختلاف الرئيسـية بين نوعي التخليص الجمركي هذين:

- إنَّ التخليص البريدي والتخليص الجمركي متشـابهان من ناحية قيمة الرسـوم والأجور الواجب تحصـيلها التي تبقى هي عينها.
- غير أنّ تقييم الرسوم والأجور وتحصيلها قد يشكِّلان عملية معقّدة وقد يسجِّل فارق كبير من حيث تكلفة توفير خدمات التقييم والتحصيل.
- يتعلق التخليص الجمركي التجاري بالشـركات أسـاسـا وهو يركّز على تقييم المخاطر ويسـتند إلى مفهوم "المرسـل المعروف"، مثل الشـركةالتي تمتثل لجميع المتطلّبات الجمركية والأمنية والمالية والتي تتمتّع بإجراءات داخلية صارمة لضمان عدم احتواء الرزم إلا على البعائث الوارد وصفها في المستندات.
- ويقوم التخليص الجمركي التجاري على دمج مجموعة من عناصـر المعطيات المتعدّدة المجمّعة من قوائم الشـحن والفواتير التجارية والشـهادات، إلخ. ويشـمل هذا الإجراء في أغلب الأحيان عناصـر إلزامية أكثر من تلك المطلوبة للتخليص الجمركي البريدي في نماذج CN 22 وCN 23.
- ويتمّ اللجوء عادة في إطار التخليص الجمركي التجاري إلى وسيط للجمارك يتمتّع بـــ "ضمانة" مسجّلة عند الإدارة الجمركية على شكل كفالة أو ضمانة من نوع آخر قد تحدّد بمقتضى التشريعات الجمركية في بلد الاستيراد. وتبقى البضائع، عند وصولها إلى بلد المقصد، في عهدة الجمارك وهي لا تُسرح ما دامت لم تقدّم المسـتندات المطلوبة للتخليص الجمركي. وبوجه عام، يناسـب التخليص الجمركي التجاري أكثر البضائع المستوردة المراد إعادة بيعها. وغالبا ما تستورد هذه البضائع بكميّات جدّ كبيرة يمكن استيعابها في السلسلة اللوجستية البريدية.
- ويوفر التخليص الجمركي التجاري مرونة نسـبية إذ أنّه يقدم خيارات إضـافية شـائعة الاسـتخدام لتقييم الرسـوم والأجور وتسـديدها. فعلى سـبيل المثال، إذا كان التخليص الجمركي البريدي يقوم أسـاسـا على رسوم وأجور يسدَّدها المرسل إليه فإن التخليص الجمركي التجاري يتيح للمرسل المزيد من الخيارات لتسديد هذه المدفوعات.

- ومن شروط التخليص الجمركي التجاري، نقل الشحنات من مكتب تبادل إلى آخر وهي مرفقة بمستندات النقل البريدي لا غير (من قبيل نماذج CN 37 أو CN 38). ويقوم مكتب التبادل في المصـــدر بالإعلان مسبقا عن هذه الشحنات، مع توفير معلومات محددة على مستوى الشحنة وليس المحتوى.
- ويجب أن ترفق الشحنات التجارية بقوائم البضائع ويجب اعتماد آليات لعبورها. وترسل إشعارات مسبقة خاصة بالشحنات التجارية على مستوى المحتويات بين وسيط الشحن ووكيل الاستلام. ولا بدّ من أن تمتثل الشحنات التجارية للإجراءات المحدّدة للإشعارات المسبقة بين السلطات الجمركية في أنحاء العالم أجمع.

وباختصـار، قد يكون التخليص الجمركي التجاري أكثر تعقيدا بكثير من التخليص الجمركي البريدي، بالنسبة إلى الزبون الراغب في إرسال بعيثة إلى بلد آخر. لكنّ التخليص الجمركي التجاري يقدّم في المقابل خيارات إضافية.

ي) النموذجان CN 22 وCN 23 ونموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية

وقد وافقت لجنة الاتصـــال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي مبدئياً، خلال اجتماعها الخامس والثلاثين المعقود في أكتوبر 2015، على تحبين الإقرارين الجمركيين CN 22 وCN 23. وأيدت الأجهزة الإدارية المعنية في الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية هذه التغييرات رســـيماً في عام 2016. ودخل النموذجان المعدّلان حيز النفاذ في 1 يوليو 2017، وهما متاحان على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي.

وتتماشى التعديلات المعتمدة مع المتطلبات الموضوعية التي تفرضها الأعمال اليومية، ولا سيما إدارة المخاطر بفعالية وتعزيز تقديم الخدمات، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

- السماح لشركات الشحن ببيان أرقام متعددة خاصة بالنظام بالموحد وأسماء عدة بلدان مصدر عند شحن أكثر من منتج واحد في الطرد؛
- تزويد السلطات الجمركية بأسباب أكثر تحديداً للتصدير (مثل "بيع البضائع" و"بضائع معادة" كسببين للتصدير)؛
- توضيح التوقعات فيما يتعلق بالأوصاف المقبولة والخانات الإلزامية؛
- ضـــمان إمكانية توزيع البعائث البريدية على العنوان الصـــحيح بإضـــافة خانة تبين فيها أرقام الهواتف (الثابتة و/أو المحمولة) للمرســـل والمرســـل إليه كليهما، فضـــلاً عن إضـــافة العبارة التالية على ظهر النموذجين CN23 وCP72 (تعليمات للزبائن): "ورقم هاتف المســـتورد/المرسَـــل إليه وعنوان بريده الإلكتروني ورقم هاتف المرسِل، إن توفرت".

'1' الإقرار الجمركي CN 22

إنّ الإقرار الجمركي CN 22 هو نموذج أصـــغر من إقرار CN 23 وهو مخصّـــص للبعائث من قبيل الرزم الصـــغيرة التي قد يكون حيّزها المادي محدودا جدّا. غير أنّ الإقرار الجمركي CN 23 قد يعتمد أيضـــا لبريد الرسائل، في حال تخطّت القيمة 300 وحدة من حقوق السحب الخاصة[1]، أو في حال فضّل المرسل اعتماده.

ويرد فيما يلي الإقرار الجمركي CN 22. واعتبارا من عام 2018، يجب وضـــع معرّف برمز ذي خطوط مطابق للمعيار التقني S10 للاتحاد البريدي العالمي على الرزم الصغيرة المحتوية على بضائع. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن وضـــع الرمز ذي الخطوط المطابق للمعيار S10 على الإقرار CN 22 المرفق بالبعيثة أو فصـــله عنه.

[1] وحـــدة الســـحب الخاصة هي وحدة نقدية معتمدة في أوســـاط مؤسسات البريد. وتحدّد وحدات السحب الخاصة بموجب رمـز العملـــة "ISO 4217XDR". وينشر الاتحاد البريدي العالمي بانتظام عوامل صرف وحدات السحب الخاصة إلى العملات الوطنية في المناشير الصادرة عن المكتب الدولي. ويمكن أيضا اللجوء إلى الموقع الإلكتروني "www.xe.com" لتحديد النتائج غير الرسمية المقابلة للعملات الوطنية بوحدات السحب الخاصة.

CN 22 (Back)

Instructions

To accelerate customs clearance, you must complete all applicable fields, and fill in this form in English, French or in a language accepted by the destination country. If the value of the contents is more than 300 SDR, you must use a CN 23 form. You must give the sender's full name and address on the front of the item.

For commercial items, it is recommended that you complete the fields marked with an asterisk (*), and attach an invoice to the outside, as it will assist Customs in processing the items.

Select a reason for export. ("Gift" is not an acceptable reason for export for commercial items.)

(1) Give a detailed description (generic descriptions such as "clothes" are not acceptable), quantity and unit of measure for each article, e.g. two men's cotton shirts.

(2), (3) Give the weight and value with currency for each article, e.g. CHF for Swiss francs.

(4*) The HS tariff number (6 digits) is based on the Harmonized Commodity Description and Coding System developed by the World Customs Organization.

(5*) Country of origin means the country where the goods originated, e.g. were produced, manufactured or assembled.

(6), (7) Give the total value and weight of the item.

(8) Your signature and the date confirm your liability for the item.

Note. – It is recommended that designated operators indicate the equivalent of 300 SDR in their national currency

CUSTOMS DECLARATION | May be opened officially | **CN 22**

Designated operator | **Important!** See instructions on the back

☐ Gift ☐ Commercial sample
☐ Documents ☐ Returned goods
☐ Sale of goods ☐ Other (please specify):_____

Quantity and detailed description of contents (1)	Net weight (2)	Value and currency (3)	H S tariff number* (4)	Country of origin* (5)
Total weight *(in kg)* (6)		Total value (7)		

I, the undersigned, whose name and address are given on the item, certify that the particulars given in this declaration are correct and that this item does not contain any dangerous article or articles prohibited by legislation or by postal or customs regulations

Date and sender's signature (8)

Size 74 x 105 mm, white or green

يظهر الرسم البياني الآتي الهدف من كلّ عنصر من العناصر الواردة في الإقرار الجمركي CN 22 وطريقة استخدامه.

الرمز ذو الخطوط: اختياري. يجب أن يتوافق مع معيار الاتحاد البريدي العالمي التقني S10، بما في ذلك ارتفاع الرمز ذي الخطوط. وبدلاً من ذلك، يمكن وضع معرّف البعائث برموز ذات خطوط المطابق للمعيار S10 على البعيثة بشكل منفصل عن الإقرار الجمركي CN 22. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تنطوي البعيثة البريدية على معرّف برموز ذات خطوط مطابق للمعيار S10.

المستثمر المعيَّن: بصفة عامة، يُطبع اسم المستثمر المعين مسبقا على النموذج

هذا القسم من الإقرار الجمركي CN 22 قابل للفصل عن باقي النموذج.

هام!: الغرض من هذا النصّ هو ضمان اطّلاع المرسل على التوجيهات المهمّة الواردة في ظهر النموذج

خانات خاصة بالمحتوى: الغرض من هذه الخانات هو تسريع التخليص الجمركي في بلد المقصد. فعلى سبيل المثال، تطبق بلدان كثيرة عتبة مختلفة فيما يخص الرسوم المفروضة على البعائث التي تمثل هدايا، إلخ.

CUSTOMS DECLARATION | May be opened officially | **CN 22**

Designated operator | **Important!** See instructions on the back

☐ Gift ☐ Commercial sample
☐ Documents ☐ Returned goods
☐ Sale of goods ☐ Other (please specify):_____

Quantity and detailed description of contents (1)	Net weight (2)	Value and currency (3)	H S tariff number* (4)	Country of origin* (5)
Total weight *(in kg)* (6)		Total value (7)		

I, the undersigned, whose name and address are given on the item, certify that the particulars given in this declaration are correct and that this item does not contain any dangerous article or articles prohibited by legislation or by postal or customs regulations

Date and sender's signature (8)

Size 74 x 105 mm, white or green

(1) من المهمّ جدّا أن يكون وصف المحتويات في الخانة (1) دقيقا ومفصّلا بغية تسريع التخليص الجمركي. وإن لم يكن الحال كذلك، فلا بدّ من فتح الرزمة في المقصد، الأمر الذي يؤدّي إلى تأخير وتكاليف إضافية. ويمكن وصف المحتويات بالإنكليزية أو بالفرنسية (وهما لغتا العمل في الاتحاد البريدي العالمي) وبأيّ لغة أخرى معتمدة في المقصد.

(2) يطبّق وزن المحتويات الفردية على البعائث القائمة على الوزن لا غير (الشوكولاتة مثلا 0.5 كيلوغرام). أمّا بالنسبة إلى البعائث الأخرى، فليس من الضروريّ ذكر الوزن (القمصان مثلا).

ينبغي أيضاً ذكر العملة المعتمدة في الخانتين **(3)** و**(7)** (CHF للفرنك السويسري مثلاً).

(4) ينبغي للمستثمرين المعيَّنين تشجيع الشركات التي ترسل أحجاما كبيرة من البريد على الصعيد الدولي على إضافة الرقم التسعيري المعتمد في النظام المنسّق (المؤلّف من 6 أرقام) والقائم على النظام المنسّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها في منظمة الجمارك العالمية، بالإضافة إلى إرفاق الفاتورة بالبعيثة من الخارج. فمن شأن هذه المعلومات وهذه الفواتير أن تساعد الجمارك على معالجة البعائث.

(5) المقصود بـــ "بلد مصدر البضاعة" البلد الذي تأتي منه البضائع (أي موقع إنتاجها أو تصنيعها أو جمعها) وليس بالضرورة البلد الذي ترسل منه.

يساوي الوزن الإجمالي في الخانة **(6)** الوزن الصافي للبعيثة. ويمكن للوكيل البريدي الذي يستلم البعيثة أن يزنها ويعلم المرسل بوزنها.

(8) يؤكد هذا القسم مسؤولية المرسل تجاه البعيثة، من خلال توثيق دقّة المعلومات عن المحتويات والأهمّ عدم احتواء البعيثة على مواد خطرة. وفيما يتعلق بالمرسِلين التجاريين بنماذج CN 22 مطبوعة مسبقا بالحواسيب، يمكن قبول اسم الشركة.

فيما يلي تعليقات إضافية بشأن الأوصاف واردة في ظهر النموذج CN 22:

ينبغي استخدام النموذج CN 23 (بحجم أكبر) للبعائث المرتفعة القيمة (التي تتخطّى قيمتها 300 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. لكن يمكن للمرسل استخدامه في حال فضّل القيام بذلك. وإذا تعذّر ظهور النموذج CN 23 في الجهة الأمامية من البعيثة، ينبغي أن يوضع عليها الجزء القابل للاقتطاع من النموذج CN 22 أو اللصيقة الآتية.

CN 23 enclosed
May be opened officially

(Size 50 x 25 mm, colour white or green)

النموذج CN 22 صغير للغاية، مما لا يسمح بإدراج بيانات التعريف عن المرسل. غير أنه يجب ذكر اسم المرسِل وعنوانه بالكامل على الجهة الأمامية من البعيثة لأغراض التخليص الجمركي.

ينبغي للمستثمر المعيَّن أن يستعيض عن الإحالة إلى "300 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة" بالقيمة المقابلة بالعملة المحليّة عند طباعة النماذج.

CN 22 (Back)

Instructions

To accelerate customs clearance, you must complete all applicable fields, and fill in this form in English, French or in a language accepted by the destination country. If the value of the contents is more than 300 SDR, you must use a CN 23 form. You must give the sender's full name and address on the front of the item.

For commercial items, it is recommended that you complete the fields marked with an asterisk (*), and attach an invoice to the outside, as it will assist Customs in processing the items.

Select a reason for export. ("Gift" is not an acceptable reason for export for commercial items.)

(1) Give a detailed description (generic descriptions such as "clothes" are not acceptable), quantity and unit of measure for each article, e.g. two men's cotton shirts.

(2), (3) Give the weight and value with currency for each article, e.g. CHF for Swiss francs.

(4*) The HS tariff number (6 digits) is based on the Harmonized Commodity Description and Coding System developed by the World Customs Organization.

(5*) Country of origin means the country where the goods originated, e.g. were produced, manufactured or assembled.

(6), (7) Give the total value and weight of the item.

(8) Your signature and the date confirm your liability for the item.

Note. – It is recommended that designated operators indicate the equivalent of 300 SDR in their national currency

وفي حال ما إذا كان الكيس "M" مسـجَّلاً أو بقيمة مصـرّح بها أو خاضـعا للتتبع، يرفق المعرّف برمز ذي خطوط بنسـق "S10" بالبعيثة التي ينبغي ألا تتضـمّن معرّفا آخر برمز ذي خطوط بنسـق "S10". وفي حال أدمجت المؤسـسـة البريدية معرّفا برمز ذي خطوط بنسـق "S10" في جميع نماذج CN 22 أو CN 23، ينبغي محو هذا الرمز ذي الخطوط بحيث يكون معرّف البعيثة المسـجّلة أو المصـرَّحة بقيمتها أو الخاضـعة للتتبع المعرّف الوحيد برمز ذي خطوط بنسق "S10".

'2' الإقرار الجمركي CN 23

يُستخدم نموذج الإقرار الجمركي CN 23 أيضـا في بعائث بريد الرسـائل، وحُدد له نفس الغرض التجاري الذي حُدد للنموذج CN 22، غير أنه يتيح إدراج المزيد من المعلومات ذات الطابع الاختياري، على النحو المبين في الرسم البياني أدناه. وتُبيّن هنا العناصر التي لا تظهر في النموذج CN 22:

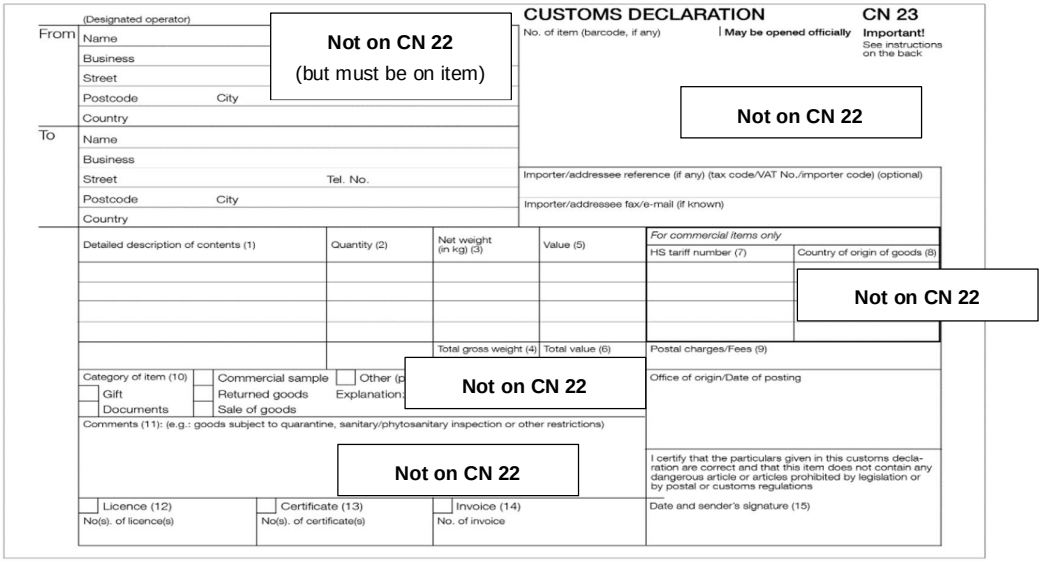

Size 210 x 148 mm

تتضمن التعليمات الواردة في ظهر الإقرارات الجمركية CN 23 المعلومات التالية:

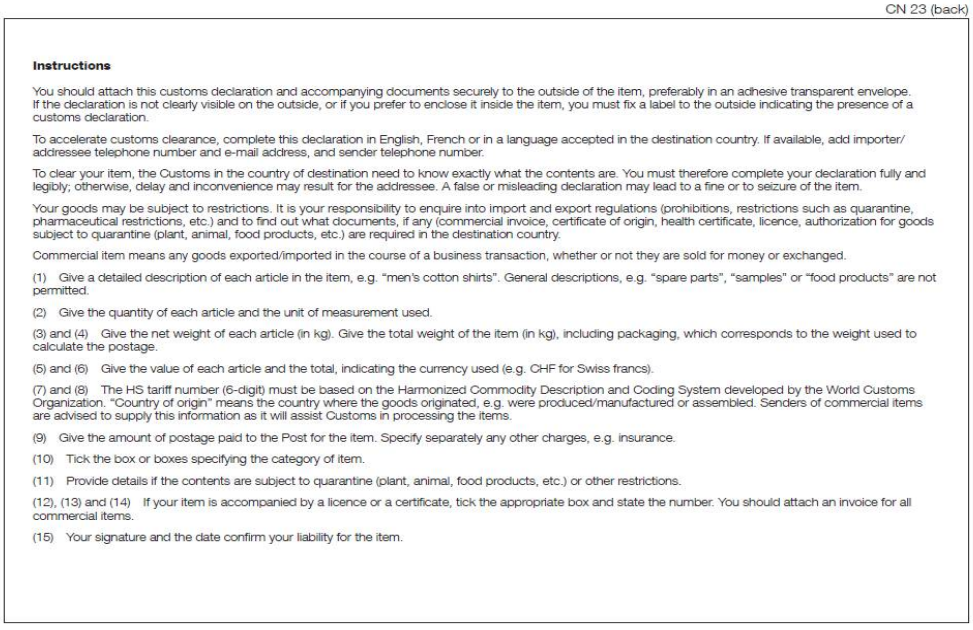

CN 23 (back)

Instructions

You should attach this customs declaration and accompanying documents securely to the outside of the item, preferably in an adhesive transparent envelope. If the declaration is not clearly visible on the outside, or if you prefer to enclose it inside the item, you must fix a label to the outside indicating the presence of a customs declaration.

To accelerate customs clearance, complete this declaration in English, French or in a language accepted in the destination country. If available, add importer/addressee telephone number and e-mail address, and sender telephone number.

To clear your item, the Customs in the country of destination need to know exactly what the contents are. You must therefore complete your declaration fully and legibly; otherwise, delay and inconvenience may result for the addressee. A false or misleading declaration may lead to a fine or to seizure of the item.

Your goods may be subject to restrictions. It is your responsibility to enquire into import and export regulations (prohibitions, restrictions such as quarantine, pharmaceutical restrictions, etc.) and to find out what documents, if any (commercial invoice, certificate of origin, health certificate, licence, authorization for goods subject to quarantine (plant, animal, food products, etc.) are required in the destination country.

Commercial item means any goods exported/imported in the course of a business transaction, whether or not they are sold for money or exchanged.

(1) Give a detailed description of each article in the item, e.g. "men's cotton shirts". General descriptions, e.g. "spare parts", "samples" or "food products" are not permitted.

(2) Give the quantity of each article and the unit of measurement used.

(3) and (4) Give the net weight of each article (in kg). Give the total weight of the item (in kg), including packaging, which corresponds to the weight used to calculate the postage.

(5) and (6) Give the value of each article and the total, indicating the currency used (e.g. CHF for Swiss francs).

(7) and (8) The HS tariff number (6-digit) must be based on the Harmonized Commodity Description and Coding System developed by the World Customs Organization. "Country of origin" means the country where the goods originated, e.g. were produced/manufactured or assembled. Senders of commercial items are advised to supply this information as it will assist Customs in processing the items.

(9) Give the amount of postage paid to the Post for the item. Specify separately any other charges, e.g. insurance.

(10) Tick the box or boxes specifying the category of item.

(11) Provide details if the contents are subject to quarantine (plant, animal, food products, etc.) or other restrictions.

(12), (13) and (14) If your item is accompanied by a licence or a certificate, tick the appropriate box and state the number. You should attach an invoice for all commercial items.

(15) Your signature and the date confirm your liability for the item.

'3' نموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية

يشكل النموذج CN 23 المستخدم في الطرود جزءا من نموذج الربطة CP 72 الذي يعد نموذجا متعدد الأغراض. ويشمل نموذج الربطة CP 72 أيضا إيصال الزبون وحافظة الإرسال CP 71 ولصائق الطرود (CP 73 أو CP 74)، فضلاً عن أجزاء أخرى يمكن استخدامها لأغراض لصائق العناوين.

ويحمل المعرّف برمز ذي خطوط بنسق S10 نموذج الربطة CP 72 برمّته بادئة C عندما تكون البعيثة طرداً وE عندما تكون من بعائث البريد العاجل الدولي.

ونظراً لأنَّ نموذج الربطة CP 72 يحمل، عند اعتماده للطرود، معرّفا برمز ذي خطوط بنسق S10، فهو يضم أيضا لصائق الطرود CP 73 للطرود العادية وCP 74 للطرود المصرّح بقيمتها. ومادام المعرّف برمز ذي خطوط الخاص بنموذج الربطة CP 72 واضح، فليس هناك ضرورة للصيقة CP 73 أو CP 74.

وتقدّم حافظة الإرسال CP 71 المعلومات البريدية الموجّهة إلى المرسل إليه ومؤسسة البريد في المقصد، من قبيل الطريقة المعتمدة للحصول على توقيع المرسل إليه وتاريخ التسليم وتوجيهات المرسل في حال عدم تسليم البعيثة والقيمة المصرّح بها. ولا تلجأ في الواقع مؤسسات بريدية كثيرة إلى حافظة الإرسال CP 71، إذ أنّها تتمتّع بنظم وآليات تتبّع خاصة للحصول على توقيع المرسل إليه وتاريخ التسليم.

وينص البندان 1 و2 من المادة 17-210 من نظام الاتحاد البريدي العالمي على ما يلي:

"1- يجب أن تصحب كل طرد حافظة إرسال CP 71 إما كجزء من نموذج ربطة CP 72 أو كنموذج وحيد CP 71."

"2- يرفق إقرار جمركي CN 23 بكل طرد إما كنموذج وحيد أو كجزء من نموذج ربطة CP 72. ويجب أن توضح به محتويات الطرد بالتفصيل ولا تقبل عبارات ذات صفة عامة. ويُربط الإقرار الجمركي CN 23 بالطرد من الخارج بطريقة تكفل استبعاد فقده."
وفيما يلي عناصر أخرى من حافظة الإرسال CP 71:

لصائق البضائع الخطرة المقبولة استثنائياً

تُقبل استثنائيا بعض البضائع الخطرة عندما تحمل الأغلفة واللصائق المناسبة. وفي حال كانت البعائث تحتوي على مواد مشعّة أو معدية، بحسب ما جاء في المادة 15 من الاتفاقية[1]، يجب أن توضع لصائق خاصة على هذه الأخيرة ورد ذكرها في المادتين 119 و120 من نظام الطرود البريدية.

لصيقة الإعادة CN 15

في حال أعيدت إحدى البعائث، فيجب إرفاقها بلصيقة الإعادة CN 15 وذكر سبب الإعادة وتاريخها بوضوح. وتؤثّر إعادة البعائث على الجمارك، لذا يجب أن تكون لصيقة CN 15 بارزة على البعيثة البريدية.

مظاريف المستندات

[1] قرَّر مؤتمر الدوحة سحب هذه الأخيرة من الاتفاقية ونقلها إلى نظام بريد الرسائل ونظام الطرود البريدية. فباتت البضائع الخطرة المقبولة استثنائيا تحدّد في النظامين بدلا من الاتفاقية، وذلك اعتبارا من الأوّل من يناير "كانون الثاني" 2014.

تحيل أنظمة الاتحاد البريدي العالمي إلى نماذج CP 91 وCP 92 التي هي في الواقع مظاريف شـقّافة لاصـقة أعدّت لاحتواء الإقرارات الجمركية وغيرها من المسـتندات المتعلقة بالشـحنة. والفارق الوحيد نماذج CP 91 وCP 92 هو الحجم. ومن المهمّ جدّا أن تعدّ مؤسسات البريد في المصدر تصاميم المظاريف مـع مراعاة تصاميم النماذج (CN 23 أو CP 72 مثلاً) بغية تسـهيل إدخال النماذج وإخراجها وضـمان أن تكون المعلومات المهمّة بارزة، فتسرّع من تمّ إجراءات التخليص الجمركي في المقصد.

الفواتير التجارية والفواتير الشكلية

تسـتخدم الفواتير التجارية في المبادلات التجارية الخارجية وقد تسـتخدم كقاعدة للإقرارات الجمركية الرسـمية التي يقدمها الشـخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يصـدّر بعائث عبر الحدود الدولية. ورغم عدم وجود نسـق معياري لهذه الفواتير، فينبغي أن تتضـمن هذه المسـتندات بعض العناصـر المحدّدة للمعلومات، مثل الجهات المشـاركة في عملية الإرسـال والبضـائع المنقولة وبلد المصـدر والرموز المعتمدة في النظام المنسّـق لهذه البضـائع. ولا بد أن تشـمل الفاتورة التجارية أيضـا إقرارا يؤكد طابعها الأصـلي وتوقيعا. وقد تتضـمّن الفواتير التجارية أرقام التعريف الضريبي ومعلومات خاصة بالضريبة على القيمة المضافة ومعلومات أخرى يطلبها بلد المصدر/المقصد.

وتسـتخدم الفواتير التجارية لحسـب التعريفات وتقييم الشـروط التجارية الدولية. ومن الشـائع أيضـا اسـتخدامها لأغراض جمركية.

أمّا الفواتير الشـكلية، فيمكن اسـتخدامها للشـحنات التي تحتوي على بعائث لم تُشـتر أو تباع، من قبيل الهدايا والعيّنات والمقتنيات الشخصية، في حين تستخدم الفواتير التجارية عندما تكون المنتجات الأساسية المشحونة قد اشتريت أو بيعت.

ك) إصدارات الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة

تُتاح الإصدارات التالية في القسم الخاص بالجمارك على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي (www.upu.int)

'1' دليل التصدير البريدي لنظام الإقرارات الجمركية قائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود

دليل التصـدير البريدي لنظام الإقرارات الجمركية هو نظام متاح على الإنترنت للبلدان الأعضـاء في الاتحاد البريدي العالمي. وبفضـل هذه الأداة، يمكن البحث عن المعلومات الجمركية على الصـعيد الوطني عن الأشـياء الممنوعة والخاضـعة لقيود في البريد وتحيينها. وتبيّن هذه الأداة أيضـا الأشـياء الممنوعة والخاضـعة لقيود في الاتحاد البريدي العالمي، والتي تُطبق على الصعيد العالمي.

'2' مجموعة المسائل الجمركية للاتحاد البريدي العالمي

يوفر هذا الإصدار للمستثمرين المعيَّنين معلومات مفيدة ومحينة عن الإجراءات الجمركية الخاصة بكل بلد حتى يتمكنوا من إعلام زبائنهم بالخطوات اللازمة وتسهيل عملية التخليص الجمركي للبريد.

وتتناول مجموعة المسائل الجمركية المواضيع التالية:

- معالجة الرسوم الجمركية والأجور البريدية عند الاستيراد؛
- توزيع البعائث الخاضعة للضرائب/للرسوم؛
- وكالات أخرى مسؤولة عن التخليص الجمركي للبعائث البريدية؛

- المسائل المتعلقة بالإقرارات الجمركية؛
- معلومات متنوعة.

'3' مجموعة بريد الرسائل ومجموعة الطرود البريدية والدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي

تقدم المجموعتان معلومات خاصة بكلّ مؤسسة بريدية في ما يتعلّق بالرسائل للمجموعة الأولى والطرود للمجموعة الثانية. وهما منشورتان على الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي المخصّص لعامة الجمهور. أمّا الدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي، فهو يقدّم أيضا معلوماتخاصة بكلّ مؤسسة بريدية في ما يتعلّق ببعائث البريد العاجل الدولي. وتشرف عليه تعاونية البريد العاجل الدولي وهو متاح للمستخدمين المسجَّلين.

وتتضمَّن هذه الإصدارات المعلومات الآتية ذات الصلة بأعمال الجمارك:

مجموعة بريد الرسائل	*مجموعة الطرود البريدية*	*الدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي*
عدد إقرارات CN 23 الجمركية المطلوبة عندما تتخطّى قيمة المحتويات 300 وحدة من حقوق السحب الخاصة اللغات التي من الممكن أن تستوفى بها لصائق CN 22 والإقرارات الجمركية CN 23 تحديد ما إذا كانت لصيقة العنوان لأكياس "M" (أكياس مباشرة من الورق المطبوع للمرسل إليه عينه) بحاجة إلى لصيقة CN 22 الشروط الخاصة لوضع لصائق CN 22 على أكياس M	العتبة التى تعفى دونها الطرود من الرسوم والأجور المعالجة الجمركية أو رسوم التخليص المفروضة على طرد خاضع للتفتيش/التخليص الجمركي عند الاستيراد؟ الرسوم الإدارية المفروضة على طرد خاضع للتفتيش/التخليص الجمركي عند التصدير؟ إجراءات التسليم للطرود التي ينبغي دفع رسوم وأجور مقابل تسلّمها عدد الإقرارات الجمركية CN 23 المطلوبة للطرود الواردة أو العابرة اللغات التي من الممكن أن تستوفى بها الإقرارات الجمركية CN 23 طريقة إرسال المستندات المرافقة للبعائث (CP 71/CP 72/CN 23) تفاصيل معايير التسليم للطرود الجوّية والبحرية على حدّ سواء، بما في ذلك معدّل الوقت المتوقّع للتخليص الجمركي	مصدر معلومات خاصة بالأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود البعائث المعفاة من الرسوم الجمركية والمستندات المطلوبة المواقع الإلكترونية لإدارات الجمارك الوطنية وسيط الجمارك، في حال اللجوء إلى خدماته الحالات التي يفرض فيها على المرسل إليه دفع رسوم مقابل عرض البعيثة على الجمارك عند الاقتضاء.

'4' مناشير المكتب الدولي

إنَّ مناشـــير المكتب الدولي هي بلاغات ترســـل إلى جميع البلدان الأعضـــاء في الاتحاد البريدي العالمي والمستثمرين المعيَّنين. وقد تتضمَّن معلومات طلبت مؤسسة بريدية من المكتب الدولي أن يعمِّمها باسمها على جميع المؤسسات البريدية. وقد تقدّم أيضا معلومات يحتاج المكتب الدولي إلى تعميمها على المؤسسات البريدية. ويمكن للمســتخدمين المســجّلين في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي الاطلاع على مناشــير المكتب الدولي www.upu.int/en/resources/documentation-centre/ib-circulars.html.

وغالباً ما تســتخدم هذه المناشــير لتســليط الضــوء على التغيّرات التي تطال الممنوعات أو القيود أو معلومات أخرى مرتبطة بالجمارك بين الحين والآخر. كما تتطرّق مناشــير كثيرة إلى المشــاكل الناجمة عن الإقرارات الجمركية غير الملائمة أو الناقصة.

ل) الإصدارات الأخرى ذات الصلة المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي

'1 المبادئ التوجيهية المشــتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشــأن إعداد مذكرة تفاهم بين السلطات الجمركية والمؤسسات البريدية الوطنية

يتمل الهدف الرئيســي لهذا المســتند المشــترك في تقديم توجيهات وأفكار إلى المســتثمرين المعيَّنين والســلطات الجمركية من أجل إضــفاء الطابع الرســمي على الاتصــالات على الصــعيد الوطني. ولا ترمي هذه المبادئ التوجيهية إلى فرض نموذج خاص على الكيانات المعنية. ويُراد من تقسيم المستند إلى ثلاثة أقسام زيادة الوضوح ومنح الكيانات حرية أكبر في صياغة مذكرة التفاهم تماشيا مع متطلباتها واحتياجاتها الوطنية.

وفي القسم الأول، حُددت مبادئ/توصيات لوضع مذكرة التفاهم؛ ويتضمن القسم الثاني تفاصيل لإكمال وتنفيذ المبادئ التوجيهية (وعند الاقتضــاء، يمكن للمســتثمرين المعيَّنين والإدارات الجمركية إدراج التفاصــيل ضــمن مذكرات تفاهمهم)؛ وفي القسم الثالث، أُدرج مثال لمذكرة تفاهم بين إدارة جمركية ومستثمر معيَّن.

ومن شــأن صــياغة مذكرة تفاهم أن تســاعد المســتثمرين المعيَّنين والإدارات الجمركية على دراســة وتوضــيح التزاماتهم ومسؤولياتهم العملية فيما يتعلق بالتخليص الجمركي للبعائث البريدية. وبناء على ذلك، ستمكن مذكرة التفاهم المستثمرين المعيَّنين الوطنيين والجمارك من العمل معا وبانسجام لضمان تخليص جمركي فعال وتوزيع البعائث المخلصة في الوقت المناسب http://www.upu.int/en/activities/customs/key-documents.

'2 الاســتبيان المشــترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشــأن التأهّب لتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة

وأجرت منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي في مايو 2017 اســتقصــاء مشــتركا بينهما من أجل تقييم مدى تأهب المســتثمرين المعيَّنين والإدارات الجمركية لالتقاط البيانات وإرســالها واســتلامها واســتخدامها بنســق إلكتروني. وقُسّم الاســتبيان الخاص بالاســتقصــاء إلى أربعة أجزاء هي: 1) التقاط البيانات؛ و2) تبادل البيانات؛ و3) استخدام الرسائل؛ و4) مسائل متنوعة (مثل سياسات حماية البيانات، واتفاقات تبادل البيانات).

وطلب كل من المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي وأمانة منظمة الجمارك العالمية من المستثمرين المعيَّنين والإدارات الجمركية التنســيق فيما بينهم عند إرســال الردود إلى الأمانتين. وورد ما مجموعه 110 ردود على الاســتبيان (انظر الملحق 1)، مما يمثل 56% من الطلبات البالغ عددها 196 المرســلة إلى البلدان والأقاليم، و57% من مجموع أعضاء الاتحاد البريدي العالمي، و62% من مجموع أعضاء منظمة الجمارك العالمية.

وقد أتاحت الردود المستلمة التعرف على الوضع في الميدان، وهو ما من شأنه أن يوفر إطارا للتعاون بين الجمارك والبريد على الصعيد الوطني، بما في ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم واتفاقات تباجدل البيانات.

واستناداً إلى تقييم نتائج الاستبيان المتعلق بمدى التأهب لتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة، يشجع كل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي، على نحو مشترك وكل واحد من جهته، الإدارات الجمركية والمؤسسات البريدية على تنفيذ آليات تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة باستخدام معايير الترسيل المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي والخاصة بالجمارك والبريد، ويتعاونان معها في سبيل تحقيق هذا الغرض.

م) أفضل الممارسات بين المؤسسات البريدية والإدارات الجمركية

في ما يلي بعض الممارسات السليمة:

- بحسب توجيهات منظمة الجمارك العالمية – الاتحاد البريدي العالمي في ما يخصّ إعداد بروتوكول اتفاق بين إدارات الجمارك والبريد، لا بدّ أن تجتمع الإدارتان بانتظام على صعيد مكاتب التبادل والصعيد الوطني على حدّ سواء، بغية التطرّق إلى مسائل متنوّعة والتخطيط للموارد المخصّصة من الموظفين وتنسيقها وحل المشاكل.
- ويجب على مؤسسات البريد أن تشجّع الشركات التي ترسل كمّيات كبيرة من البعائث من قبيل الرزم وتطبع إقرارات جمركية على وضع رموز للمنتجات المعروضة في فهارسها من خلال استخدام رقم التعريفة في النظام المنسّق المؤلَّف من 6 أرقام والاستناد إلى النظام المنسّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها لمنظمة الجمارك العالمية، فضلاً عن إدماج رمز التعريفة للنظام المنسّق في إقرارات CN 22 أو CN 23 بغية تسريع المعالجة الجمركية في المقصد.
- ويجب على مؤسسات البريد أن تشجّع زبائن الشركات على لصق الفاتورة على ظهر البعيثة واستخدام مظروف بلاستيكي شفّاف.
- ويجب على مؤسسات البريد أن تراجع بانتظام مساهماتها في مجموعة المسائل الجمركية للاتحاد البريدي العالمي ودليل التصدير البريدي لنظام الإقرارات الجمركية/قائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود والاستبيان المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن التأهّب لتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة ومجموعة بريد الرسائل ومجموعة الطرود البريدية والدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي لضمان دقّة المعلومات الجمركية ووضوح صياغتها وتحيينها.
- ويجب على مؤسسات البريد أن تضمن اعتماد آلية فعّالة لتقديم المشورة إلى زبائنها في ما يخصّ الممنوعات والقيود المطبّقة في بلدان المقصد والتي يعمّمها المكتب الدولي.
- ويجب على مؤسسات البريد والجمارك اعتماد نظم متكاملة ومؤتمتة على الصعيد الوطني بغية تسريع عملية التخليص الجمركي البريدي.
- ويجب أن يستخدم النظام المتكامل، قدر المستطاع، معرّف البعيثة البريدية بنسق "S10" المؤلف من 13 حرفا أو أن يحيل إليه.
- ويجب على مؤسسات البريد والجمارك أن تحدد إجراءات مشتركة تسمح بالاتصال بالمرسلين الذين يقدّمون مرارا وتكرارا إقرارات جمركية غير صحيحة. ويمكن للجمارك في المقصد أن ترصد هذه المشكلة وتبلغ بها مؤسسة البريد في المقصد التي تعلم بدورها مؤسسة البريد في المصدر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ منظمة الجمارك العالمية نشرت توجيهات اتفاقية كيوتو للفصل الثاني من الملحق الخاص "ياء" (حركة البريد) تشمل عددا من المسائل التي من الممكن مراعاتها عند مراجعة الممارسات السليمة.

- وبموجب المعيار 2، توصي منظمة الجمارك العالمية بما يلي:
  - أن تعتمد مؤسسات البريد والجمارك بروتوكولات اتفاقات رسمية وأن تتيح للعموم المعلومات ذات الصلة؛
  - وأن تتأكّد مؤسسات البريد في المصدر من أنّ نماذج CN 22 و/أو CN 23 قد قُدّمت مستوفاة وفق الأصول وأنها موقّعة خصوصا وينبغي ألا تقبل مؤسسات البريد البعائث غير المرفقة بإقرارات أو المرفقة بإقرارات تكون من الواضح غير كاملة؛
  - وأن تنفّذ في مكاتب تبادل البريد الوارد عمليات مشتركة بين مؤسسات البريد والجمارك، على أن تبقى المؤسسات الثانية في استضافة الأولى.
- وبموجب المعيار 6، توصي منظمة الجمارك العالمية بما يلي:
  - أن تستخدم الجمارك أشعّة سينية أو كلاب كشف خلال إجراءات التخليص الجمركي؛
  - وأن تتّفق مؤسسات البريد والجمارك على إجراءات تسمح لإدارات الجمارك بالحصول على معلومات خاصة بالبعائث البريدية (بواسطة النماذج CN 22 أو CN 23) بدلا من تلقّي البعائث بحدّ ذاتها.
- وبموجب المعيار 7، توصي منظمة الجمارك العالمية بأن ترفق إدارات الجمارك بالتعاون مع مؤسسات البريد ملاحظة موجّهة إلى المرسل إليه بكلّ بعيثة تمّ تفتيشها لأغراض التخليص الجمركي بسبب إقرار ناقص أو غير كامل من نوع CN 23 تشدّد فيها على ضرورة أن يتأكد المرسل من أنّ الإقرارات استوفيت كما ينبغي.
- وبموجب المعيار 11، توصي منظمة الجمارك العالمية بأن تجيز التشريعات الوطنية استيراد الهدايا المعفاة من الرسوم والأجور حتّى قيمة محدّدة على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، تعرَّف الهدية على أنها بعيثة:

أ) ترسل لفرد من قبل أو باسم فرد آخر مقيم في الخارج؛

ب) وتكتسي طابعا عرضيا؛

ج) وتحتوي على بضائع مخصّصة للاستخدام الشخصي للمرسل إليه أو عائلته وهي مجرَّدة من أيّ طابع تجاري، نظراً لطبيعة البضائع المستوردة أو كمّيتها.

- كما توصي منظمة الجمارك العالمية بإجراء تدقيق مشترك بين مؤسسات البريد والجمارك بحيث تتمكّن الجمارك، عند فتح البعائث البريدية للتدقيق فيها، من إعلام المرسل إليهم من خلال إرفاق ملاحظة أو وضع ختم للإشارة إلى أنّ البعيثة قد فتحت.
- وتوصي منظمة الجمارك العالمية باستخدام قواعد المعطيات لمنافع متبادلة، بما في ذلك المعلومات الخاصة بأحجام البريد والمعلومات المسبقة عن البريد العابر.
- وتوصي منظمة الجمارك العالمية بتوفير تدريب لموظفي البريد، شرط ضمان أن يبقى الموظّفون المدرّبون في مناصبهم خلال فترة كافية لتبرير هذا التدريب.

ن) تحسين نوعية المعلومات الواردة في نماذج الإقرارات الجمركية

'1' الأثار

قد تؤثّر الإقرارات الجمركية الناقصة أو غير المقروءة أو المستوفاة بشكل غير ملائم على الزبائن والمؤسسات البريدية والإدارات الجمركية بعدّة طرق. وقد يتسبّب إقرار جمركي واحد ناقص أو لم يستوف وفق الأصول في تأخر معالجة بعائث أخرى، إذ أنّه ينبغي لموظفي بلد المقصد (مؤسسات البريد و/أو الجمارك) أن يخصّصوا وقتا لحلّ هذه المشكلة.

'2 عامل - خبرة الزبون

كثيرون هم الزبائن الذين يرسلون البعائث الدولية بين الحين والآخر. وهم يصلون إلى مكتب بريد مع الرزمة المزمع إرسالها ويعطّون إقرارا جمركيا ينبغي استيفاؤه مع توجيهات ترد عادة على ظهر النموذج. وفي ما يخصّ نموذج CN 22، طبعت التوجيهات بخطّ صغير جدّا بحيث قد تصعب قراءتها. وقد يقف زبائن آخرون في طوابير الانتظار. وقد يواجه موظفو مكتب البريد مشاكل في لغات التواصل، إذ أنّ الزبائن الذين يرسلون البريد على الصعيد الدولي قد لا يتقنون اللغة المحلية.

ولا يساعد هذا الأمر الزبائن على أن يتعودوا على استيفاء الإقرارات الجمركية وفق الأصول.

'3 توصيات

إعلام الزبون

قد يعلّق مستند من صفحة واحدة على شكل ملصق (بنسق "A 4" أو "A 3") في مكاتب البريد لشرح كيفية استيفاء الإقرارات الجمركية للزبائن، بما في ذلك عرض لدواعي وجوب تقاسم هذه المعلومات. وقد يساعد هذا الملصق الزبائن لمراجعة مستنداتهم قبل تقديم بعائثهم عند الشباك. وينبغي لمكتب البريد أن يتيح أيضا للزبائن إمكانية الحصول على نسخ من هذه الملصقات.

ويمكن لفريق الجمارك أن يصمّم نموذجا من هذا القبيل مع استخدام الإقرارات النموذجية CN 22 وCN 23 للاتحاد البريدي العالمي (أي الجزء الأوّل من نموذج CP 72). وقد يستخدم المستثمرون المعيَّنون هذا النموذج ويكيّفونه مع نماذجهم الخاصة مع وضع رموزهم الخاصة مثلا. وقد يرد رابط إلى الملصق أيضا في المواقع الإلكترونية للمستثمرين المعيَّنين.

ملاحظة: قد يصمّم أيضا ملصق من صفحة واحدة عليه صور للسلع الخطيرة، من قبيل الملصقات المستخدمة في المطارات.

ويجب على مؤسسات البريد ألا توفّر جهدا لنشر المعلومات المهمّة المرتبطة بالإقرارات الجمركية على مواقعها الإلكترونية أو في أيّ منشورات أخرى قد يطلع عليها الزبائن.

مراقبة النوعية واستقاء الآراء

سوف يستمر الموظفون الذين يقبلون خطأ بعائث دولية في ارتكاب الخطأ عينه إلى أن يتمّ إطلاعهم عليه. وفي حال لم يكتشفوا خطأهم، فيستكرر الخطأ إلى ما لا نهاية.

وتعدُّ عملية الإرسال في مكاتب بريدية كثيرة عنصرا رئيسيا من عناصر السلسلة اللوجستية من الملائم التأكد في إطاره من تماشي الإقرارات الجمركية مع المطلوب. وقد يتمتّع مستثمر معيَّن بعدّة مكاتب بريدية حيث يقبل البريد الدولي من الزبائن، لكن قليلة هي مكاتب التبادل التي تُجري فيها عمليات الإرسال (مكتب واحد لا غير في بعض الحالات). وبغضّ النظر عن المكتب البريدي، تمرّ جميع البعائث التي تتطلّب إقرارات جمركية في مكتب تبادل البريد الصادرالذي يصبح من ثمّ موقعا مثاليا لتقييم نوعية الإقرارات الجمركية.

وبفضل الصور الرقمية، هناك حالياً وسيلة فعّالة وميسورة الكلفة لتوثيق المشاكل المرتبطة باستيفاء نماذج الإقرارات الجمركية بدقّة.

وقد تعتمد مكاتب البريد في المصدر آلية لاستقاء الآراء المتعلقة بمراقبة النوعية:

- تنفَّذ خلال عملية الإرسال إلى مكتب تبادل البريد الصادر؛
- تستند إلى عيّنة من البعائث الصادرة الخاضعة للمراقبة الجمركية، أي البعائث المرفقة أو التي من المفترض أن تكون مرفقة بالإقرارات الجمركية CN 22 أو CN 23؛
- ويُفرض في سياقها إرسال صور عن البعائث المرفقة بإقرارات جمركية لم تستوف وفق الأصول أو ناقصة، فضلاً عن إرسال تقارير مع صور إلى مكتب البريد في المصدربالبريد أو بالبريد الإلكتروني؛
- كما يُطلب من مؤسسة البريد في المصدر التأكيد أنّ الخطأ قد صُحّح.

إشراك المرسل إليه

في الكثير من الحالات، قد يتسبّب عدم استيفاء الإقرار الجمركي وفق الأصول بتأخّر تسليم البعيثة، الأمر الذي قد يؤثّر سلبا على المرسل إليه. وفي أغلب الأحيان، في وسع المرسل إليه اتّخاذ خطوات لإعلام المرسل بالمشكلة وتفادي وقوعها في المستقبل.

ويمكن لمؤسسات البريد في المقصد أو للجمارك أن ترفق نماذج بالبعائث المتأخرة بسبب عدم استيفاء الإقرارات الجمركية وفق الأصول أو أن تضع لصائق عليها بغية إعلام المرسل إليه بالمشكلة الناجمة عن خطأ من المرسل وتشجيع الأوّل على اطلاع الثاني عليها.

إعلام مؤسسة البريد في المصدر

في حال لاحظت مؤسسة بريد في المقصد أنَّ عدداً كبيراً من الإقرارات الجمركية غير المستوفاة وفق الأصول يصلها من مؤسسة بريد معيَّنة في المصدر، ينبغي لها أن تعلم هذه الأخيرة بالمشكلة وتقدّم لها أمثلة في شكل صور رقمية. وقد تكون هذه الخطوة أكثر فعاليّة من تلك التي تقضي بتقديم طلب إلى المكتب الدولي لتعميم منشور على جميع المؤسسات البريدية.

فعلى سبيل المثال، إذا رصدت إدارة البريد و/أو الجمارك في المقصد بعائث مرسلة من مرسلين تجاريين كانت فيها القيم المصرّح بها في الإقرارات الجمركية أدنى (مثلا من تلك الواردة في الفاتورة)، فينبغي لها أن تعلم مؤسسة البريد في المصدر لتحلّ هذه المشكلة مع زبونها.

استقاء آراء الجمارك في ما يخصّ المعطيات الإلكترونية

عندما يتمّ تبادل المعطيات الواردة في إقرارات CN 22/CN 23 بنسق إلكتروني، ينبغي لمؤسسة البريد في المقصد أن تبقى على اتصال منتظم بالجمارك في ما يخصّ نوعية المعطيات واستقاء الآراء التي ترغب الجمارك في تبليغها للمرسل. ثمّ يجب أن تنقل مؤسسة البريد في المقصد هذه الملاحظات إلى المؤسسة البريدية المرسلة، بغية تحسين نوعية المعطيات الإلكترونية.

اتّخاذ تدابير لحثّ المرسلين على استيفاء البيانات إلكترونيا في ما يخصّ البعائث البريدية

ينبغي لمؤسسات البريد اتّخاذ تدابير تحفيزية وإعداد أدوات لجهات النقل الدولية بغية تشجيع هذه الأخيرة على استيفاء الإقرارات الجمركية على الانترنت أو بواسطة نظم أخرى متوفّرة بالخدمة الحرّة قبل إرسال البعائث بالبريد. ومن شأن هذه التدابير أن تحسّن نوعية المعطيات وتساعد على استحداث لصائق مطبوعة وتسمح بتسجيل محتويات الإقرارات الجمركية إلكترونيا، الأمر الذي من شأنه أن يسهّل إجراءات التخليص الجمركي عند وصول البعائث إلى مقصدها.

'4' المبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال لالتقاط البيانات

أُعدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال لالتقاط البيانات بهدف زيادة التطابق مع الإقرارين الجمركيين CN 22/CN 23 المستخدمين في بعائث بريد الرسائل والطرود البريدية والبريد العاجل الدولي أثناء عملية التقاط البيانات.

ويهدف هذا المستند أيضا إلى تقديم المساعدة للمستثمرين المعيَّنين (وزبائنهم) المعنيين بجمع عناصر بيانات الإقرارات الجمركية، وعلى مساعدتهم على ضمان بيانات ذات نوعية جيدة، مع تسهيل تحويلها من صيغة ورقية إلى الصيغة الإلكترونية التي تقابلها (رسالة ITMATT).

وتشمل المبادئ التوجيهية جدولا يتضمن جميع عناصر البيانات المتعلقة بالنموذجين المنقحين CN 22 وCN 23، بالإضافة إلى مواصفات البعائث المقابلة في رسالة ITMATT ذات الصلة لأغراض الإقرار الجمركي الإلكتروني. ويتضمن العمود الأخير من الجدول شرحا لما هو مطلوب من الزبائن عند ملء النموذجين CN 22 وCN 23. وقد جُمعت هذه المعلومات بهدف تقديم الدعم للزبائن والمساعدة اللازمة للموظفين البريديين المشاركين في عملية التقاط البيانات وتقديم نصائح لهم عن كيفية ملء النماذج بشكل صحيح. ويمكن أن يكون الجدول بمثابة دليل يُستخدم في مكاتب البريد ونقاط الخدمات البريدية وإدارات خدمة الزبائن ومكاتب التبادل، ويمكن استخدامه أيضا لأغراض النشر على المواقع الشبكية.

ويمكن الاطلاع على المستند من خلال الرابط التالي: http://www.upu.int/en/activities/customs/key-documents

س) أمثلة عن التعاون المتبادل - عندما تنسّق مؤسسات البريد والجمارك جهودها لدعم متبادل في مهامها

أمثلة يمكن إضافتها بمجرد تقديمها وتدقيقها وإقرارها.

ع) المشاريع والنظم والصكوك والأدوات التي تستخدمها المؤسسات البريدية/الإدارات الجمركية

تستخدم إدارات البريد والجمارك عددا من النظم صمّم بعضها خصّيصا للإدارات البريدية وليس للإدارات الجمركية والعكس بالعكس. وقد تشتري إدارات البريد و/أو الجمارك النظم من مزوّدين تجاريين أو تطوّر نظمها الخاصة.

'1' النظم المعلوماتية الجمركية

بات من المفترض أن توفّر السلطات العامة في أنحاء العالم أجمع الخدمات العامة بالسبل الإلكترونية. ونظرا إلى أنّ الجمارك تتولّى مسؤوليات رئيسية في ما يخصّ مراقبة البضائع وجباية الإيرادات ومكافحة عمليات الاحتيال عند الحدود، فمن الطبيعي أن تلجأ إلى نظم مؤتمتة لتراقب بالأساس تفتيش البضائع وتشرف على وجباية الإيرادات ذات الصلة. وراحت الإدارات الجمركية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتركيز ليس على تفتيش البضائع بل على المعلومات ذات الصلة الواردة في إقرارات الاستيراد والتصدير على ركائز ورقية. ثم لاحظت أنه بإمكانها أيضا ان تحدّ من التزامات المستثمرين المعيَّنين بتقديم نسخ عديدة من المستندات الورقية الأصلية، نظرا لأن المعلومات الرئيسية مسجّلة في النظام المؤتمت الذي في وسعه ليس فحسب التصديق على المعطيات ومعالجتها بل أيضا تخزينها بكلفة أقلّ بكثير من كلفة تخزين المحفوظات على ركائز ورقية.

لكن في فترة كانت لا تزال فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدائية، كانت الجمارك لا تزال بحاجة إلى سلّم النسخ الورقية المادية من أصحاب الإقرارات أو ممثّليهم في مواقع ومهل تناسبها وتحدّدها سلطاتها. ومع تقدّم تكنولوجيا المعلومات لاحقا سمحت التقنيات المحسّنة للمعلومات والاتصالات المستخدمة بداية في أوساط الشركات ثمّ بعد فترة وجيزة في أوساط الإدارات الجمركية بتحسين عمليات الاتصال الفوري. وفي نهاية

المطاف، حلّت هذه التكنولوجيات محل المستندات الورقية الركائز وبدّلت هيكلية الإجراءات المعمول بها وقواعدها. فعلى سبيل المثال، بات في وسع الجمارك تلبية حاجاتها الخاصة وحاجات شركائها التجاريين من خلال الفصل بين التسريح والتخليص الجمركي. ومن شأن البيانات الإلكترونية الواردة قبل استلام البضائع بمدّة أن تقدّم جميع المعلومات الخاصة بالمراقبة المادية والضروريّة لهذا النوع من عمليات المراقبة.

وتستخدم الإدارات الجمركية نظما مختلفة لتكنولوجيا المعلومات. وقد طوّر البعض منها نظمه الخاصة، في حين قام البعض الآخر باعتماد ركائز يمكن تكييفها مع المتطلّبات الوطنية.

ويمكن تسجيل المعطيات بالسبل الآتية في النظام المعلوماتي الجمركي:

- تسجيل المعطيات من قبل موظفي الجمارك؛
- تسجيل المعلومات مباشرة من قبل الشركاء التجاريين أو خدمات المكاتب؛
- إجراء مسح ضوئي للرموز ذات الخطوط واستخدام أجهزة تعرّف ذاتي وتشخيص ذات طابع بصري؛
- استخدام أجهزة استشعار وأخرى لرصد المواقع؛
- نقل المعطيات.

تستخدم أغلبية البلدان إمّا التسجيل المباشر للمعطيات أو التبادل الإلكتروني للمعطيات.

وينفِّذ النظام الجمركي النموذجي المؤتمت العمليات الآتية:

- التحقُّق من جرد البضائع؛
- وإدارة الإجازات والرخص والشهادات، إلخ؛
- والإبلاغ بالتسريح؛
- والانتقائية (بما فيها تقييم المخاطر والاستهداف)؛
- وحساب الإيرادات؛
- وتقديم تقارير عن إحصاءات التجارة الخارجية ونظام إدارة المعلومات.

وتتمتع بعض البلدان بنظم منفصلة للتخليص الجمركي البريدي، في حين أدمجت بلدان أخرى وظائف التخليص البريدي الجمركي في نظمها الجمركية الوطنية. لكن ليس من المستبعد أن تكون هذه الوظائف غير متوفّرة للتخليص الجمركي البريدي حتى عندما تكون إجراءات التخليص الجمركي في البلد مؤتمتة.

'2' نموذج المعطيات في منظمة الجمارك العالمية

نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية هو عبارة عن مجموعة من تعاريف البيانات والرسائل الإلكترونية المنظمة والمنسقة والموحدة بشكل واضح والقابلة لإعادة الاستخدامالتي أُعدت بهدف تلبية المتطلبات التشغيلية والقانونية للوكالات التنظيمية عبر الحدود (بما في ذلك الجمارك) المسؤولة عن إدارة الحدود.

ويعتبر نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية معياراً دولياً جرى وضعه وإدارته مع مراعاة مواءمته مع معايير البيانات الدولية الأخرى شائعة الاستخدام والتي اعتمدتها مجتمعات التجارة والنقل الدولية على نطاق واسع. وقد وضع أعضاء منظمة الجمارك العالمية نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية بالتعاون مع الأطراف الفاعلة في القطاع والمنظمات الدولية. وتُتاح معلومات عن نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية من خلال الرابط التالي: http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/data-model.aspx.

وتقترن الإجراءات التنظيمية العابرة للحدود بعمليات ومتطلبات بيانات مرهقة وغير فعالة وزائدة عن الحاجة وغير واضحة. وقدأُنشئ نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية بهدف الحد من تلك الحواجز التنظيمية بفضل توفير متطلبات تنظيمية تتسم بقدر أكبر من الوضوح والبساطة والاتساق والتوحيد. ومن مصلحة المستثمرين الاقتصاديين خفض التكلفة بهدف الامتثال لإجراءات التنظيم عبر الحدود، كما أنه من مصلحة الوكالات التنظيمية دعمهم بهدف تعزيز فعالية إدارة الحدود.

ويوفِّر أيضاً نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية حلّا للتبادل الإلكتروني المحسّن للمعطيات. وهو يُعتبر معيارا عالميالمتطلّبات المعطيات العابرة للحدود الخاصة بالتسريح والتخليص الجمركيفي ما يتعلّ ق بالبضائع والأوعية ووسائل النقل والأشخاص. وهو منشور في جزأين:

- المكونات الموحدة التي تشمل عناصر البيانات وأسمائها وتمثيل نسق التعريف والقيمة المشفرة، فضلا عن العنصر المقابل من دليل الأمم المتحدة لعناصر بيانات التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد هياكل الفئة على ترتيب عناصر البيانات ذات الصلة من خلال جعلها معلومات ذات مغزى.
- مجموعات المعلومات التي تُنشأ من خلال دمج العناصر الموحَّدة ذات الصلة من نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية. وتشمل مجموعات المعلومات نموذجا معياريا من الرسائل الإلكترونية المتعلقة بسياق تجاري. وتُستخدم لتوضيح مهام تجارية معيَّنة.

وقد وُضع إجراء خاص بصيانة البيانات بهدف ضمان تحيين النموذج وفقا لآخر التطورات. ويتيح هذا الإجراء لأعضاء منظمة الجمارك العالمية تقديم طلب لإدخال تغييرات على المواصفات الحالية إذا ما كانت هناك حاجة واضحة وملحة لذلك. ويشمل الإجراء آلية متعلقة بالإدارة الرشيدة تبيّن كيفية الموافقة على التغييرات المطلوبة.

وتتماشى الرسائل الإلكترونية المعيارية المتصلة بالجمارك والبريد المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي مع نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية. ويتضمن الإصدار 3.6.0 من نموذج البيانات مجموعة معلومات توضّح كيفية استخدام نموذج البيانات في الرسائل الإلكترونية المتصلة بالجمارك والبريد المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي.

'3 رسائل التبادل الإلكتروني للمعطيات بين إدارات البريد-الجمارك في منظمة الجمارك العالمية/الاتحاد البريدي العالمي

تعاون الاتحاد البريدي العالمي مع منظمة الجمارك العالمية على إعداد رسائل للتبادل الإلكتروني للمعطيات بين إدارات البريد-الجمارك (رسائل CUSITM وCUSRSP) وفق نموذج المعطيات لمنظمة الجمارك العالمية. ومن المفترض أن توجّه رسائل الإشعار المسبق CUSITMمن المكتب البريدي المصدّر الذي يتلقّى بعيثة ما إلى إدارة الجمارك في بلد الاستيراد. وتقدّم هذه الرسائل للجمارك إشعارات مسبقة عن البعائث تتضمّن المرسل والمرسل إليه والمحتوى ونفقات النقل المدفوعة والقيمة المصرّح بها. وتسمح هذه المعلومات للإدارة الجمركية بأن تقرّر ما إذا كان ينبغي إبقاء الطرد أو عدم إبقائه للتحقّق من سلامته وما إذا كان من الضروريّ تقييم الرسوم والأجور. أمّا رسائل CUSRSP، فهي ترسل من إدارة الجمارك إلى مؤسسة البريد (ردّا عادة على رسائل CUSITM للإشعارات المسبقة) لاطلاع هذه الأخيرة على احتمال تسريح الطرد لمعالجته لاحقا أو إبقائه للتحقّق من سلامته أو تقييم الرسوم والأجور ذات الصلة.

'4' معايير الرسائل في الاتحاد البريدي العالمي

ترد معايير الرسائل في الاتحاد البريدي العالمي المطبّقة مباشرة على العمليات الخاصة بالجمارك في الجدول الآتي:

الرسالة المعيارية	*من/إلى*	*وصف عام*	*الأغراض التجارية*
M17 EMSEVT V1 الصيغة الأحدث: M40 EMSEVT V3	يتم تبادلها بين المستثمرين المعيَّنين الذين يعالجون البعائث التي يمكن تتبّعها (مثل بريد الرسائل المسجّلة والطرود البريدية والبريد العاجل الدولي)	رسائل تتبُّع للأحداث على مستوى البعيثة للبعائث التي يمكن تتبّعها خلال تقدّمها في السلسلة اللوجستية معيار "S10" هو معيار معرّف البعيثة البريدية الأكثر استخداما (13 حرفا) الميزة الأساسية لمعيار "M40" هي أنّه يوفر عددا أكبر من أحداث تتبّع البعيثة بالمقارنة مع معيار "M17"، من بينها عدّة أحداث مرتبطة بالجمارك على صعيدي الاستيراد والتصدير	التتبُّع وتقفّي الأثر بالنسبة إلى الزبائن، الأمر الذي يعزّز شفافيّة بعائثهم في المواقع الإلكترونية للمستثمرين المعيَّنين تقييم نوعية الخدمة، في سياق عناصر الأنظمة المالية البريدية في بعض الأحيان
M33 ITMATT	من المستثمر المعيَّن في المصدر إلى المستثمر المعيَّن في المقصد نماذج الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة: CN 22 وCN 23	رسالة على مستوى البعيثة تتضمّن معلومات عن محتويات البعائث البريدية	تُستخدم أساسا لتقديم معطيات خاصة بالجمارك للمستثمر المعيَّن في المقصد. ويمكن استخدام هذه المعطيات للتخليص الجمركي ولتقييم المخاطر على حدّ سواء. و"ITMATT" هي في الواقع مصدر معلومات لـ "M43a CUSITM".

الرسالة المعيارية	*من/إلى*	*وصف عام*	*الأغراض التجارية*
M14 PREDES v2.0 الصيغة الأحدث: M41 PREDES v2.1	من مكتب التبادل في المصدر إلى مكتب التبادل في المقصد [1] نماذج الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة: بيانا الإرسالية CN 31 و CN 32 - قائمة الطريق CP 87 - القائمتان الخاصتان CN 16 و CN 33 - لصائق الأوعية CN 34 و CN 35 و CN 36 و CP 83 و CP 84 و CP 85	رسالة على مستويات الإرسالية والوعاء والبعيثة تحدّد العلاقة بين البعيثة والوعاء، أي الموضع المنطقي أو معرّف الوعاء للبعائث التي يمكن تتبّعها (مثل بريد الرسائل المسجّلة والطرود البريدية والبريد العاجل الدولي) M41 تتماشى مع المحاسبة البريدية، وبالتالي يمكن أن تحل محل النسخة الورقية من بيان الإرسالية/قائمة اطريق كأساس للمحاسبة الدولية	تسمح رسائل "PREDES/RESDES" بـ: - المراقبة التشغيلية للأوعية - تحليل عنصر مكتب التبادل إلى مكتب التبادل في السلسلة اللوجستية لأغراض نوعية الخدمة - إجراء تحليلات للشبكة خاصة بالأحجام وهي أيضا أكثر تماشيا مع عمليات النظام المالي (مع M41)
M13 RESDES v1.1	من مكتب التبادل في المقصد إلى مكتب التبادل في المصدر	RESDES هي رسائل على مستوى الوعاء يعلم فيها مكتب التبادل في المقصد نظيره في المصدر بتاريخ/ساعة معالجة (إمّا الوصول أو الفتح) الأوعية المعلن عنها سابقا في رسائل "PREDES".	
M43 CUSITM	من المستثمر المعيَّن في المقصد إلى الجمارك في المقصد	رسائل على مستوى البعيثة تتضمّن معلومات عن محتويات البعائث البريدية	تقدّم للجمارك معلومات تسمح بالقيام بالمراقبة الجمركية، من قبيل تحديد الرسوم والأجور
M44 CUSRSP	من الجمارك إلى المستثمر المعيَّن في المقصد	مستوى البعيثة	تقدّم للمستثمر المعيَّن في المقصد معلومات مستقاة من الجمارك في ما يخصّ البعائث، بما فيها معلومات عن التخليص الجمركي

[1] يتمّ تبادل رسائل "PREDES/RESDES" بسبل إلكترونية بين المستثمرين المعيّنين، لكنّها تشكّل من الناحية التجارية تبليغات بين مكاتب التبادل.

يقدم الرسم البياني التالي نظرة أكثر تفصيلا على المكونات التي تم تطويرها لتمكين القطاع البريدي من الامتثال للمتطلبات الناشئة فيما يتعلق بتوفير البيانات الإلكترونية المسبقة لأغراض مالية وأمنية على السواء. ويُناقش كل تدفق من تدفقات البيانات التي تشكل النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة، مما يسفر عن إعداد رسم بياني يظهر النموذج في مجمله. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في توحيد التفاهمات بشأن البروتوكولات التشغيلية التي تدعم هذا النموذج وتدفقات البيانات، وضمان اتساق الرسائل، وتمهيد السبيل لتحقيق التكامل العملي للأنظمة الإلكترونية لمختلف الشركاء البريديين في كل حلقة من حلقات سلسلة الإمدادات البريدية.

ويعتبر كل من المؤسسات البريدية وشركات الطيران وإدارات الجمارك الأطراف المشاركة في تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة. وينطوي النموذج البريدي العالمي للبيانات الإلكترونية المسبقة الخاص بالاتحاد البريدي العالمي على ثمانية تدفقات للبيانات، وتجري هذه التدفقات بين الأطراف المذكورة. وقد وُضع هذا النموذج بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي وغيرها من الهيئات مثل المفوضية الأوروبية.

ولأغراض هذا المبدأ التوجيهي، لابد من التركيز على التدفقات الثلاثة التالية للنموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة:

- التدفق 1: المجالات التي يكون فيها المستثمر المعيَّن مسؤولاً:
  - الالتقاط الإلكتروني لمحتوى الإقرار الجمركي (CN 23) للمرسل،
  - نقل محتوى الإقرار الجمركي CN 23 إلى المستثمرين المعيَّنين في المقصد بواسطة رسالة ITMATT المعيارية الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي في أقرب وقت ممكن؛ وفي كل الأحوال قبل التوزيع، وعملياً قبل تكوين الإرسالية (الوضع في الأكياس) بالنسبة لجميع البعائث البريدية الخاضعة لمتطلبات البيانات الإلكترونية المسبقة.

- التدفق 2: عندما يكون المستثمر المعيَّن في المقصد مسؤولا عن توفير بيانات الإقرار الجمركي CN 23 كما وردت إليه من المستثمر المعيَّن في المصدر، إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد عن طريق رسالة CUSITM (أو أية وسيلة أخرى متفق عليها على أساس متبادل).

- التدفق 3: عندما تجري السلطات الجمركية في بلد المقصد تقييمها الأولي (للمخاطر، والبعائث الخاضعة لرسوم، إلخ.)، وترسله إلى المستثمر المعيَّن في المقصد عن طريق رسالة CUSRSP (أو أية وسيلة أخرى متفق عليها على أساس متبادل).

ويرجع ذلك إلى أن ما تبقى من تدفقات النموذج البريدي العالمي مرهون بإقامة اتصال إلكتروني بين المستثمرين المعيَّنين (التدفق 1) وبين المستثمر المعيَّن والسلطات الجمركية للبلد الذي ينتمي إليه (التدفقان 2 و3).

وفيما يلي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النموذج البريدي العالمي:

'1' تمشياً مع المادة 8-2 من الاتفاقية البريدية العالمية، يجب ألا يتسبب تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة في إعاقة التجارة والتدفقات البريدية.

'2' يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات البريدية والسلطات الأمنية في بلديْ المصدر والمقصد (مثل السلطات الجمركية ووكالات مراقبة الحدود والهيئات المعنية بأمن الطيران) بهدف ضمان رصد تدفقات الرسائل من البداية إلى النهاية وموثوقيتها.

’3 يجب أن يكون من الممكن تبادل رسائل ITMATT والردود عليها على مدار السنة و24 ساعة في اليوم.

’4 تشير رسالة "اكتمال التقييم لأغراض النقل الجوي" ("Assessment complete for air conveyance") إلى أن السلطات المختصة في بلد المقصد قد رخصت بنقل البعيثة جوا إلى بلد المقصد، وذلك ما لم يصدر توجيه آخر بهذا الشأن.

’5 ستُتخذ القرارات المتصلة بأمن الطيران نتيجة استلام البيانات على مستوى البعيثة في غضون دقائق.

’6 لن ترسل سوى البعائث التي حصلت على الوضع "اكتمال التقييم لأغراض النقل الجوي" أو تلك التي عولجت وفقا لإجراءات الإحالة الأمنية المحددة.

’7 ستتضمن رسالة CARDIT (رسالة إشعار مسبق من المؤسسات البريدية إلى شركات الطيران بشأن البعيثة المرسلة) إشارة تبيّن أن البعيثة تلبي متطلبات البيانات الإلكترونية المسبقة أو أنها معفاة منها.

’8 يرسل بريد المصدر البيانات المتعلقة بالبعيثة/الإرسالية إلى بريد المقصد (ITMATT، PREDES).

’9 يرسل بريد المقصد بيانات إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد (CUSITM أو ما يعادلها محليا).

’10 ترسل السلطات الجمركية في بلد المقصد ردا إلى بريد المقصد (CUSRSP أو ما يعادلها محليا).

’11 يرسل بريد المقصد بيانات إلى بريد المصدر (التبادل الإلكتروني للبيانات).

’12 يرسل بريد المصدر بيانات عن الإرسالية إلى بريد المقصد (رسالة PREDES).

’13 يرسل بريد المقصد بيانات عن الإرسالية إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد.

’14 يرسل بريد المصدر بيانات عن الشحنة إلى شركة النقل في بلد المصدر.

’15 ترسل شركة النقل في بلد المصدر بيانات استمارة الشحن إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد.

مخطط البيانات الإلكترونية المسبقة (النموذج البريدي العالمي)

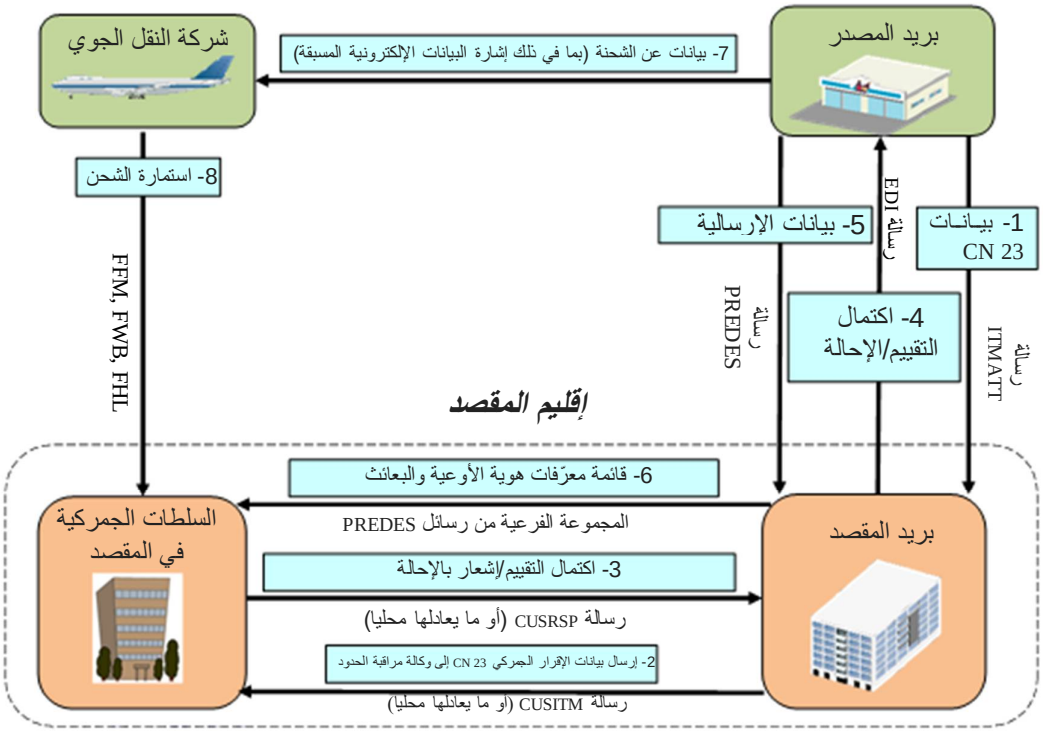

© الاتحاد البريدي العالمي 2011- جميع الحقوق محفوظة

'6' خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة

تقدم خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة لمحة عامة عن الخطوات المقبلة التي يُقترح أن يتبعها كل من المستثمرين المعيَّنين للاتحاد والمكتب الدولي والجهات الأخرى المعنية بأمن سلسلة الإمدادات البريدية من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة من البيانات الالكترونية المسبقة في القطاع البريدي.

وترمي خارطة الطريق إلى توضيح الأدوار والأهداف والجداول الزمنية التي يعكف على تنفيذها الاتحاد البريدي العالمي. وتبيّن الإجراءات الجماعية التي يُطلب من كل من أفرقة الاتحاد والمكتب الدولي اتخاذها، كما تنبّه المستثمرين المعيَّنين بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل الامتثال لهذه المتطلبات قبل دخولها حيز التنفيذ بالكامل.

وخارطة الطريق هي عبارة عن مستند حي يجري تحيينه بتطور مضمونه، وبحسب التقدم المحرز في بنود العمل التي يحتوي عليها. ويمكن الاطلاع على آخر إصدار من خارطة الطريق هذه من خلال الرابط التالي: http://www.upu.int/en/activities/customs/key-documents.

'7' نظام الإقرارات الجمركية الخاص بالاتحاد البريدي العالمي

إنّ نظام الإقرارات الجمركية في الاتحاد البريدي العالمي هو تطبيق برامجي يوفّره مركز التقنياءات البريدية في الاتحاد ويطوّره بحسب رسائل التبادل الإلكتروني للمعطيات بين إدارات الجمارك-البريد في منظمة الجمارك العالمية-الاتحاد البريدي العالمي: وهو ينفّذ المهام الآتية:

- يطبّق بالتماشي مع الرسائل المعيارية للتبادل الإلكتروني للمعطيات في منظمة الجمارك العالمية-الاتحاد البريدي العالمي الخاصة بالجمارك (CUSITM/CUSRSP)، بالإضافة إلى الرسائل المعيارية بين مؤسسات البريد (ITMATT).
- ويربط المستثمرين المعيَّنين بالجمارك وبوكالات حدودية/أمنية أخرى.
- وينقل الإقرارات الجمركية الإلكترونية للإشعارات المسبقة والردود.
- ويساعد على التسجيل اليدوي للمعطيات وتشارك الإقرارات والردود بواسطة واجهة شبكية.
- ويسمح بالترابط مع نظم أخرى لاستيراد/تصدير إقرارات البعائث ومعطيات الردود الجمركية بواسطة واجهةمعيارية مستقلّة (بروتوكول "SOAP" للنفاذ البسيط).
- ويسمح بتقييم آلي للمخاطر بفضل محرّك قواعد وبرنامج مساعد لواجهة برمجة التطبيقات "API" (نفاذ إلى نظم أخرى لتكنولوجيا المعلومات).
- ويسهّل الحساب الآلي للرسوم والأجور بفضل محرّك قواعد وبرنامج مساعد لواجهة برمجة التطبيقات "API" (نفاذ إلى نظم أخرى لتكنولوجيا المعلومات).
- ويوفّر قائمة خاصة بالمراقبة يمكن دمجها في العمليات التشغيلية التي يديرها نظام إدارة البريد (مثل النظام البريدي الدولي).
- ويقدّم معلومات مستقاة عن الأمن أو مسائل أخرى خاصة ببلد الاستيراد إلى مؤسسة البريد في المصدر بواسطة رسائل CUSRSP.
- ويوفِّر منهجين تطبيقين:

أ) أوّلهما من دون بنى أساسية هو نظام مركزي يديره الاتحاد البريدي العالمي.

ب) وثانيهما نظام إقرارات جمركية يُدار ذاتيا هو صيغة مُركبة محليا من النظام الذي تديره إدارات البريد أو الجمارك (أو الاثنتان معاً) تسمح باندماج معزّز في النظام وأداء أفضل وتحكّم في الدقّة للأحجام الكبيرة، بالإضافة إلى مراقبة محلية لمعطيات النظام.

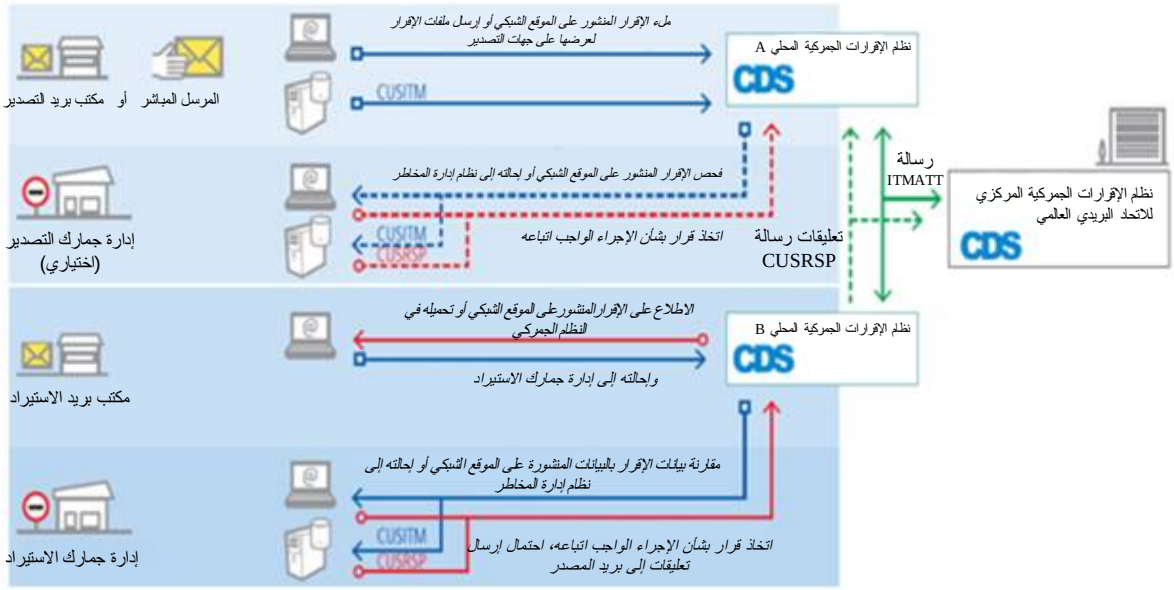

ولمزيد من المعلومات عن نظام الإقرارات الجمركية، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لمركز التقنيات البريدية (www.ptc.upu.int).

'8' مشروع SECUREX

من أجل دعم تنفيذ نظام الإقرارات الجمركية والنموذج البريدي العالمي للبيانات الإلكترونية المسبقة، حُدّد مشروع تجريبي يُطلق عليه SECUREX. ويُموّل هذا المشروع من صندوق نوعية الخدمة الخاص بالاتحاد البريدي العالمي، ويرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تمكين المستثمرين المعيَّنين والجمارك من تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة في 13 بلداً رائداً.
- تعزيز وظيفة البيانات الإلكترونية المسبقة لنظام الإقرارات الجمركية وربطها بالنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) (تستخدمها الجمارك في 90-100 بلد)
- بناء قدرات المستثمرين المعيَّنين على التعاون مع الجمارك واستعراض عمليات جديدة وتنفيذها
- بدء تشغيل نظام الإقرارات الجمركية وتوفير التدريب على معايير الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية و/أو استخدام نظام الإقرارات الجمركية وضمان تكامله مع النظام البريدي الدولي.
- الحد من الوقت الذي تستغرقه البعائث في الجمارك استناداً إلى الأحداث EMSEVT (الاستيراد: EME/EDB -> EMF/EDC؛ التصدير: EXA-> EXB)

'9' إزالة الطابع المادي عن المستندات الداعمة

اعتمدت مؤسسات الجمارك نظما مؤتمتة للتخليص الجمركي للبضائع على نطاق واسع، ملتزمة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الجمركية عندما تكون مربحة وفعّالة بالنسبة إلى الجمارك والمبادلات التجارية على حدّ سواء. لكن لا تزال المستندات الورقية الركائز شائعة الاستخدام في المبادلات التجارية الدولية. وهذا النهج مكلف ويستغرق وقتا طويلا ويزيد من خطر وقوع أخطاء وعمليات احتيال. ويتضمّن الفصل الثالث من الملحق العام باتفاقية كيوتو المنقّحة توجيهات كاملة عن تقديم المستندات الداعمة إلكترونيا إلى الجمارك. وبفضل تقدّم تكنولوجيا المعلومات، طُوّرت بسرعة في هذه الأثناء حلول مربحة وآمنة وموثوق بها للإدارة الإلكترونية للمستندات، فضلاً عن تطوير خدمات لإعداد المراجع واعتمادها على صعيد واسع في أوساط الحكومات والشركات. وباتت المنظمات الدولية والوكالات الحكومية وجمعيات القطاع تستعمل أكثر فأكثر نماذج معيارية للمستندات الإلكترونية، من قبيل الإجازات والشهادات والرخص وتشجّع على استخدامها خلال المدّة الكاملة للعمليات التجارية الدولية.

وتوصي من ثم منظمة الجمارك العالمية أعضاءها باتّخاذ تدابير لإزالة الطابع المادي عن المستندات الداعمة بالكام، وذلك بهدف تعزيز عمليات التخليص الجمركي التي لا تستخدم الورق كبديل لمتطلبات المستندات الورقية. ومن الجليّ أنّ المبادلات التجارية التي لا تدعو الحاجة فيها إلى استخدام ورق تتمتّع بعدّة ميزات. فتكنولوجيا المعلومات تخفّض كلفة المبادلات وتبسّط الإجراءات التجارية من خلال تخفيف أعباء التسليم والتخزين وتقديم المستندات الأصلية على ركائز ورقية خلال العمليات الجمركية.

وتحتاج إدارت الجمارك وغيرها من الهيئات التنتظيمية العابرة للحدود إلى المستندات الداعمة لأغراض التدقيق. وبفضل المستندات الداعمة المرقمنة تكون عمليات التدقيق هذه آلية ويمكن وربطها بواسطة منهج تدقيق قائم على المخاطر.

وللتخلي عن الطابع المادي بفعاليّة، توصي الهيئات التنظيمية العابرة للحدود بتحديد المستندات الداعمة التي ينبغي عادة إرفاقها بالبضائع والإقرارات الجمركية وتقييم مدى الحاجة إلى هذه المستندات في عمليات التخليص الجمركي للنظر في إمكانية الاستغناء عنها. ويُقترح بداية أن يصبح من غير الضروري تقديم

المستندات الداعمة على ركائز ورقية، في حال كانت تقدّم أصلا بنسق إلكتروني. ويجب أن يستند تسريح البضائع وتخليصها الجمركي إلى الإقرارات الإلكترونية والتدقيق الآلي لا غير. ولدعم عمليات تخليص جمركي سلسة للبضائع، يجدر بالإدارات الجمركية أن تسمح لنظم التخليص الجمركي المؤتمتة بأن تتحقّق آليا من المعلومات الواردة في المستندات الداعمة التي أزيل عنها طابعها المادي والتي يمكن الاطلاع عليها بسبل إلكترونية. وتكون عادة المعلومات المطلوبة للتسريح واردة في قواعد معطيات وكالات حكومية أخرى وعلى شكل حلول الشباك الواحد ونظم جهات الشحن (cargo community systems)، فضلاًعن الأدلّة المرجعية التي تديرها هيئات القطاع الخاص.

وتعدُّ المستندات الداعمة في حلول الشباك الواحد من أبرز أسباب التأخّر في التخليص الجمركي للبضائع. ولا بدّ من اعتماد منهج كامل لحلّ مشكلة إدارة المستندات الداعمة إدارة رقمية.

وفي ما يلي التوصية الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية بشأن إزالة الطابع المادي عن المستندات الداعمة (في يونيو "حزيران" 2012):

إنّ مجلس التعاون الجمركي[1]:

إذ يقرّ
بأنّ الإدارات الجمركية اعتمدت على نطاق واسع نظما مؤتمتة للتخليص الجمركي للبضائع والتزمت بتطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الجمركية عندما تكون هذه الأخيرة مربحة وفعّالة بالنسبة إلى الجمارك والمبادلات التجارية على حدّ سواء،

وإذ يعتبر
أنّ استخدام المستندات الورقية في المبادلات الدولية مكلف ويستغرق وقتا طويلا ويزيد من خطر وقوع الأخطاء وعمليات الاحتيال،

وإذ يأخذ في اعتباره
أحكام الفصل الثالث من الملحق العام باتفافية كيوتو المنقّحة الخاصة بالإدارة الإلكترونية للمستندات الداعمة من قبل الإدارات الجمركية،

وإذ يعترف

[1] مجلس التعاون الجمركي هو التسمية الرسمية لمنظمة الجمارك العالمية.

بالتطور السريع للحلول المربحة والآمنة والموثوق بها للإدارة الإلكترونية للمستندات وتطوير خدمات تخزين البيانات واعتماد هذه الحلول على نطاق واسع من قبل أهل القطاع والإدارات،

وإذ يقر
بأنّ المنظمات الدولية والوكالات الحكومية وجمعيات القطاع باتت تستعمل أكثر فأكثر نسقا معيارية للمستندات الإلكترونية، من قبيل الإجازات والشهادات والرخص وتشجّع على استخدامها خلال المدّة الكاملة للعمليات التجارية الدولية،

وإذ يسعى
إلى تعزيز عمليات التخليص الجمركي التي لا تستخدم الورق كبديل لمتطلبات المستندات الورقية،

وإذ يرغب
في تخفيض كلفة التجارة وتبسيط الإجراءات التجارية من خلال تخفيف أعباء التسليم والتخزين ووجوب تقديم المستندات الأصلية على ركائز ورقية خلال العمليات الجمركية،

وإذ يحرص
على تحسين المراقبة الجمركية من خلال التطبيق الفعّال للتدقيق الآلي واعتماد مبدأ إدارة المخاطر،

يوصي

أعضاء المجلس وجميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصّصة، فضلا عن الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية بالقيام قدر المستطاع بالخطوات التالية:

'1' تحديد المستندات الداعمة التي ينبغي عادة إرفاقها بالبضائع والإقرارات الجمركية وتقييم مدى الحاجة إلى هذه المستندات في عمليات التخليص الجمركي للنظر في إمكانية الاستغناء عنها.

'2' الاستغناء عن الحاجة إلى تقديم المستندات الداعمة بنسق ورقي في حال قدّمت أصلا بنسق إلكتروني؛

'3' تنفيذ عمليات التسريح والتخليص الجمركي للبضائع بناء على الإقرارات الإلكترونية والتحقيق الآلي لا غير؛

'4' السماح لنظم التخليص الجمركي المؤتمتة بأن تتحقّق آليا من المعلومات الواردة في المستندات الداعمة التي أزيل عنها طابعها المادي والتي يمكن الاطلاع عليها بسبل إلكترونية من خلال:

أ) قواعد معطيات أخرى تابعة لوكالات حكومية؛

ب) بيئات قائمة على مفهوم الشباك الواحد (نظم جهات الشحن)؛

ج) أدلّة مرجعية خاصة.

ويطلب

من جميع أعضاء مجلس التعاون الجمركي وأعضاء منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصّصة، فضلا عن الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية التي قبلت هذه التوصية، بإبلاغ الأمين العام لمجلس التعاون الجمركي بتاريخ تنفيذ التوصية والإجراءات ذات الصلة. وسيتولّى الأمين العام إحالة هذه المعلومات إلى الإدارات الجمركية لجميع أعضاء المجلس وأيضا إلى الإدارات الجمركية التابعة لأعضاء منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصّصة، فضلا عن الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية التي قبلت هذه التوصية.

'10' المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

تتصدر المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية الاستراتيجيات العالمية لكل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي.

وفيما يلي الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية بشأن المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية:

لقد اضطلع الاتحاد البريدي العالمي بالأنشطة التالية:

- برنامج التجارة الإلكترونية للاتحاد البريدي العالمي الذي يدمج جميع أنشطة الاتحاد البريدي العالمي في مجال التجارة الإلكترونية في إطار برنامج إطاري واحد؛
- موافقة المؤتمر على خطة المنتجات المتكاملة لاستراتيجية الاتحاد البريدي العالمي بشأن تطوير المنتجات والتي تتضمن توجيهات ترمي إلى ضمان مواءمة مواصفات المنتجات مع متطلبات سلسلة الإمدادات، بما في ذلك البيانات الإلكترونية المسبقة؛
- تنفيذ برنامج الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية الذي ينطوي على أنشطة بناء القدرات من أجل ضمان مواءمة نوعية خدمات سلسلة الإمدادات البريدية مع احتياجات سوق التجارة الإلكترونية،
- دليل التصدير البريدي
- النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة،
- تقديم عروض عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتعاون بين المؤسسات البريدية والجمارك في مجال البيانات الإلكترونية المسبقة بهدف تيسير التجارة الإلكترونية.
- بدء تنفيذ مبادرة SECUREX لتمكين المؤسسات البريدية والجمارك من تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة، وإضفاء المزيد من المرونة على العمليات الجمركية بهدف تيسير التجارة عبر الحدود.

وبالنسبة لمنظمة الجمارك العالمية، نُفّذ عدد من الأنشطة من بينها:

- صدور قرار من لجنة السياسة العامة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية (في ديسمبر 2017). وفيما يلي المبادئ الأساسية التي تضمّنها هذا القرار:
  - البيانات الإلكترونية المسبقة وإدارة المخاطر؛
  - التيسير والتبسيط؛
  - السلامة والأمن؛
  - تحصيل الإيرادات؛
  - القياس والتحليل؛
  - الشراكات؛
  - التوعية العامة والاتصال وبناء القدرات؛
  - والأطر التشريعية.
- تقرير عن دراسة بشأن ممارسات/مبادرات الأعضاء؛
- تجميع دراسات الحالة الخاصة بالبلدان؛
- تعزيز المبادئ التوجيهية للإفراج الفوري؛

- اختبار الممر التجاري الآمن وتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة لأغراض التقييم المسبق والتخليص (تجربة الممر الأخضر "Green Lane" بين أستراليا ونيوزيلندا)؛

فيما يلي الأعمال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية المنفّذة في الدورة الحالية 2017-2020 في إطار لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي:

'1' ترشيد وتبسيط العمليات بهدف إدارة الكميات المتزايدة من البعائث البريدية (بما في ذلك إجراءات إعادة البعائث/استرداد التكاليف)

'2' تحصيل الإيرادات بطريقة عادلة وفعالة له تأثير ضعيف للغاية أو ليس له أي تأثير على مهل التخليص الجمركي عند الحدود بالنسبة للبعائث البريدية ذات القيمة المنخفضة

'3' الأمن والسلامة في بيئة البريد الدولي (بضائع التجارة الإلكترونية)

'4' جمع الممارسات والمبادرات الجيدة لاعتمادها وإدراجها في المبادئ التوجيهية ذات الصلة

'5' الاستفادة من الأعمال التي تقوم بها الهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك برنامج التوعية والاتصال

'11' مشروع نقل البريد بالسكك الحديدية - إنشاء خدمة دولية لنقل البريد بالسكك الحديدية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين التشغيل المتبادل للبنية التحتية للشبكة البريدية بفضل أنشطة النقل من خلال:

- إعداد المعايير التشغيلية فيما يتصل بنقل البعائث البريدية بالسكك الحديدية؛
- إحداث عمليات لنقل البريد بالسكك الحديدية بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية؛
- تقديم أي اقتراحات لاستكمال أو تعديل وثائق الاتحاد البريدي العالمي إلي أجهزة الاتحاد المختصة للموافقة عليها عند الاقتضاء.

ومن بين الفوائد المحتملة لذلك تعزيز التجارة الإلكترونية والسلامة التشغيلية والأمن واستدامة وسائل النقل من الناحية الاقتصادية، فضلا عن استحداث مشروع جديد لنقل البريد الدولي.

ولقد نُفّذت مشاريع تجريبية لنقل البعائث البريدية عن طريق السكك الحديدية على طول مسارات مختلفة وشاركت فيها عدة بلدان عبور. وأجريت غالبية المشاريع التجريبية على قطارات نقل الحاويات، ولكنأُجري البعض الآخر منها على قطارات الركاب. وبالإضافة إلى ذلك، انطوت بعض المشاريع التجريبية على النقل المتعدد الوسائط (بالسكك الحديدية وجوا وبحرا والشاحنات مثلا). وكانت الصين بلد المصدر لغالبية المشاريع التجريبية. وأثناء تنفيذ المشاريع التجريبية، تم تبادل رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي بين المستثمرين المعيَّنين لغرض تتبع البعائث البريدية.

وختاماً، ينبغي أن توضح المبادئ التوجيهية لإنشاء خدمة نقل البريد بالسكك الحديدية جميع الإجراءات من بلد المصدر إلى بلد المقصد، بما في ذلك بلد العبور. وستكون هذه الإجراءات ذات طبيعة غير إلزامية ويمكن أن تكون بمثابة نموذج للمستثمرين المعيَّنين وشركات النقل بالسكك الحديدية في مناطق أخرى من العالم.

خامساً- مسائل السلامة والأمن

لطالما كانت مبادئ السلامة أولى أولويّات الحكومات في ما يتعلّق بالتبادلات العابرة للحدود، وقد وسّع نطاق البرنامج الأمني بانتظام في خلال العقد الأخير. ويشكّل إعداد إطار المعايير "SAFE" لضمان أمن المبادلات التجارية وتيسيريها في عام 2005 خطوة مهمّة في هذا السياق. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت منظمة الجمارك

العالمية تبذل جهودا كبيرة لمساعدة أعضائها في تعزيز قدراتهم على ضمان أعلى مستويات الأمن في السلسلة اللوجستية مع تسهيل المبادلات التجارية الدولية حاليا واستيفاء شروطها.

وقد اكتست مسألة هشاشة سلسلة الإمدادات البريدية أهمية متزايدة منذ وقوع حادث في عام 2010 إثر إرسال مواد متفجرة في البريد الجوي. وساهمت هذه المشكلة في تقريب المنظمات الدولية في جهودها الرامية إلى تعزيز أمن البضائع تعزيزا منسّقا. ومنذ تلك الفترة، أقيم تعاون مكثف بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوّي الدولي. وتشارك هذه المنظمات في الاجتماعات التي يعقدها كلّ منها حول المسائل الأمنية ذات الصلة.

أ) معايير الأمن المادي والإجرائي الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي

تُطبَّق معايير الأمن المادي والإجرائي التي وضعها الاتحاد البريدي العالمي على المرافق الحيوية في الشبكة البريدية:

- معيار الأمن البريدي S58: التدابير الأمنية العامة التي تحدد الأمن المادي والإجرائي الدنيا المطبقة على المرافق الحيوية في الشبكة البريدية؛
- معيار الأمن البريدي S59: أمن مكاتب التبادل والبريد الجوي الدولي الذي يحدد المتطلبات الأمنية الدنيا المتعلقة بنقل البريد الدولي.

ويعتبر معيارا الاتحاد البريدي العالمي الأمنيان S58 وS59 إلزاميين لجميع البلدان الأعضاء في الاتحاد. وللإطلاع على وصف كامل لهذين المعيارين، يرجى زيارة القسم الخاص بمعايير الأمن البريدي على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي من خلال الرابط التالي www.upu.int.

ب) إطار المعايير "SAFE" في منظمة الجمارك العالمية

يعدُّ إطار المعايير "SAFE" في منظمة الجمارك العالمية الرامي إلى ضمان أمن المبادلات التجارية العالمية وتيسيرها[1] أداة جمركية تشمل جميع وسائل النقل وتهدف إلى ضمان أمن نقل البضائع في السلاسل اللوجستية الدولية وتسهيله. ويؤثّر هذا الإطار في الصعيدين الوطني والدولي على حدّ سواء وهو مؤلّف من معايير مختلفة تقضي في جملتها بما ما يلي:

- إقامة شراكات بين الإدارات الجمركية وبين هذه الأخيرة والقطاع الخاص وبينها وبين هيئات حكومية أخرى عند الحدود؛
- تنسيق المتطلّبات الخاصة بالمعلومات الإلكترونية المسبقة بغية تحليل المخاطر لمواجهة التهديدات الأمنية؛
- استخدام أجهزة كاشفة حديثة غير اقتحامية؛
- الاستعانة بمؤسسات اقتصادية معتمدة استوفت الشروط الأمنية المحدّدة مسبقا وتتمتّع بتسهيلات متزايدة؛
- الاعتراف المتبادل بين الإدارات الجمركية بمؤسساتها الاقتصادية المعتمدة والإجراءات الجمركية المعتمدة في أوساطها.

لطالما كانت الجمارك مكلّفة بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات تشمل مجالات مختلفة، من قبيل تحصيل الإيرادات والمراقبة والتسهيل وحظر المواد غير المشروعة وحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى تطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية. وهذا الطيف العريض لمهام الجمارك يعكس حقيقة أن السلطات الجمركية درجت منذ فترة طويلة على تولي قضايا تعود المسؤولية السياسية للنظر فيها إلى وزارات ومؤسسات حكومية

[1] يمكن الاطلاع على إطار المعايير "SAFE" عبر الرابط الآتي:
(http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/safe_package-for-new-site.aspx)

أخرى. وتشمل هذه القضايا مجالات الصحة والزراعة والبيئة والإحصاءات التجارية، وحتّى الهجرة في بعض الأحيان. أمّا مهام إدارة الحدود، فهي منبثقة من الدور الموكل عادة إلى الجمارك والمتمثل في جباية الرسوم المفروضة على البضائع المتبادلة دوليا. ويوسّع نطاق هذه المهمّة التقليدية ليشمل تحصيل أنواع أخرى من الأجور، من قبيل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

والجمارك مخوَّلة تفتيش البضائع ووسائل النقل التي تدخل إقليم دولة أو تعبره أو تغادره. ويحقّ لها أن ترفض السماح بالدخول أو العبور أو حتّى الخروج في بعض الحالات. وهي تتمتّع بصلاحيات واسعة، لكن ينبغي لها أنتعتمد نهجا كلّيا بغية ضمان أعلى مستويات الأمن في السلسلة اللوجستية للمبادلات الدولية مع ضمان تعزيز تيسير التجارة باستمرارفي الوقت عينه. ولهذه الغاية، أبرمت الإدارات الجمركية اتفاقات تعاون مع هيئات حكومية أخرى في ما يخصّ إدارة الحدود إدارة منسّقة.

وإثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، طلبت الدول من الإدارات الجمركية إعادة النظر في النظام العالمي لأمن البضائع وتعزيزه. وخلال الجلسات السنوية لمجلس منظمة الجمارك العالمية التي عقدت سنة 2005 في بروكسل، اعتمد المديرون العامون لإداراتالجمارك التي تمثّل أعضاء المنظمة إطار المعايير "SAFE" الرامي إلى ضمان أمن التجارة الدولية وتيسيرها (إطار "SAFE"). وينصّ هذا الصك الدولي على إدارة البضائع المنقولة عبر الحدود من البداية إلى النهاية، مع التشديد على أهميّة توطيد الشراكات بين الإدارات الجمركية والهيئات الحكومية وبين الجمارك والشركات. ويتولّى فريق العمل المعنيّ بإطار "SAFE" التابع لمنظمة الجمارك العالمية تحيين الاتفاقية وضمان وجاهتها.

وقامت منظمة الجمارك العالمية أيضا بإصدار ملفّ "SAFE"[1] الذي يجمع جميع الصكوك والتوجيهات الصادرة عنها بهدف دعم تطبيق إطار معايير SAFE. ويتضمّن الملفّ ما يلي: إطار "SAFE" والتوجيهات الخاصة بإدارة السلسلة اللوجستية المتكاملة وتوجيهات التنفيذ الموجّهة إلى المؤسسات الاقتصادية المعتمدة ومجموعة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية المعتمدة وإجراءات الطعن النموذجية للمؤسسات الاقتصادية المعتمدة والمنافع بالنسبة إلى المؤسسات الاقتصادية المعتمدة: مساهمة الفريق الاستشاري للقطاع الخاص التابع لمنظمة الجمارك العالمية والتوجيهات الخاصة بشراء أجهزة المسح الضوئي/الكشف غير الاقتحامية واستخدامها وآلية صيانة عناصر معطيات "SAFE" والتوجيهات الخاصة بانتعاش التجارة والأسئلة المتكرّرة التي تهمّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودليل استراتيجية ترتيبات أو اتفاقات الاعتراف المتبادل ودليل المصادقة على المؤسسات الاقتصادية المعتمدة والتوجيهات المتعلقة بالشراكة بين الجمارك والمؤسسات التجارية والنموذج المخصّص للمؤسسات الاقتصادية المعتمدة.

وتشكّل المساعدة على تعزيز القدرات جزءاً أساسياً من استراتيجية تطبيق إطار "SAFE". ويستفيد أعضاء المنظمة الذين طلبوا مساعدة في هذا المجال من مساعدة مهيكلة ومتواصلة تضمن تطبيقا دائما لأحكام إطار المعايير وجوهره. وتتعاون أجهزة العمل التابعة للجمارك وللقطاع الخاص تعاونا وثيقا للحفاظ على وجاهة إطار معايير SAFE في بيئة تشهد تطوّرا متواصلا.

وعلى مرّ مراحل تطوير إطار "SAFE"، أقرّ المجتمع الدولي على نطاق أوسع بأهميّة عمليات المراقبة عند التصدير، بما فيها مراقبة البضائع المزدوجة الاستخدام.

ج) منح صفة المؤسسة الاقتصادية المعتمدة للمستثمرين المعيَّنين

[1] يمكن الاطلاع على الملفّ عبر الرابط الآتي: www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/safe_package.aspx.

يشكل برنامج المؤسسة الاقتصادية المعتمدة عنصرا أساسياً من إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية ("SAFE FoS"). وتم تعريف المؤسسة الاقتصادية المعتمدة بأنها طرف مشارك في الحركة الدولية للبضائع بأي صفة كانت والذي أقرّت إدارة جمركية وطنيةما أو أُقِرَّ نيابة عنها بأنه يمتثل للمعايير الأمنية لمنظمة الجمارك العالمية أو لمعايير مماثلة في مجال أمن سلسلة الإمدادات.

وتشمل المؤسسات الاقتصادية المعتمدة في المقام الأول المصنعين والمستوردين والمصدرين والسماسرة والناقلين ومؤسسات التجميع والوسطاء والموانئ والمطارات ومشغلي المحطات والمشغلين المتكاملين والمستودعات والموزعين ووكلاء الشحن.

وسيستفيد المستثمرون المعيَّنون الذين يستوفون المعايير المحددة للمؤسسة الاقتصادية المعتمدة والذين حصلوا على الاعتماد كمؤسسة اقتصادية معتمدة من تيسير معزّز مثل مجموعات البيانات المختصرة للإفراج عن البضائع، وتسريع المعالجة والإفراج، وعدد أدنى من عمليات التفتيش الأمني للشحنات، وتحسين أمن سلسلة الإمدادات البريدية، والخدمات ذات الأولوية، وتحسين الرؤية والسمعة على المستوى الدولي، وزيادة تيسير التجارة في البلدان الشريكة في اتفاق الاعتراف المتبادل. ومن جهة أخرى، ستستفيد الجمارك التي تعمل مع المستثمرين المعيَّنين المعتمدين لدى المؤسسات الاقتصادية المعتمدة من تحسّن أمن سلسلة الإمدادات البريدية، والامتثال للمتطلبات ذات الصلة وتحصيل الإيرادات بصورة فعالة، والتوزيع الفعال للموارد، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين المعيَّنين لدعم إصلاح الجمارك وتحديثها.

وقد يقول قائل إن القواعد الحالية التي تنظم المؤسسات الاقتصادية المعتمدة تقيد بشدة فرص المستثمرين المعيَّنين في الحصول على الاعتماد، لاسيما وأنه يتعين عليهم توفير الخدمة الشمولية في كامل أرجاء البلاد، وإتاحتها للجميع عند نقاط وصول متعددة. ويجوز للإدارة الجمركية المختصة والمستثمرين المعيَّنين أن ينظروا معا في هذه الظروف المعيَّنة وإيجاد السبيل الأمثل للوفاء بالمتطلبات الأمنية من خلال اتباع "مبدأ التناسب"، من بين أمور أخرى، في تطبيق المعايير الأمنية استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمستثمرين المعيَّنين للاتحاد البريدي العالمي.

وقد حصل بعض المستثمرين المعيَّنين، على سبيل المثال في هولندا والهند وسلوفينيا، على صفة المؤسسة الاقتصادية المعتمدة من الإدارات الجمركية المعنية.

د) إقتران برنامج المؤسسة الاقتصادية المعتَمدة ومعياريْ الاتحاد البريدي العالمي S58 وS59

في ضوء تزايد المخاوف الأمنية على المستوى العالمي، اعتمدت منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي أمن سلسلة الإمدادات وتيسيرها كأحد الأهداف الرئيسية في أهدافهما/أنشطتهما الاستراتيجية. وقد وضعت المنظمتان بالفعل عدة معايير وبرامج من أجل تحقيق هذا الهدف. وبينما يسعى أعضاء منظمة الجمارك العالمية إلى تنفيذ مجموعة من التدابير/المعايير على النحو المنصوص عليه في إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية ("SAFE FoS") وبرنامج المؤسسة الاقتصادية المعتمدة، يعمل المستثمرون المعيَّنون باستمرار على تنفيذ معياريْ الاتحاد البريدي العالمي الأمنيين (S58 وS59).

وكما جرت الإشارة آنفا، فإن المعيار S58 "معايير الأمن البريدي - التدابير الأمنية العامة" يحدد المتطلبات الأمنية المادية والإجرائية الدنيا المطبقة على المرافق الحيوية في الشبكة البريدية، في حين أن المعيار S59 "معايير الأمن البريدي - أمن مكاتب التبادل والبريد الجوي الدولي" يحدد المتطلبات الدنيا لتأمين العمليات المتعلقة بنقل البريد الدولي.

يظهر إقتران المعايير الأمنية لكل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي قدراً كبيراً من الاتساق. وقد يكون هذا الإقتران مفيدًا في تعزيز فهم المتطلبات الأمنية لكل طرف واحتمال استكشاف إمكانية العمل من أجل ضمان التوافق/الاتساق عند الاقتضاء.

ونظرا للحاجة المتزايدة إلى معرفة كيفية تعزيز هذه المعايير في بيئة عمل كل طرف من الطرفين، فمن بين السبل المحتملة للمضي قدما في هذا الشأن الترويج لمفهوم المؤسسة الاقتصادية المعتمدة في سلسلة الإمدادات البريدية، من خلال اعتماد نهج منسق في تنفيذ المستثمرين المعيَّنين للمتطلبات الخاصة بكل من المؤسسة الاقتصادية المعتمدة والمعيارين S58 وS59، مع ما ينطوي ذلك من فوائد ملموسة محددة بصورة محكمة والتي يمكن للإدارة الجمركية توفيرها لمستثمرها المعيَّن.

ولضمان أمن سلاسل الإمدادات البريدية من البداية إلى النهاية، قد يفكر المستثمرون المعيَّنون أيضاً في إمكانية تشجيع الكيانات/الجهات الفاعلة الأخرى في السلسلة البريدية على اعتماد معايير أمنية، وحيثما أمكن، العمل مع الإدارات الجمركية المعنية من أجل تعزيز برامج المؤسسة الاقتصادية المعتمدة.

هـ) السلسلة اللوجستية الجمركية المتكاملة (معلومات سابقة للوصول والمغادرة)

يخضع كلّ ما يدخل الإقليم الجمركي أو يغادره للمراقبة الجمركية. وفي سياق سلسلة المراقبة الجمركية المتكاملة، ينبغي ضمان سلامة البعيثة منذ مغادرة البضائع مصدرها حتّى وصولها إلى مقصدها النهائي.

وتبدأ العملية عادة بإرسال مسبق للمعلومات المطلوبة بنسق إلكتروني من المصدّر أو وكيله. ويجب إرسال هذه المعلومات إلى الجمارك قبل شحن البضائع على متن وسيلة النقل (أو في الوعاء) المستخدمة لتصديرها.

وقد يُطلب من جهة النقل أن تقدّم معلومات أوّليّة إضافية في مرحلة لاحقة يُتّفق عليها. ولدواع أمنية، تكتفي عادة الإدارات الجمركية فيما يخص المعلومات بالمعلومات الواردة في مستندات النقل العادية للناقلين وتلك المذكورة في الملحق الثاني بإطار المعايير "SAFE".

كما تقدّم جهة النقل أو وكيلها مسبقا بنسق إلكتروني معلومات تطلبها الإدارة الجمركية عند الدخول. وتلي هذه العملية الأوّليّة عملية مكمّلة يُرسل فيها المستورد المعلومات في مرحلة لاحقة متّفق عليها.

ويتضمّن إطار "SAFE" أيضا أحكاما خاصة بجميع المؤسسات المشاركة في نقل البضائع في السلسلة اللوجستية الدولية التي يجب أن تحظى بموافقة الجمارك باعتبارها مؤسسات اقتصادية معتمدة، في حال امتثالها للمتطلّبات الأمنية في السلسلة اللوجستية. وتخوّل المؤسسات الاقتصادية المعتمدة تقديم عدد أقلّ من المعطيات التي يجب أن تتضمّن، في الأحوال جميعها، الحدّ الأدنى من المعلومات الضرورية لتقوم الجمارك بتقييم المخاطر الأمنية.

ويمكن توسيع نطاق هذه التدابير في السلسلة اللوجستية المعتمدة حيث يكون جميع المشاركين في عملية ما معتمدين من قبل الجمارك، إذ أنّهم يمتثلون للمعايير المحدّدة في مجال الإدارة الآمنة للبضائع. وتعتبر عادة البعائث المنقولة بالكامل، من مصدرها إلى مقصدها، في سياق هذه السلسلة بعائث محدودة المخاطر وقد تستفيد من مزيد من التسهيلات خلال عبورها الحدود.

وفي إطار سلسلة المراقبة الجمركية المتكاملة، تقيّم إدارات الجمارك المخاطر تقييما متواصلا قد يبدأ عند استلام الإقرارات الأولية للتصدير ويُحيّن عند تلقّي معلومات إضافية في مراحل لاحقة، مثل المعطيات المجمّعة من إقرارات التحميل. ويسمح هذا التقييم المتواصل بتفادي إزدواجيّة غير ضروريّة في عمليات المراقبة.

وعندما تشتبه الجمارك في أنّ إحدى البعائث تشكّل خطرا، يحقّ لها، في أيّ حلقة من حلقات السلسلة اللوجستية، أن تطلب معلومات إضافية أو تجري تحقيقات إضافية أو تفتّش البضائع تفتيشا غير اقتحامي أو تفتح البعيثة بغية التدقيق في محتواها ماديا.

ويجري تسريح البضائع (لأغراض التصدير أو الاستيراد) فور استيفاء جميع الإجراءات الجمركية. وفي خلال مهل محدّدة، تعلم الجمارك الجهة التي قدّمت المعلومات المطلوبة بما إذا كان من الممكن تحميل البضائع أو تفريغها أو إذا تمّ القيام بتسويحها. وتستفيد البعائث التي تتولّى مؤسسات اقتصادية معتمدة نقلها طوال السلسلة اللوجستية المؤمّنة من تسهيلات متزايدة، فتعطى لها الأولويّة مثلا في التدقيق والتخليص الجمركي.

وتتّخذ الجمارك في مكتب المغادرة جميع الخطوات التي تسمح للمكتب في المقصد برصد البعيثة وأيّ تدخل غير مرخص به. ويجب أن تتّفق الجمارك في مكتب المغادرة والمقصد على استخدام نظام تراسل إلكتروني لتبادل المعطيات الجمركية. ويجب أن يتمحور هذا التبادل خصوصا حول نتائج المراقبة وإشعارات وصول البعائث الشديدة الخطورة.

ويمكن للإدارات الجمركية المشاركة في السلسلة اللوجستية أن تقوم بتبادلات روتينية للمعطيات في ما بينها، لا سيّما في ما يخصّ البعائث الشديدة الخطورة، وذلك باعتبارها عنصرا من العناصر التي تشكل سلسلة المراقبة الجمركية المتكاملة.

إدارة المعلومات

عندما يعتمد أصحاب المصلحة في السلسلة اللوجستية نظما إلكترونية لتبادل المعلومات بين الجهات المعنيّة في المطارات (تعرف بنظم جهات الشحن)، تشارك إدارات الجمارك عادة في هذه النظم بغية الحصول على المعطيات اللازمة لتقييم المخاطر. وتلجأ الإدارات الجمركية العصرية إلى نظم مؤتمتة لإدارة المخاطر المحدقة بالأمن. وهي تحرص أيضا على تفادي العبء الناجم عن مختلف المتطلّبات من أجل ضمان أمن التجارة وتيسيرها، والتعرّف على معايير دولية أخرى عند الاقتضاءوتفادي التطبيق المزدوج لمتطلّبات حكومية دولية أو معارضتها.

وبغية السماح لإدارات الجمارك بتحديد متطلّبات معيارية ومنسّقة في ما يخصّ المعطيات المطلوبة للاستيراد والتصدير، أعدّت منظمة الجمارك العالمية نموذج المعطيات الذي يحدّد الحدّ الأقصى من المعطيات اللازمة لتنفيذ الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير. كما يحدّد هذا النموذج نسق الرسائل الإلكترونية ويتضمّن جميع العناصر الضروريّة لأغراض المراقبة الجمركية وتقييم المخاطر، بالإضافة إلى العناصر المطلوبة من قبل هيئات حدودية أخرى.

و) المبادئ والعمليات المتعلقة باستخدام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن

يُستخدم مصطلح "المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن" (PLACI) لوصف مجموعة بيانات محددة ('7+ 1') مستمدة من بيانات الشحن ويقدمها وكلاء الشحن أو شركات النقل الجوي أو المستثمرون المعيَّنون أو الشركات المدمجة أو الوكلاء المرخص لهم وغيرهم من الكيانات إلى المنظمين في أقرب وقت ممكن في الإطار الزمني للتحميل (أي قبل تحميل الشحنة على متن الطائرة، وفقًا لما تنص عليه الأنظمة وسلطات الدولة الطالبة). ويمكن للجمارك وسلطات الطيران المدني والوكالات الحكومية الأخرى استخدام هذه البيانات لإجراء تقييم أولي للمخاطر الأمنية المحتملة التي تمثلها الشحنة، والذي قد يبيّن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية، مثل طلب معلومات إضافية وإجراء فحص للبضائع شديدة المخاطر.

ويمكن تطبيق نظام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن من الناحية العملية كإجراء إضافي إلى إجراءات أمن الشحن الجوي الحالية، وينتج عنه أقل قدر ممكن من الاضطراب في سلسلة الإمدادات. وقد أدرجت بالفعل عناصر البيانات المتعلقة بأنظمة المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن في نسخة عام 2015 من إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية لمنظمة الجمارك العالمية. وينبغي للأعضاء الراغبين في تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن أن يتقيّدوا بتوجيهات و/أو معايير منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الجمارك العالمية بمجرد إعدادها.

وسيتطلب اعتماد المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن توفير عناصر البيانات التالية، والمعروفة باسم "7 + 1"، كي يتسنى إجراء تقييم للمخاطر لأغراض أمن الطيران:

'1' اسم المرسل.

'2' عنوان المرسل.

'3' اسم المرسل إليه.

'4' عنوان المرسل إليه.

'5' عدد الطرود.

'6' الوزن الإجمالي الكلي.

'7' موجز وصف البضائع.

'8' معرّف البعائث (على سبيل المثال HAWB و/أو MAWB).

ز) المادة 8 من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي بشأن الأمن البريدي

اعتمد مؤتمر إسطنبول اتجاها استراتيجيا منقحا بشأن الأمن البريدي، على النحو المبين في المادة 8 من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي.

"1- يلتزم كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين بالمتطلبات الأمنية المعرَّفة في المعايير الأمنية للاتحاد البريدي العالمي ويقرون وينفذون استراتيجية عمل في مجال الأمن على جميع مستويات الاستثمار البريدي للحفاظ على ثقة عامة الجمهور في الخدمات البريدية_التي يقدمها المستثمرون المعيَّنون وتعزيز تلك الثقة، وذلك في صالح كل الموظفين المعنيين. وتتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف المحددة في النظام، كما تتضمن مبدأ الامتثال للمتطلبات القانونية المتعلقة بتوفير بيانات إلكترونية مسبقة بشأن البعائث البريدية المحددة في أحكام التنفيذ (بما في ذلك نوع البعائث البريدية ومعاييرها) التي اعتمدها كل من مجلس الاستثمار البريدي ومجلس الإدارة وفقا لمعايير الترسيل التقنية للاتحاد البريدي العالمي. على أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضا تبادل المعلومات المتعلقة بالحفاظ على أمن وسلامة نقل وعبور الإرساليات فيما بين البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين.

"2- يجب أن يكون أي تدبير أمني يتخذ ضمن سلسلة النقل البريدي الدولي متناسباً مع الخطر أو التهديد، كما يجب فرضه دون إعاقة تدفق البريد أو التجارة على المستوى العالمي من خلال مراعاة خصوصية شبكة البريد. ويجب فرض التدابير الأمنية التي قد يكون لها أثر عالمي على العمليات البريدية بطريقة منسقة دولياً ومتوازنة مع مشاركة الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة."

تنفيذ أحكام معايير الأمن البريدي

باختصار، يحث نص المادة المؤسسات البريدية على بذل الجهود لوضع آلية لإرسال البيانات الإلكترونية المسبقة بشأن الشحنات البريدية الدولية من أجل استخدامها لأغراض الجمارك وأمن الطيران. ويعتبر تقديم

البيانات الإلكترونية المسبقة مكمّلا لاستخدام معدات المسح الضوئي المستخدمة في تنفيذ عمليات التفتيش غير التطفلية.

ويجب بذل الجهود لضمان سلامة الأشخاص واستدامة القطاع البريدي بفضل تكامل سلسلة الإمدادات العالمية. ويتمثل الهدف في تفادي تغييرات مفاجئة في الإجراءات والتي من شأنها أن تعيق الحركة البريدية وتتسبب في مشاكل في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة تشديد التدابير الأمنية في العام 2010، اضطرّ المستثمرون المعيَّنون لتعليق الخدمات البريدية تعليقا جزئيا أو كاملا بصورة مؤقتة، مما تسبب في تراكم البريد وإغلاق مقاطب العبور وزيادة تكاليف النقل.

ويعتبر مستوى الخطر المحتمل مرتفعا، مما أدى بالبلدان فرادى ومجموعات البلدان والمنظمات الحكومية الدولية إلى اعتماد متطلبات وأنظمة أمنية جديدة. والبعض من هذه المتطلبات والأنظمة يسري بالفعل حاليا وستدخل أخرى حيز التنفيذ قريبا. ويتعين على كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين أن يسارعوا في تحديد هذه المتطلبات والأنظمة بصورة مستبقة وإلا فسوف تُفرض عليهم من جانب واحد. وكي يتسنى ضمان نوعية خدمة عالية، ومن ثم القدرة التنافسية للمؤسسات البريدية، يتعين على كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين أن يعملوا بشكل استباقي وعاجل على تحسين إجراءاتهم الأمنية وضمان اتساقها مع المعايير العالمية الدنيا المقبولة، إن لم يكونوا قد قاموا بذلك بعد.

وعلى ضوء الحاجة إلى تعزيز الأمن وسعيا إلى الحفاظ على قدرة المستثمرين البريديين على تلبية احتياجات زبائنهم، من الضروري اتخاذ تدابير أمنية على الصعيد الدولي بصورة جماعية وتعاونية، مع إشراك كل الأطراف المعنية في عملية الإعداد واتخاذ القرارات.

وسيحقق أعضاء الاتحاد البريدي العالمي أيضا فوائد لأن تسريع عملية التخليص الجمركي والنقل الآمن للبعائث البريدية يعتبران من المكونات الأساسية لنوعية الخدمات البريدية الدولية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، فإن توفير معلومات عن الشحنات البريدية في شكل إلكتروني لسلطات الجمارك وسلطات مراقبة الحدود أو السلطات الأمنية بصورة مسبقة من شأنه أن يسرّع عملية معالجة البعائث البريدية ويعزّز أمن عملية النقل في هذا المجال.

وينبغي أن يسعى أعضاء منظمة الجمارك العالمية إلى اعتماد تشريعات وطنية لدعم تقديم البيانات البريدية إلكترونيا. وعند إعداد الممارسات والأنظمة المتعلقة بتبادل البيانات البريدية الإلكترونية، سيكون من المهم ضمان أمن البيانات بما فيه الكفاية لمنع سوء استخدامها أو الكشف عنها من جانب الكيانات غير المصرح بها التي قد تنتهك خصوصية الأفراد أو تكشف عن معلومات تجارية مسجلة الملكية.

اعتماد معايير الاتحاد البريدي العالمي الأمنية

اعتمد مجلس الاستثمار البريدي للاتحاد البريدي العالمي عملية خاصة بإقرار المستثمرين المعيَّنين الذين يمتثلون لمعياريْ الاتحاد البريدي العالمي الأمنيين S58 وS59 ومنح شهادات الاعتماد لهم. وتشمل المنهجية المتبعة تقييما ذاتيا، واستعراض الأقران (اختياري)، ومراجعة شاملة للتحقق من الامتثال. واختُبرت عملية منح شهادات الامتثال وعُدلت وحُسنت في مكاتب تبادل البريد الدولي في عشرة بلدان أعضاء. وتمت مواءمة عملية الاعتماد، قدر الإمكان، مع عملية الاعتماد الحالية في مجال النوعية الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي، كما طُوّرت تماشيا مع المعايير الأمنية وعمليات منح شهادات الامتثال المعمول بها مع أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي والرابطة الدولية للنقل الجوي ومنظمة الجمارك العالمية. وأعدّ الاتحاد البريدي العالمي حلقات عمل وأنشطة أخرى بهدف توسيع نطاق تطبيق عملية الاعتماد في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي، وخطط لتنظيمها.

ح) البضائع الخطرة

تفرز البضائع الخطرة وتفصل عن المواد التي قد يحظرها أحد البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي لأسباب غير الخطر الذي تشكّله. وصحيح أنّ البضائع الخطرة محظورة، غير أنّ البعائث البريدية المحظورة ليست جميعها ممنوعة بسبب خطورتها.

ويتعاون الاتحاد البريدي العالمي مع منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوّي الدولي ومنظمة الجمارك العالمية على حلّ المسائل الخاصة بالبضائع الخطرة. وفي إطار مجلس الاستثمار البريدي، يعالج فريق "الأمن البريدي" مسألة البضائع الخطرة خصوصا، لكنّ هذا الموضوع يثار أيضا في أفرقة أخرى، من قبيل فريق النقل ولجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي واتحاد النقل الجوّي الدولي ولجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي وفريق الجمارك ولجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية.

البضائع الخطرة المقبولة استثنائياً

بناءً على اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظاميه[1]، يمكن أن "تقبل استثنائيا" بعض البضائع الخطرة، أي أنّه يمكن إرسالها في البريد لكن وفق شروط مشدّدة جدّا تنصّ على إرسالها بكميّات محدودة ومع غلافات ولصائق خاصة وتماشيا مع القيود المفروضة في بلد المقصد. وتشمل هذه البضائع المواد المشعّة وتلك المعدية والتجهيزات المزوّدة ببطاريات ليثيوم التي يمكن قبولها. وترسل عموما البضائع الخطرة المقبولة استثنائيا بالبريد وتكون موجّهة من مؤسسات متخصّصة وإليها، مثل المختبرات الطبيّة، ما خلا في حالة التجهيزات المزوّدة ببطاريات ليثيوم.

التجهيزات المزوَّدة ببطاريات ليثيوم

ترد شروط إرسال التجهيزات المزوّدة ببطاريات ليثيوم المتّفق عليها بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي في الموقع الإلكتروني للاتحاد (www.upu.int/fr/activites/securite-postale/marchandises-dangereuses.html) الذي يتضمّن أيضا قائمة بالمستثمرين المعيَّنين الذين يمتثلون للشروط الضروريّة، والتي تتضمن تصريحا من سلطات الطيران المدني المعنية.

الهدف

يكمن الهدف الرئيسي لمؤسسات البريد فيما يخص البضائع الخطرة على نحو ما هو وارد في هذا الدليل في منع إدراج هذا النوع من المواد في البعائث البريدية أو ضمان الامتثال للشروط المحدّدة عندما تقبل البضائع الخطرة استثنائيا وفق شروط محددة (مثل الكمّيات واللصائق).

ط) المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويَّة والمتفجّرة

يشكّل احتمال استحواذ جماعات إرهابية أو متطرّفة على بضائع إستراتيجية حسّاسة ذات استخدام مزدوج خطرا محدقا بالأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

ويشار في هذا السياق إلى أنّ المجتمع الدولي ملتزم بمكافحة انتشار الأسلحة ومواد الدمار الشامل بواسطة صكوك دولية متنوّعة، من بينها القرار 1540 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. ويفرض هذا القرار موجبات ذات طابع ملزم على جميع الدول لكي تعتمد تشريعات تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النوويّة

[1] قرَّر مؤتمر الدوحة حذف هذه المسألة من الاتفاقية وإدراجها في نظام بريد الرسائل ونظام الطرود البريدية.

والكيميائية والبيولوجية وقطع سبل تسليمها وإرساء آليات مراقبة وطنية مناسبة خاصة بالمواد ذات الصلة بغية منع الاتجار غير المشروع بها. ويدعو هذا القرار، في جملة أحكامه، إلى وضع آليات مراقبة مناسبة وفعّالة عند الحدود وترسيخها، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاحتيال بغية رصد الاتجار غير المشروع وردعه ومنعه ومكافحته.

وتتولّى الجمارك مسؤولية مراقبة جميع تدفّقات البضائع والأشخاص ووسائل النقل عبر الحدود. وتنفّذ الجمارك هذه المهام بالاستناد إلى نهج قائم على المخاطر ومتمحور حول البيانات الاستخبراتية تركّز فيه المراقبة على البعائث الشديدة الخطورة مع تسهيل العمليات المنخفضة المخاطرفي الوقت عينه. وتشتمل العناصر المكوّنة الرئيسية لنهج من هذا القبيل على استخدام المعلومات والبيانات الاستخباراتية السابقة للوصول واعتماد تحليل ممنهج للمخاطر واستخدام تكنولوجيات التفتيش غير الاقتحامية، فضلا عن إقامة شراكات بين الجمارك والشركات.

أمَّا بالنسبة إلى حركة مرور البضائع الاستراتيجية ذات الاستخدام المزدوج والمواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويّة والمتفجّرة عبر الحدود، فتضطلع الإدارات الجمركية مع شركائها في مكافحة الاحتيال بدور محوري في نظم المراقبة على الصعيد الحكومي. فالبعائث البريدية تشكّل وسيلة نقل من المحتمل أن تلجأ إليها المجموعات الإجرامية والمتطرفة لتهريب المواد أو المكوّنات التي قد تستخدم في صنع أسلحة دمار شامل ونشرها. وأدرك مجتمع الجمارك الدولي هول هذا الخطر وقد بادر إلى اتّخاذ تدابير لمواجهته بفعاليّة.

وفي عام 2011، أعدّت منظمة الجمارك العالمية مجموعة كاملة لإدارة المخاطر الجمركية تضمّنت وحدة عامة تتعلق بالبضائع التي تشكل خطرا من الناحية الأمنية. كما وضع فريق المشروع الاستراتيجي للمعلومات والاستعلامات التابع للمنظمة وحدة تكشف المخاطر الإضافية المرتبطة بالبعائث البريديةأُدمجت في المجموعة في يونيو "حزيران" 2013.

وتوفّر الوحدتان المذكورتان قاعدة متينة تسمح للإدارات الجمركية بتحسين ممارسات إدارة المخاطر لمنع الاتجار العابر للحدود بالمواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويّة والمتفجّرة في السلاسل اللوجستية البريدية. وتحثّ منظمة الجمارك العالمية بشدة أعضاءها على الاطلاع على هاتين الوحدتين وتطبيقهما. وتعتبر المستندات ذات الصلة حسّاسة من ناحية مكافحة الاحتيال وهي موجّهة إلى أعضاء المنظمة لا غير. ويمكن الاطلاع عليها في قسم "عضو" (Member) في الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية.